جامعة تشرين

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية



منهجية التأليف في كتب التراجم حتى القرن العاشر الهجري

أطروحة أُعِدّت لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

إعداد

منال محمود ناصر

إشراف

أ.د.حسين حبيب وقاف

2017 م

نحن أعضاء لجنة الحكم ، نوافق على أطروحة الدكتوراه التي أعدّتها الطالبة **منال محمود ناصر** ، وهي بعنوان (**منهجية التأليف في كتب التراجم حتى القرن العاشر الهجري**) ، بتاريخ 23 / 1 / 2018 م .

- الدكتور **حكمت عيسى** الأستاذ في قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة تشرين اختصاص (الأدب العباسي)

- الدكتورة **لطفيّة برهم** الأستاذ في قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة تشرين اختصاص (النقد العربي الحديث)

- الدكتور **حسين وقّاف** الأستاذ في قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة طرطوس اختصاص (النحو)

- الدكتور **يوسف زردة** الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة تشرين اختصاص (مصادر التراث العربي)

- الدكتور **أسامة ميهوب** المدرّس في قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق والمندب إلى جامعة طرطوس اختصاص (فقه اللغة العربية)

شهادة

نشهد بأن البحث العلمي الموصوف هو نتيجة لدراسة أعدّتها طالبة الدراسات العليا **منال محمود ناصر** في قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة تشرين ، لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها ، بإشراف الأستاذ الدكتور **حسين وقّاف** ، بعنوان (**منهجية التأليف في كتب التراجم حتى القرن العاشر الهجري**) .

و البحث لم يُقَدّم سابقاً ، وهو غير مُقدّم حالياً ، لنيل أي شهادة أو درجة علمية أخرى.

الأستاذ المشرف : أ . د . حسين وقّاف

الطالبة : منال محمود ناصر

تصريح

أصرّح بأن هذا البحث **(منهجية التأليف في كتب التراجم حتى القرن العاشر الهجري)** لم يسبق أن قُبل للحصول على أي شهادة ، و هو غير مُقَدّم حالياً للحصول على أي شهادة أخرى .

الطالبة: **منال محمود ناصر**

23 / 1 / 2018 م

فهرس المحتويات

مقدمة

تشغل كتب التراجم موقعاً متميزاً في المنجز التأليفي العربي منذ بداية التدوين وصولاً إلى عصرنا الحالي، ويتبدى ذلك من ناحيتين: الكم و النوع، إذ تزخر المكتبة العربية بالمؤلفات الكثيرة التي تخص التراجم، وقد امتاز عدد كبير منها بضخامة حجمه، وسعة طيف تراجمه، وامتداده على زمن واسع، واختصّ بعضها بنوع محدد من التراجم، كتراجم المحدّثين و الشعراء و الملوك. وقد لا يجد الباحث لأول وهلة كبيرَ فرقٍ بين المؤلَّف والآخر، وربما وجد عدداً كبيراً من التراجم مكرراً من كتاب إلى آخر، لكنّ التمحيص و التمعّن في متون هذه الكتب يكشف لنا تنوعاً في المناهج، و انتقائيةً في اختيار التراجم، و تبايناً في نوعية الأخبار و المرويات الواردة في سياق التراجم.

يستند هذا البحث إلى جملة من المسوّغات التي تفصح عن أهميته، و منها: تنوع منهجية التأليف في التراجم وتطورها بين كتاب وآخر، و الفروق الواسعة بين أسلوب مؤلِّف وآخر، وبين منهجٍ في التبويب وآخر، واشتمال كتب التراجم على معطيات ثقافية و معرفية و اجتماعية و سياسية تكشف لنا طبيعة الفكر العربي و الحياة العربية في العصور القديمة، وأظن أن ذلك من الأهمية بمكان، إذ يضع بين أيدينا صورة لتطور حركة التأليف في التراجم من جهة، ويطلعنا من جهة أخرى بشكلٍ منسَّقٍ وممنهجٍ على الخلفيات الثقافية والفكرية، والدوافع الذاتية والموضوعية للتأليف لدى كل مترجم، كما إننا يمكن أن نستخلص جملة من النتائج التي تزيل الإبهام عن مجموعة من التساؤلات التي تسهم أجوبتها في كشف حقيقة توجيه الترجمة، إضافة إلى ذلك فإن جمع القطّاعات المختلفة في هذا الباب، وتصنيف ما يخصّ كل قطّاع من كتب، أو ما يرتبط به من فكر، يفيد في تنظيم الفكر والتراث، ويسهّل على الباحث الوصول إلى ما يرتبط بهذا الموضوع من معلومات.

و قد قصرت الدراسات الحديثة – حسب اطلاعنا – في هذا الأمر، إذ اقتصرت هذه الدراسات في معظمها على جمع المواد المتفرقة في كتب التراجم، و تصنيفها، وإيجازها، و تصحيح بعض أخطائها إن وجدت، و من ذلك كتاب (الموجز في مراجع التراجم و البلدان و المصنفات و تعريفات العلوم) للدكتور محمود محمد الطناحي،

واقتصرت بعض الدراسات الحديثة الأخرى على كتاب بعينه، فعرضت لمنهجه وأسلوبه و متنه بشكل موسّع، من دون التأسيس لرؤية عامة تشمل حركة التأليف في التراجم بمجملها، ولذا ينزع هذا البحث إلى وضع تصوّرٍ دقيق وموضوعي في حقيقة اختلاف المناهج والأساليب في التراجم، وتقديم صورة واضحة للتأليف في هذا الباب من العلم على امتداد مساحة زمنية واسعة تصل حتى القرن العاشر الهجري.

وسيعتمد البحث المنهج التاريخي في عرض مادته العلمية وفق تسلسل زمني تتقاسمه الأبواب، إذ يستحضر البحث في ضوء هذا المنهج الظروف التاريخية التي أفرزت حركة التأليف في التراجم، ويتيح هذا المنهج للبحث إمكانية قراءة الكتب، وبواعث تأليفها، ومنهجيتها، قراءة نقدية تربط بين هذه الكتب وزمان تأليفها، مما يساعد على اكتناه أصالتها وقيمتها المعرفية من دون عزلها عن محيطها الزماني والمكاني. كما سيفيد البحث من المنهج الوصفي التحليلي في استقراء متون الكتب، ومن المنهج الوصفي المقارن في عقد المقارنات بين الكتب المتشابهة. متبعاً في ذلك كله أسلوب النمذجة في اختيار عيّنات من أشهر كتب التراجم عبر العصور، و عرضها في إطارها الزمني، و هو الأسلوب الذي اتبعه معظم الدارسين في التراث العربي، كالدكتور مصطفى الشكعة في كتابه (مناهج التأليف عند العلماء العرب)، و الدكتور محمود المراغي في كتابه (دراسات في المكتبة العربية و تدوين التراث)، و يتمايز البحث عنهما في ربط النماذج بزمان التأليف المتسلسل من جهة، و موضوعاتها المتخصصة من جهة ثانية.

و هكذا فإن الذي سنقدمه في هذا البحث ونراه جديداً من جهة ما، فهو أننا سنعمل على تنسيق كتب التراجم عموماً، وتصنيفها في حقول مختصة، ناهيك عن وضع الفروق الدقيقة في المنهج والأسلوب بين القطّاعات المختلفة الكتب المتعددة، إضافة إلى البحث في الخلفية المعرفية لكل مرحلة زمنية، ولكل مترجم متميز عن سواه، والتفريق بين أنماط الترجمات لانتسابها إلى علوم مختلفة، ثم استخلاص الصفات المحددة لهيكلية التطور التأليفي للترجمة، وما يترتب عليها من اختلاف في حركة هذا العلم.

وعلى هذا الأساس، يشتمل البحث على مدخل، و ثلاثة أبواب يضم كل واحد منها فصلين، و خاتمة.

يبحث المدخل في مفهوم المنهجية، لغةً و اصطلاحاً، و يعرّف بكتب التراجم بشكل عام، و أهميتها و أنواعها و صلتها بصنوف التأليف الأخرى.

ثم يأتي الباب الأول بعنوان (حركة التأليف في التراجم خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة)، و يضم فصلين: الفصل الأول (إرهاصات التأليف في التراجم خلال القرنين الأول و الثاني للهجرة)، وفيه عرض المراحل التأسيسية لحركة التأليف في التراث العربي، من رواية و تدوين و كتابة و إنشاء، و عرض لحركة التأليف في السيرة النبوية الشريفة بوصفها المنجز التأليفي الأبرز الذي أرهص للتأليف في التراجم. والفصل الثاني (بدايات التأليف في التراجم خلال القرن الثالث الهجري)، إذ يعرض البحث فيه كتب التراجم الأولى في الصحابة و المحدّثين بأنواعها المختلفة، من كتب الأسماء و الكنى، و كتب الجرح و التعديل، و كتب الطبقات و الأخبار، إضافة إلى كتب تراجم الشعراء.

ويأتي الباب الثاني بعنوان (الكتب الأصول في التراجم خلال القرن الرابع الهجري)، ويضم فصلين: الفصل الأول (كتب التراجم الموسوعية و المتخصصة)، وفيه نماذج لأشهر الكتب الأصول في التراجم التي نزعت إلى التوسع في مادتها من جهة، والكتب التي اختصت بنوع محدد من التراجم من جهة أخرى، كتراجم الشعراء و النحويين والقضاة، و الفصل الثاني (كتب التراجم في الصحابة و المحدّثين)، إذ يفرد البحث لهذا النوع فصلاً مستقلاً لأهميته و كثرة مؤلفاته وضخامة حجمه.

ويأتي الباب الثالث بعنوان (كتب التجميع والتهذيب والاختصار من القرن الخامس حتى القرن العاشر الهجري)، ويضم فصلين: الفصل الأول (كتب التراجم القائمة على منهجية التجميع)، وفيه استعراض لأهم كتب التراجم التي اعتمدت في مادتها على كتب سابقة، سواء أكانت تراجم متنوعة أو متخصصة، و الفصل الثاني (كتب التراجم القائمة على التهذيب والاختصار)، وفيه استعراض لأهم كتب التراجم التي نهضت على تهذيب كتب التراجم السابقة و اختصارها.

ثم تأتي الخاتمة لتكثّف أهم النتائج التي توصّل إليها البحث، والتي نأمل أن تشكّل إضافة جديدة للبحوث النقدية التاريخية في كتب التراجم.

وأخيراً، لا بد من توجيه الشكر للأستاذ الدكتور حسين وقاف الذي أسهمت ملاحظاته في تقويم ما اعوجّ من هذا البحث، ولا سيما من الناحية المنهجية، إضافة إلى تشجيعه اللامحدود، ودعمه المتواصل، الأمر الذي حمّلني مسؤولية مضاعفة في إنجاز البحث على نحو أتوسم فيه الجدّة والتميز، كما أشكر كل من أسهم بملاحظة، أو رؤية، أو وجهة نظر، من أساتذة أو زملاء في جامعة تشرين التي أعتز بانتمائي إليها، فلهم جميعاً الشكر، ولله الحمد.

منال ناصر

7 / 7 / 2017 م

مدخل

أولاً – في المنهجية

1- المنهجية لغةً

2- المنهجية اصطلاحاً

ثانياً – في التراجم

1- كتب التراجم

2- أهمية كتب التراجم

3- أنواع كتب التراجم

4- صلة كتب التراجم بصنوف التأليف الأخرى

5- نقد كتب التراجم

أولاً – في المنهجية

1- المنهجية لغةً

جاء في لسان العرب: طريقٌ نَهْجٌ: بَيِّنٌ واضِحٌ، وسبيلٌ مَنْهَجٌ: كَنَهْجٍ. ومَنْهَجُ الطريقِ: وضَحُه. والمِنهاجُ: كالمَنْهَجِ. وأَنهَجَ الطريقُ: وضَحَ واسْتَبَانَ وصار نَهْجاً واضِحاً بَيِّناً، والمِنهاجُ: الطريقُ الواضِحُ[1].

و قد وردت كلمة (منهاج) في الذكر الحكيم، في قوله تعالى: (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً)[2]، و فسّر ابن كثير هذه الآية عن العلماء بقوله: "أي سبيلاً و سنة"[3]، و هكذا فإن الأصل اللغوي للكلمة يدل على الطريق الواضح أو السبيل الذي يسلكه السالك، و يُطابق هذا المعنى ما نصّ عليه الكفوي في معجمه (الكليات)[4].

2- المنهجية اصطلاحاً

يُقارب المعنى الاصطلاحي الحديث نظيره اللغوي في تحديد مفهوم (المنهج)، فقد جاء في (معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة): "يُقصد عادة بـ (المنهج)، سلسلة من العمليات المبرمجة، و التي تهدف إلى الحصول على نتيجة، مطابقة لمقتضيات النظرية. و يُقابل (المنهج) من المنظور السابق، الطريقة"[5]. و قد توسّع عبد الرحمن بدوي في مفهوم المنهج انطلاقاً من الدراسات الأوروبية في عصر النهضة، ليصل في الخلاصة إلى تعريف محدد، فالمنهج هو "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (نهج).

[2] سورة المائدة / 48.

[3] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 2، 1420هـ – 1999 م، ج 3، ص 129.

[4] انظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات – معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية، تحقيق: د.عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1998 م، ص 524، 913.

[5] علوش، د.سعيد، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان – سوشبريس، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1985 م، ص 223 – 224.

العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل، و تحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[1].

و بناء على ما سبق، يمكننا القول إن دراسة منهجية التأليف تنهض على تحليل خطة المؤلِّف في بناء كتابه، و طريقته في تبويبه و تقسيمه، و أسلوبه في عرض مادته، و يشمل ذلك الوقوف على جملة من السلبيات و الإيجابيات التي يرصدها الباحث بعين النقد.

ثانياً – في التراجم

1- كتب التراجم

كتب التراجم "هي ذلك النوع من الأنواع الأدبية الذي يتناول التعريف بحياة رجل أو أكثر، تعريفاً يطول أو يقصر، ويتعمق أو يبدو على السطح تبعاً لحالة العصر الذي كُتبت فيه الترجمة، وتبعاً لثقافة المترجِم . أي كاتب الترجمة . ومدى قدرته على رسم صورة كاملة واضحة دقيقة من مجموع المعارف والمعلومات التي تجمعت لديه عن المترجَم له"[2].

وقد عني العلماء العرب بهذا النوع من التأليف، وبذلوا جهوداً طيبة لا تقلّ عن الجهود التي بذلوها في دراسة لغتهم وآدابها وما يتصل بها، وظهرت هذه الجهود واضحة فيما خلّفوه من ثروة حقيقية في كتب التراجم، اتسمت بضخامة العدد، وسعة المجال، وتنوع الموضوعات، وتعدد المناهج، وكثرة الأنواع[3].

و يرى الدكتور محمود المراغي أن "كتب التراجم على تنوعها يحكمها خط واحد، هو ذكر الشخصيات و بيان زمن كل منها و تاريخ مولده و تاريخ وفاته، و نَسَبه، وأخباره وما تعرّض له من حوادث أو نوادر تتصل بحياته العلمية أو الاجتماعية، وتبيّن قدره الاجتماعي والعلمي، وثقافته وشيوخه وتلاميذه، وتعرض أقوال الناس فيه من

---

[1] بدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 3، 1977 م، ص 5.

[2] حسن، محمد عبد الغني، التراجم و السير، دار المعارف، القاهرة، ط 3، ص 9.

[3] انظر: كجو، د.سمير، روائع التراث العربي، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية – جامعة تشرين، مطبعة المدينة، دمشق، 2001 م، ص 225.

علماء أو حكّام أو غيرهم، و ما صدر في شأنه و شأن علمه و إنتاجه من استحسان أو استهجان من معاصريه أو الذين جاؤوا بعده، و شهادات شيوخه وتلاميذه و التالين له من دارسي إنتاجه، كما تعرض الترجمة شيئاً من آثاره تمثيلاً أو استشهاداً على ما قيل فيه، له أو عليه"[1].

2- أهمية كتب التراجم

تتميّز كتب التراجم في التراث العربي بموسوعيتها الشاملة، و هذا ما تنبّه له الدكتور المراغي[2]، فهي أشبه بمكتبة تزخر بالمعلومات التاريخية والنصوص المختلفة، والمعارف التي يجد فيها كل باحث رغبته في مجاله، فتصبح بذلك ذات أهمية للأديب، و المؤرخ للأحداث أو الأدب، ويستعين بها علماء الحضارات، ودارسو المجتمعات، إذ تعكس – بما تضم من معلومات عن كل شخصية – صورة تتكامل في مجموع التراجم، لتفصح عما في عصورهم من ألوان الثقافات والمذاهب والسلوك، ومستوى العيش لكل فئة وطبقة من أفراد المجتمع.

كما أن لهذه المؤلفات، وبخاصة القديمة منها، أهمية خاصة في تعريفنا بكثير من مؤلفات العلماء التي ضاعت، ولم يصل إلينا منها إلا ذكر أسمائها أو شذرات منها تناثرت بين دفتي كتب التراجم والسير، تلك الشذرات التي يعرف قيمتها ويستشعر أهميتها محققو المخطوطات القديمة، وبخاصة إذا كانت المخطوطة مجهولة المؤلِّف.

وتزداد أهمية كتب التراجم في ميدان النقد، وفي ميدان التاريخ الأدبي بالذات، إذ لولا كتب التراجم لضاع كثير من النصوص الأدبية التي تضمّنتها، ولضاع ذكر كثير من الشعراء والأدباء المغمورين أو متوسطي الشهرة. ويرى بعض النقاد أن فهم النص الأدبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعرفة صاحبه ، فالنص الأدبي هو مرآة عاكسة لمؤلفه وتاريخ حياته، والمؤلف بدوره مرآة عاكسة لعصره الذي عاش فيه، ومُعبّر صادق عن روح هذا العصر، ولذا يتوجب علينا في ضوء هذه المقولة أن نعرف أكبر قدر ممكن

---

[1] المراغي، د.محمود، دراسات في المكتبة العربية و تدوين التراث، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1991 م، ص 207 – 208.

[2] انظر: نفسه، ص 208.

من المعلومات عن المؤلِّف وتاريخ حياته ، وأن ندرك المؤثرات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحاطت بحياته وكوّنت فكره ووجدانه، ثم نلمّ أيضاً بالتجارب الشخصية، وعلى مَن تتلمذ، وبمَن اتصل، وأين عاش وتنقّل، و هذا ما توفّره لنا كتب التراجم المختلفة [1].

3- أنواع كتب التراجم

مع اتساع نطاق العلم والمعرفة، وكثرة عدد الأعيان الذين أدّوا دوراً مهماً في تاريخ الحياة العربية والمعرفة الإسلامية والفنون الأدبية، كان من الطبيعي أن تتجه مناهج المؤلفين إلى الكتابة عن هؤلاء جميعاً، على نحوٍ يشفي العلّة ويروي الظمأ في نطاق دراسة علم بعينه، أو عالم بذاته، أو شاعر بتفرده، أو في نطاق كل ذلك مجتمعاً. فكان أن نشأت أنماط من الكتب التي تتولى الترجمة لأعيان العلماء وعظماء الشخصيات. وقد وقف الدكتور مصطفى الشكعة على أهمها[2].

فمنها ما له صفة الشمول، بمعنى أنه يترجم للمادة العلمية نفسها، ويعرّف بأعيان علمائها والمؤلفين في ميدانها، ويذكر أسماء الكتب التي ألّفها هؤلاء العلماء كل في ميدانه. ومنها ما يتعلق بتراجم أعيان بلد بذاته، من ملوك ووزراء وقضاة وفقهاء ومحدثين وأدباء وشعراء وفلاسفة ومتصوفة وزهّاد ونحاة وغيرهم. ومنها ما يميل إلى التخصص في الترجمة لأعيان فئة بذاتها، من لغويين وأدباء وإخباريين وفلاسفة وغيرهم من أصحاب المؤلفات. ومنها ما قد تحرّر مؤلّفوه من التخصص العلمي، ومن المحدودية بالترجمة لأعيان بلد بذاتها، فانطلقوا يترجمون لجميع الأعيان منذ أن وُجد الأعيان العرب والأعلام المسلمون إلى زمان المؤلِّف نفسه. وغير ذلك من الأنواع التي تشترك في أساس التأليف (التراجم)، و تختلف في طريقة العرض أو الحصر.

---

[1] انظر: شوقي، د.أحمد، من المصادر الأدبية و اللغوية، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، 1990 م، ص 200.

[2] انظر: الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، دار العلم للملايين، بيروت، ط 2، 1974 م، ص 540 – 541.

4- صلة كتب التراجم بصنوف التأليف الأخرى

لم يقتصر التأليف في التراجم على مصنّفات بعينها، فالتداخل المعرفي في المؤلفات العربية القديمة يجعلنا نلقى طائفةً من تراجم الأعيان في كتب تعنى بالتاريخ أو الجغرافية أو الأنساب أو السيرة أو الأدب أو اللغة، وقد رصد الدكتور محمود الطناحي ذلك في إحدى مقالاته [1].

فقد اشتملت كتب التاريخ على تراجم عامة جاءت في سياق سرد الأحداث التاريخية بوصفها علامات بارزة في سيرورة هذه الأحداث، و من ذلك كتاب (تاريخ الأمم و الملوك) للطبري، و (الكامل) لابن الأثير، و مثل ذلك ما جاء في كتاب (معجم البلدان) لياقوت الحموي الذي يعنى بالبلدان و جغرافيتها، و تأتيك التراجم أيضاً في كتب أنساب العرب، و أهمها (جمهرة النسب) لابن الكلبي، و في كتب السيرة النبوية التي اعتنت بذكر تراجم الصحابة في صفحاتها.

أما كتب الأدب و اللغة فقد جاءت حافلة بالتراجم و الأعلام، و يمكننا تصنيف بعضها ضمن فن التراجم، فكتاب (الأغاني) لأبي الفرج الأصفهاني يترجم لطائفة كبيرة من الأدباء و الشعراء، و بشكل يفوق ما جاء في كتب التراجم المتخصصة. و من باب التماس التراجم في غير مظانها نلحظ ما جاء من تراجم اللغويين و النحاة الأوائل في مقدمة معجم (تهذيب اللغة) للأزهري، وفي كتاب (المزهر) في علوم اللغة للسيوطي، و سواهما.

و تندرج كتب الطبقات أيضاً ضمن فن التراجم، إذ تترجم كتب الطبقات لجماعات من الأعيان اتّحدت في الغالب مشاربهم، وتلاقت ثقافاتهم، وتوحدت تخصصاتهم، فهناك طبقات الشعراء، وطبقات الأدباء، وطبقات المفسّرين ، وطبقات المحدّثين وغيرها، أما كتب التراجم العامة فإنها في الأغلب لا تختصّ بفئة واحدة معينة متفقة

[1] انظر: الطناحي، د.محمود محمد، مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي – صفحات في التراث و التراجم و اللغة و الأدب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط 1، 2002 م، ص 296 – 302.

المشارب، مشتركة أسباب المعرفة، وإنما تترجم لكل مَن تنطبق على الواحد منهم صفة عين من أعيان الزمان [1].

5- نقد كتب التراجم

تباينت معطيات كتب التراجم على اختلافها، كما تباينت المنهجية المتّبعة في تأليفها، و في ذلك يقول خير الدين الزركلي في مقدمة كتابه (الأعلام):"في تاريخ العرب، ولا سيما كتب التراجم، تحريف و تعارض ليس من السهل تمييز صحيحه من عليله، يعرف ذلك من طالع بعض ما كتب فيه، أو مُني بتحقيق بحث من أبحاثه"[2]. و يرجع هذا التباين إلى اختلاف العصور التي أُلِّفت كتب التراجم خلالها، و اختلاف البيئة الثقافية التي أفرزتها، و قبل ذلك كله اختلاف منهجية المؤلفين في هذا الصنف.

و قد حدّد أبو الحسن الندوي صفات المترجِم في كتابه (نظرات في الأدب)، وأهمها: المعرفة الشخصية الواعية الناقدة، و إذا كانت المعرفة عن طريق المعاشرة و الصحبة فهي من أفضل المؤهلات و أقواها، و إلا فعن طريق الدراسة الأمينة و تتبع الأخبار. ثم الاقتدار على البيان و التعبير، و تملّك ثروة لغوية و كلمات مميزة فاصلة. و الأهم الدقة و الأمانة و الشعور بالمسؤولية [3].

و تتفاوت هذه الصفات العامة بين المترجمين، فبعضهم يبالغ في ترجمة علم من الأعلام، و يختزل في ترجمة آخر، تبعاً لأهوائه أو مراجعه أو غاياته، و بعضهم يعتمد الأسانيد الطويلة، فيما يتخفف منها آخرون، و قد يستطرد بعض المترجمين خارج سياق الترجمة، وسوى ذلك من مناهج التأليف المختلفة في التراجم.

و سيحاول البحث تقصّي هذه المناهج في التراث العربي حتى القرن العاشر الهجري، و ذلك من خلال استعراض نماذج عالية لكتب التراجم عبر العصور، والوقوف على تطور منهجيتها و أنواعها، وصولاً إلى نتائج تجلو سيرورة هذا التطور،

---

[1] انظر: الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص 539.

[2] الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 15، 2002 م، ج 1، ص 21.

[3] انظر: الندوي، أبو الحسن علي الحسني، نظرات في الأدب، دار البشير، عمان، الأردن، ط 2، 1997 م، ص 57.

بدءاً من مرحلة الإرهاصات، مروراً بأوّلية التأليف في التراجم، ثم الكتب الأصول في هذا الميدان، و انتهاء بما وصل إليه التأليف من كتب التجميع و التهذيب و الاختصار التي اعتمدت على متون الكتب الأصول في مادتها العلمية، و هكذا ستنقسم فصول البحث بحسب القرون و تتابعها، وفق منهج تاريخي يراعي تسلسل تطور التأليف في التراجم، كما يراعي الظروف الثقافية و الاجتماعية، و الروافد المعرفية، التي أحاطت بعملية التأليف في كل مرحلة.

الباب الأول

حركة التأليف في التراجم خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة

الفصل الأول – إرهاصات التأليف في التراجم خلال القرنين الأول و الثاني للهجرة

أولاً – المراحل التأسيسية لحركة التأليف في التراث العربي

1- مرحلة الرواية

2- مرحلة التدوين

3- مرحلة الكتابة و الإنشاء

ثانياً – حركة التأليف في السيرة النبوية الشريفة

- المغازي النبوية للزهري (124 هـ)
- السيرة النبوية لابن إسحاق (151 هـ)
- السيرة النبوية لابن هشام (213 أو218 هـ)
- المغازي للواقدي (207 هـ)

مرّت حركة التأليف في التراث العربي بشكل عام، و في التراجم بشكل خاص، بمراحل متعددة، وسيحاول البحث خلال هذا الفصل استجلاء إرهاصات هذه الحركة، متتبعاً الدعائم الأولى التي أرست بنيانها، و رفدتها بموادها ومصادرها، خلال القرنين الأول والثاني للهجرة، ويمكننا إجمال هذه الإرهاصات بمراحل ثلاث، وهي: الرواية، والتدوين، والكتابة والإنشاء. قبل أن تظهر المؤلفات الأولى التي فتحت الباب واسعاً أمام التأليف في التراجم خلال القرن الثالث الهجري، ولاسيما المؤلفات التي تعنى بالتاريخ والأنساب والسيرة النبوية الشريفة، وسيقف البحث عند مؤلفات السيرة النبوية بالتفصيل، بوصفها المصدر الأساس الذي أرهص للتأليف في تراجم الصحابة بشكل خاص.

أولاً – المراحل التأسيسية لحركة التأليف في التراث العربي

1– مرحلة الرواية

تمثل الرواية المرحلة الجنينية في حياة الفكر العربي، وقد اعتمد العرب خلالها على المخزون المعرفي والثقافي القار في فكر الرواة، ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الرواية الشفوية كانت الأساس في نقل الأشعار والأخبار والأنساب والأمثال، وغير ذلك من ضروب المعرفة عند العرب قبل الإسلام، و كثيراً ما تتعدد طرائق هذه الرواية، ليقارن القارئ بنفسه، ويعرف مدى صحة الخبر وصدقه[1].

وكانت الرواية – في البداية – مقترنة بالشعر، "وقد اضطلع الشعراء أنفسهم بدور هام في الرواية، فكانت لهم المدرسة التي يتعلمون فيها صوغ الشعر ونظمه، والتمرس بأساليب الكلام وفنون القول، ومن أراد أن يصبح شاعراً لزم واحداً من فحولهم، يحفظه عنه ويروي له، ويترسّم خطاه، ولدينا معلومات لا بأس بها عن اتصال هذه الروايات. كان زهير بن أبي سلمى راوية أوس بن حجر، وكان كعب بن زهير والحطيئة راويتي زهير، وكان هدبة بن خشرم العذري راوية الحطيئة، وجميل بثينة راوية هدبة، وكثيّر

[1] انظر: ضيف، د.شوقي، البحث الأدبي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 7، ص 147.

عزة راوية جميل"[1]، فلكل شاعر راوٍ أو أكثر، يحفظ شعره، ويرويه بين القبائل، "نحن إذن بإزاء مدرسة تامة من الشعراء الرواة تتسلسل في طبقات أو حلقات، وكل حلقة تأخذ عن سابقتها، وتسلم إلى لاحقتها"[2].

و يزداد دور الراوي أهمية بعد وفاة الشاعر؛ "لأنه يتعدّى مهمة نشر قصائده إلى جمعها، وإظهار الظروف والمناسبات التي أوحت بها، وتفسير الإشارات التاريخية التي تتضمنها، ويصبح بحكم الواقع أميناً على تراث حياة صانعه، ومناط اهتمام القبيلة التي ينسب فيها"[3].

وعلى الرغم من أن الرواية تعد اللبنة الأساسية في بناء الطور الجنيني للفكر العربي، إلا أنها كثيراً ما كان يشوبها التشكيك في صحتها المطلقة نتيجة اعتمادها على ذاكرة الراوي وقدرته الفكرية والحفظية، تلك الذاكرة التي قد تتعرض لكثير من العوامل التي تسهم في اضمحلالها وضياعها، إضافة إلى جنوح الراوي أحياناً إلى الاستزادة في نقل الخبر أو الشعر، وهذا ما أدى إلى بروز ظواهر سلبية في الرواية و تدوينها، كالانتحال و الوضع و التصحيف و التحريف.

ثم جاء الإسلام بتعاليمه، ونظامه، وأفكاره، والتزامه، وبعده عن العصبيات القبلية التي كانت سائدة قبله، فانشغل الناس به – وبتلاوة القرآن الكريم في بداية الأمر – عن الشعر وروايته التي خفّت حدّتها قليلاً بعد البعثة المحمدية، "فقد كان من العسير، والإسلام في نشأته يقيم نظاماً ويؤسس دولةً، ويضع نماذج جديدة للسلوك العربي، أن تجد فكرة تدوين، أو حتى رواية، شعر مليء بالمفاخر القبلية، وبما كان الإسلام ضده، ترحيباً أو قبولاً من أحد، إلى جانب ما شغل به الناس من غزو وتشريع، وما ملأ وجدانهم من أفكارٍ ومُثل"[4].

---

[1] مكي، د.الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 8، 1999 م، ص 13.

[2] ضيف، د.شوقي، العصر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 24، 2003 م، ص 143.

[3] مكي، د.الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص 13.

[4] نفسه، ص 14.

ويذكر ابن سلاّم الجمحي في كتابه (طبقات فحول الشعراء) قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): "كان الشعر علم قومٍ لم يكن لهم علم أصح منه"[1]، ثمّ يُعقّب عليه ابن سلام بقوله: "فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب، وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح، واطمأنّت العرب بالأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدوّن ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل؛ فحفظوا أقلّ ذلك، وذهب عليهم منه كثير"[2].

إذن، لم يشغل الإسلام العرب حقبة طويلة من الزمن عن رواية الشعر، فما إن استقرّ وتوطّد نظامه، وترسّخت تعاليمه، حتى انصرف الناس إلى رواية الشعر وتناقله بين الأمصار، و الحق أن الإسلام لم يكن ضد الشعر بصورة مطلقة، فالرسول الكريم (ص) لم يكن يرفض سماع الشعر ويمنع روايته، بل شجع رواية الشعر، ولاسيّما الشعر الذي كان ينافح عن الإسلام، وقيمه، ومبادئه، "فقد كان يستحثّ حسان بن ثابت وغيره من شعراء الأنصار على هجاء قريش والرد على شعرائها، وكان كثيراً ما يستنشد الصحابة الشعر"[3]، ناهيك عن أن الخلفاء الراشدين أنفسهم كانوا كثيراً ما يسمعون الشعر من الرواة، إضافة إلى روايتهم له، و منذ وقتٍ مبكّر في صدر الإسلام نرى القصّاص يجلسون للعظة في المسجد الجامع، وكانوا كثيراً ما ينثرون الأشعار الجاهلية التي تتصل بوعظهم في تضاعيف قصصهم، وهذا نفسه شأن الصحابة جميعاً، فقد كانوا كثيراً ما يتناشدون الأشعار ويقصّون بعض الأخبار عن جاهليتهم [4]، و هذا ما يجعلنا نقول إن رواية الشعر استمرّت في صدر الإسلام، حتى إن الشعراء الإسلاميين اهتموا برواية الشعر الجاهلي، وانبرت طائفة منهم تعلّمه للجيل النّاشئ.

---

[1] الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: أبو فهر محمد محمود شاكر، دار المدني، جدة، ط 2،1974 م، ص 24.

[2] نفسه، ص 25.

[3] ضيف، د.شوقي، العصر الجاهلي، ص144.

[4] انظر: نفسه، ص 144 – 146.

ولم تقتصر الرواية في صدر الإسلام على الشعر فقط، بل برز ما قوّى من شأن الرواية وزادها متانةً، وهو ما عُرف برواية الأنساب، فظروف المجتمع الإسلامي – نتيجة الغزوات والفتوحات – أدت إلى ازدياد الحاجة لمعرفة الأنساب، "إذ كانت تلعب دوراً مهماً في رواتب الجند الفاتحين، وفي مراكز القبائل بالمدن الجديدة التي خطّطوها مثل البصرة و الكوفة، وكان بين العرب قديماً من يشتهرون بمعرفة الأنساب، ومن أشهرهم عقيل بن أبي طالب، ودغفل..."[1]، ولعل في كل ما قدّمناه ما يشكل دلالةً واضحةً على رواج الرواية في العصر الإسلامي بشكل ملحوظ.

ومع مجيء العصر الأموي، واشتعال الحروب والمعارك التي كان وقودها الأحقاد والضغائن والعصبيات القبلية، أخذت كل قبيلة تعنى برواية شعرها الجاهلي الذي يصور مناقبها، ويعرض مثالب خصومها، و يتناقله أبناؤها، فكان الشعر المروي هو السهام التي يوجهونها إلى صدور خصومهم، إضافة إلى أن الدولة الأموية كانت عربية النزعة، فعملت على حفظ التراث الشعري الجاهلي، واعتنت بروايته [2].

ومع نهاية العصر الأموي وبداية العصر العباسي، غدت الرواية مهنة أساسية، وحرفة زاولها طائفة من العرب والموالي، ممن عُرفوا بخبرتهم بأيام العرب، وأنسابها، وأخبارها وأشعارها في الجاهلية، "ولم يكونوا يقفون عند رواية الشعر القديم مجرّدة، بل كانوا يضيفون إليها كثيراً من الأخبار عن الجاهلية وأيامها، وكانوا يتخذون لأنفسهم حلقات في المسجد الجامع يحاضرون فيها الطلاب وفي أثناء ذلك يشرحون لهم بعض الألفاظ الغريبة، أو يفسرون لهم ظروف النص التاريخية"[3]، وهؤلاء الرواة كانوا على دراية واسعة بحياة عرب الجاهلية، يعرفون شعرهم ومناسباتهم، ذوي ذواكر قوية، ومقدرة حفظية كبيرة، ومن أهمهم: أبو عمرو بن العلاء، و حماد الراوية، و خلف الأحمر، ومحمد بن السائب الكلبي، والمفضل الضبي. وعلى الرغم من احتراف هؤلاء الرواة الرواية، ومهارتهم المنقطعة النظير، وخبرتهم، إلا أنهم كانوا "يتفاوتون فيما بينهم صدقاً

---

[1] نفسه، ص145.

[2] انظر: نفسه، ص 145.

[3] نفسه، ص148.

وأمانةً ودقةً، تبعاً لتكوينهم الطبقي والعنصري والثقافي، وصمودهم أمام ضواغط البيئة حولهم، سياسية واجتماعية وعلمية، أو استجابتهم لها"[1].

وقد شكّل هؤلاء الرواة ما عُرف بمدرستي الكوفة والبصرة، وكانت مدرسة البصرة مقدّمة على نظيرتها، ذائعة الصّيت أكثر منها، وربما كان السبب في ذلك أن رأس رواتها هو أبو عمرو بن العلاء، الراوية الثقة، أحد القرّاء السبعة للقرآن الكريم، بينما كان حمّاد الراوية رأس مدرسة الكوفة، وكان ممن لا يُوثق بروايتهم، كثير الوضع والانتحال، فاسداً ماجناً، وكان يُحسن صوغ الشعر، فنظم الكثير من الشعر على لسان الجاهليين مما لم ينطقوا به [2]. وخَلَفَ أبا عمرو بن العلاء و حماداً رواةٌ كُثر، غالبيّتهم من الوضّاعين غير الموثوقين الذين تصدّت لهم طائفة من العلماء الثقات، فراجعوا رواياتهم، وأخضعوها للتحقيق والتدقيق والتمحيص.

و في نهاية تتبعنا للسيرورة التاريخية لرواية الشعر الجاهلي لا بد من الإشارة إلى أن الرواية، على الرغم من ارتباطها الوثيق بالشعر، لم تكن حكراً عليه فقط، فقد مر معنا ذكر رواة الأنساب، كما يطالعنا في العصر الإسلامي نوع آخر من الرواية، وهو رواية الحديث النبوي الشريف، فكان النقل الشفوي للحديث هو الوسيلة لذيوعه بين الناس في ذلك العصر، وقد اهتم المسلمون بروايته اهتماماً بالغاً، "وكان الصحابة يتلقون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، إما بطريق المشاهدة لأفعاله وتقريراته، وإما بطريق السماع ممن سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو شهد أفعاله وتقريراته"[3].

و قد واكبت مرحلة الرواية تلك بوادر مرحلة جديدة هي مرحلة التدوين، ثم تطور التدوين ، و صار المرجع الأساس في حفظ المرويات، من شعر و أخبار و حديث شريف.

---

[1] مكي، د.الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص 17.

[2] انظر: ضيف، د.شوقي، العصر الجاهلي، ص 149 – 151.

[3] مريني، محمد، الرواية الدينية والرواية الأدبية قبل عصر التدوين، مجلة جذور التراث، النادي الأدبي الثقافي بجدة، أكتوبر 2009، العدد 29، ص 120.

2- مرحلة التدوين

تباينت الآراء حول معرفة العرب في الجاهلية للتدوين، فمن الدارسين من ينكر تماماً أن يكون العرب في جاهليتهم قد دوّنوا أخبارهم ومعارفهم، بدليل أن حياتهم كانت بدائية قوامها الحل والترحال، و يرى الدكتور عمر الدقاق أنه "لم يكن للعرب في فترة ما قبل الإسلام ثقافة مدوّنة وعلوم مسجّلة؛ فقد غلبت عليهم البداوة، واستغرق حياتهم التنقّل، ففشت فيهم الأمية، ولم يتركوا خلال هذه الحقبة المديدة الغامضة من فجر حياتهم سوى نقوش قليلة تنبئ عما كان لهم من دور حضاري"[1].

ويقابلُ هذا الرأي رأيٌ آخر لا يملك الأدلة القطعية والكافية،"وهو أن التدوين قديم، بدأ في العصر الجاهلي، ثم شغل عنه العرب، ثم جدّده المتأخرون. ومما يحتجّ به أصحاب هذا الرأي تلك الصحيفة التي دُوّنت فيها حكمة لقمان، وكانت عند سويد بن الصامت قبل أن يُسلم، ومن حججهم كذلك أن القصائد السبع أو العشر الطوال سُمّيت (معلقات)، لأن عرب الجاهلية كانوا إذا استجادوا القصيدة كتبوها بماء الذهب، وعلّقوها على جدار الكعبة"[2].

و لن يتبنى البحث أياً من الرأيين السابقين قبل أن يتتبّع البدايات التاريخية لحركة التدوين، وتطورها عبر العصور، وبدايةً لا نستطيع أن نغفل عن حقيقة معرفة بعض عرب الجاهلية للكتابة، فصحيح أن الجهل بالكتابة كان صبغة غالبيتهم، إلا أنه إزاء هؤلاء الجهلة كان هناك من عرف الكتابة واشتغل بها، كالشعراء مثلاً، "فمن شعراء المدينة الذين كانوا يكتبون: سويد بن صامت الأوسي، وعبد الله بن رواحة، والنابغة الذبياني، ومن الشعراء الذين كانوا كتّاباً بالعربية، ومترجمين في بلاط فارس لقيط بن يعمر الإيادي"[3]. ويرى الدكتور محمود المراغي أن مسألة تتبّع الأنساب وذكر أخبار السابقين وتاريخهم، قد تكون من أقدم محاولات التدوين عند العرب القدماء، إذ اشتهر عند عرب الشمال رجالٌ اهتموا بتتبّع الأنساب، و كثير منهم دوّنوا كتباً فيما كانوا

---

[1] الدقاق، عمر، مصادر التراث العربي، المكتبة العربية، حلب، سوريا، ط2، 1970م، ص 7.

[2] طليمات، د.غازي و الأشقر، أ.عرفان، الأدب الجاهلي، دار الإرشاد، حمص، سوريا، ط 1، ص 37.

[3] نفسه، ص 38.

مهتمّين به، وقد ذكر الجاحظ قرابة أربعة عشر رجلاً منهم كتبوا كتباً في الأنساب، من هؤلاء عرّاف العرب وحكيمهم (سطيح الذئبي)، وقد لوحظ أن أخبار العرب وأيامهم في العصر الجاهلي لم تدوّن في كتب الأنساب المتقدمة بالقدر الذي يتلاءم مع الأنساب، إلا أن هذا اللون من التدوين قد تطوّر بشكل ملحوظ في العصر العباسي، إذ غدت كتب الأنساب تأريخاً للعرب وأيامهم منذ الجاهلية. أما كتب المغازي فهي نوع من التأليف التاريخي الذي بدأ في العصر الإسلامي، وهو ما سمّي فيما بعد باسم (السيرة)، من حيث إنها ليست مجرد سرد للغزوات وحسب، بل هي سجلٌّ عام لحياة الرسول (ص)، وكان رائد هذا التأليف بعض قدامى التابعين مثل أبان بن عثمان، وعروة بن الزبير، وغيرهما [1].

ومما سبق ذكره نستطيع القول إن عملية التدوين قد بدأت خجولةً بعض الشيء عند العرب في المراحل الأولى، إلا إنها أخذت تنمو وتواكب التطوّر تبعاً لمعطيات العصر والظروف المحيطة.

ويُعدّ جمع القرآن الكريم من صدور الحفظة، وتدوينه في عصر صدر الإسلام، من أهم مراحل التدوين دقة وعناية في تلك الفترة، و في ذلك يقول الدكتور مصطفى الشكعة إنه لما أنزل القرآن الكريم لم يكن بدّ من كتابته، إذ كان للوحي كتّاب قليلون، يكتبون ما قد أنزل من الآيات على الرقاع وسعف النخل والحجارة والرقاق البيض[2]، وقد عُرف هؤلاء الكتّاب باسم كتّاب الوحي، وفي مقدمتهم: زيد بن ثابت، وعلي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وطلحة بن الزبير، و غيرهم رضي الله عنهم [3]. وقد كانت عملية تدوين القرآن في حياة الرسول الكريم تدوين تفاريق، أما تدوين الجمع فقد بدأه أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) بعد وفاة الرسول (ص)، وذلك خشية ضياع القرآن

---

[1] انظر: المراغي، د.محمود، دراسات في المكتبة العربية وتدوين التراث، ص 15 – 21.

[2] انظر: الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص38.

[3] للتوسع انظر: إسماعيل، د.عز الدين، المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، مكتبة غريب، مصر، ص 16.

الكريم من صدور الحفظة، فاستدعى خيرة الحفظة وكتّاب الوحي، للقيام بهذه المهمة، ويُعد جمع القرآن أول جمع في صورة كتاب.

والحق أن عملية جمع القرآن كانت من الدقة والعناية والحذق بمكان، ولكن الأمر لم يقف عند جمع القرآن الكريم و حسب، بل استتبع ذلك الحاجة إلى فهم ما استغلق من معانيه، فكان لابد من محاولة تفسيره، وقد تصدى لهذه المهمة صفوة الصحابة ممن عايشوا الرسول الكريم ولزموه، ويمضي جيل الصحابة ويليه جيل التابعين، ثم جيل تابعي التابعين، وجميعهم حافظوا على ما في صدورهم من علم موروث بالرواية والتدوين [1]. وكان كثير من المفسرين في العصور الإسلامية الأولى يكتفون بالمرويات عن النبي (ص)، وعن المعاصرين له، وسُمّي هذا التفسير بالتفسير الأثري أو تفسير الرواية، ثم جُمعت هذه المرويات ورُتّبت بترتيب الآيات القرآنية في المصحف، وكان هذا إرهاصاً لظهور كتب التفسير فيما بعد.

ويمكننا أن نستشفّ من عملية تدوين القرآن الكريم و تفسيره تفتّقَ بذور التفكير المنهجي عند العرب، ومواكبة عجلة التطور التأليفي، وإن كانت محاولات بسيطة في بدايتها، لكنها حتماً ستصل إلى الذروة كما سنرى لاحقاً.

ويُعد حديث الرسول (ص) المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وظلّت الروايةُ الشفوية الوسيلةَ الوحيدة لنقله – كما أسلفنا – فترةً طويلة من الزمن، إلى أن أصبح تدوينه حاجة لا بدّ منها، فهو المفسّر للأحكام التي لم تأتِ صريحةً في القرآن الكريم، وهو الذي يفصّل ويوضّح ما جاء مُجملاً في الذكر الحكيم من أحكام وفرائض، ومن أهم أسباب جمعه وتدوينه كثرة الوضّاعين الذين ألّفوا الأحاديث، ووضعوها، ونسبوها إلى الرسول الكريم (ص) زوراً وبهتاناً. و قد كان جهد التأليف في العصر الأموي منصبّاً على جمع المرويات المتفرقة وتدوينها [2]. لننتقل بعدها إلى مرحلة التصنيف وترتيب المواد تبعاً لموضوعاتها المختلفة وذلك في أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي، و تظهر بعدها المدوّنات التاريخية لابن إسحاق وغيره، وتكثر

---

[1] انظر: الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص 38 – 39.

[2] انظر: نفسه، ص 48 – 49.

المدوّنات في تلك الفترة وما بعدها، ومن أشهرها كتاب (الموطأ) لمالك بن أنس، و(سنن) أبي داود السجستاني، و غيرهما كثير [1].

أما فيما يتعلّق بتدوين الشعر الجاهلي فقد مرّ بنا سابقاً أن العرب اعتمدوا الرواية الشفوية في إذاعة الشعر الجاهلي، ونشره بين الأمصار قديماً، حتى إذا دلفنا إلى عصر صدر الإسلام، وجدنا العرب يتناشدون الشعر ولا يدوّنونه إلا نادراً، ففكرة تدوين الشعر الجاهلي، و لاسيما التدوين المنهجي المشتمل على تراجم الشعراء أحياناً، لم تسلك طريقها إليهم إلا في أواخر عصر بني أمية كما سنرى لاحقاً.

و مما قدّمناه نستطيع القول إن التدوين عند العرب بدأ في مراحل مبكرة منذ عصر صدر الإسلام، وعلى الرغم من تعدّد هذه المدوّنات وكثرتها في شتى أنواع العلوم والمعارف، إلا أننا لا نستطيع عدّها تأليفاً علمياً منهجياً، وإن كانت تمثّل ركيزةً أساسيةً انطلق منها التأليف، متّشحاً في بداياته بصبغة عربية محضة، إلى أن بلغ أوج تطوره المنهجي في العصر العباسي، نتيجة ما استقاه من روافد الثقافات الأخرى.

3- مرحلة الكتابة و الإنشاء

قبل الولوج إلى ميدان التأليف، و أثر تطور الفكر العربي في خصائصه، لا بد أن نُفرد حيزاً للحديث عن وسيلة التأليف الأساسية التي يجب أن يمتلكها المؤلِّف، وهي الكتابة، والقدرة على إنشاء وصوغ الجمل المحكمة الترابط، والتي تعبّر عما يخالج عقله من أفكار.

والمعروف أن الجهل بالكتابة كان منتشراً لدى العرب القدماء كما أسلفنا، وقلّة منهم عرفوا الكتابة بشكلها وأسلوبها البسيط، فاستخدموها في تدوين مروياتهم، من أشعار وأخبار وغير ذلك. غير أن هذا النمط البدائي البسيط للكتابة سرعان ما أخذ ينمو ويتطوّر مع تقدّم الزمن، نتيجة ما شهدته ظروف الحياة العربية في أواخر القرن الأول الهجري من تفاعل فكري بين الشعوب الإسلامية، أدى إلى ازدهار في شتى مجالات الثقافة والمعرفة.

---

[1] انظر: المراغي، د.محمود، دراسات في المكتبة العربية وتدوين التراث، ص 50 – 51.

ويذكر الدكتور مصطفى الشكعة عدداً من الكتّاب الذين يعدّون من روّاد الكتابة في تلك الفترة (أواخر القرن الأول الهجري)، بعضهم عربي، وبعضهم الآخر من الفرس المستعربين، ومنهم يحيى بن يعمر العدواني، الذي كان كاتباً ليزيد بن المهلّب بن أبي صفرة، وكان واحداً من التابعين، شهد بعض الصحابة، ودرس عليهم وروى عنهم، وكان عالماً بالقراءة والفقه والعربية ولغات العرب، ومارس الكتابة في العقد التاسع من القرن الأول الهجري، ومن كتاباته نذكر رسالة كان قد كتبها يحيى على لسان يزيد بن المهلب إلى الحجاج يبلغه فيها بنصر يزيد على أعداء الدولة فقال: "إنّا لقينا العدو فقتلنا طائفةً وأسَرْنا طائفة، ولحقتْ طائفةٌ بعراعر الأودية و أهضام الغيطان، وبتنا بعُرعُرة الجبل وبات العدو بحضيضه"[1]، و يبدو هذا النمط من الكتابة وعر الأسلوب بمقياس زماننا، لكنه في حقيقته كان يُعد مثلاً أعلى للفصاحة في زمانه، إذ يمثّل أول كتابة فنية حاولت استكمال أسباب البلاغة والبيان بمقياس عصرها، فقد كان الإيجاز آنذاك آية البيان وعنوان البلاغة.

و قد عاصر يحيى كتّابٌ آخرون، كالحجاج بن يوسف الثقفي، وقطري بن الفجاءة المازني، إلى أن جاء عبد الله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، المعروف بعبد الله الطالبي، و كان من الرواد الذين بسّطوا الكتابة، ونقلوها من التقعّر والتوعّر إلى السلاسة والسهولة، فهو يشكل مرحلة بين المرحلتين، مرحلة يحيى بن يعمر ومن سار على نهجه، ومرحلة عبد الحميد الكاتب ومدرسته[2].

ومما أغنى تجربة الكتابة العربية، و زادها ثراءً، ما استرفدته من إسهام المسلمين الفرس في تطويرها، ومنهم عبد الحميد بن يحيى، الشهير بعبد الحميد الكاتب، الذي نقل تقاليد الفرس إلى الكتابة العربية، إذ تعد مدرسته امتداداً متطوراً متدرجاً للنهج العربي في الكتابة الذي بدأه يحيى بن يعمر وأمثاله، وقد جعل عبد الحميد من الكتابة

---

[1] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق و شرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 7، 1418 هـ - 1998 م، ج 1، ص 377- 378. عراعر الأودية: أسافلها، عراعر الجبال: أعاليها، أهضام الغيطان: مداخلها، والغيطان: جمع غائط، وهو الحائط ذو الشجر.

[2] انظر: الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص63 - 67.

مهنة لها مبادئ وأصول، مفصّلاً هذه المبادئ و الأصول في رسالته المشهورة التي ملأها بالنصح إلى الكتّاب، وبيّن فيها مكانة الكاتب وشرف مهنته، كما ركّز على الصفات التي ينبغي أن يتصف بها الكتّاب، ولم يخرج عبد الحميد في نصائحه تلك عن حفظ القرآن الكريم، واستيعاب لغة العرب ورواية أشعارهم، ومعرفة أيامهم ثم أيام العجم، فعبد الحميد وإن كان فارسي الأصل، فهو عربي الثقافة واللسان والمشاعر و المعرفة. و هكذا تكون الكتابة العربية قد وصلت إلى مستوى سام رفيع، لا ينقصه الفكر، و لا تجانبه الثقافة، بمعنى أنها وصلت إلى مرحلة من النضج المؤسس لمرحلة التأليف[1].

و قد تابع مسيرة الكتابة تلك عبد الله بن المقفع الذي كان صديقاً لعبد الحميد الكاتب، وهو يمثل مرحلة تجمع بين الكتابة والترجمة والتصنيف، و قد تفرّد بأسلوبه السهل الممتنع، ومن ثم كان ابن المقفّع يمثّل مرحلة تطور طبيعي من ساحة الكتابة إلى ساحة التصنيف التي تؤدي بعد ذلك إلى مرحلة التأليف، و ابن المقفع من رواد التصنيف والترجمة عن الفارسية، لكنه لم يعمد إلى التأليف، ولم يتّجه إلى الترجمة، قبل أن يتقن اللسان العذب الجديد الذي سوف يكتب به ويؤلف فيه، ويورد الجاحظ في كتابه البيان والتبيين قولاً لابن المقفع في البلاغة، لم يسبقه أحد إلى فحواه، فقد كان على درجة عالية من البلاغة والبيان والحذق، فيقول: "البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة، فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جواباً، ومنها ما يكون ابتداءً، ومنها ما يكون شعراً، ومنها ما يكون سجعاً وخطباً، ومنها ما يكون رسائل..."[2]، و لابن المقفع ثلاثة أعمال أدبية وعملٌ مترجمٌ، وهي الأدب الكبير والأدب الصغير، والغرض منهما تهذيب النفس وترويضها على الأعمال الصالحة، ومعرفة الأخلاق، وحسن التصرف، ومن أعماله أيضاً رسالة الصحابة، و تعد هذه الرسالة نقداً لنظم الحكم وتوجيهاً لها، ويعمد ابن المقفع في هذه الرسالة إلى تخريجات وتأويلات

[1] للتوسع، انظر: نفسه، ص 71 – 75.

[2] الجاحظ، البيان و التبيين، ج 1، ص 115 – 116.

للمأثور من الأحاديث أو أقوال صحابة الرسول. أما العمل الذي يُعد من قبيل الترجمة فهو كليلة ودمنة، والكتاب من أصل هندي نُقل إلى الفهلوية ومنها إلى العربية الناصعة البليغة، وذلك على يد ابن المقفع. وهذا ما يجعلنا نقول إن مؤلفات ابن المقفع أرهصت لمرحلة التأليف العربي التي تشعبّت و تنوعت مع بدايات القرن الثاني الهجري[1].

ثانياً – حركة التأليف في السيرة النبوية الشريفة

تعد السيرة النبوية أقدم التراجم الإسلامية ظهوراً، وقد بدأت هذه المؤلفات منذ فترة مبكرة عندما حاول المؤلفون المسلمون تقصّي أخبار الرسول (ص) وأعماله، وما نتج عن ذلك من مؤلفات عُرفت بكتب السيرة، ومؤلفات أرّخت للصحابة والتابعين فيما عُرف بكتب الرجال والأنساب والطبقات. ومعلوم أن المقصود بمصطلح (السيرة النبوية) هو ما يتصل بسيدنا المصطفى (ص)، من حيث الحديث عن نسبه الشريف، ومولده، ونشأته، وبعثته، وصفاته، فهذا هو الأصل في مصطلح (السيرة النبوية)، لكنه قد استُعمل أيضاً مضافاً إليه حديث المغازي والحروب التي خاضها الرسول (ص)، لإعلاء كلمة الله في الأرض، فصار هذان المصطلحان يتعاقبان على موضوع واحد[2].

وقد اندفع العلماء المسلمون إلى تدوين السيرة النبوية سعياً لمعرفة التطبيق العملي لأحكام الإسلام التي تضمنتها الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في مجالات الحياة المختلفة، كما أن سيرة الرسول تؤسس للوقوف على شمائله وأحواله، ودلائل معجزاته ونبوّته، وفي السيرة كثير من العظات والعبر والحكم، وفيها أيضاً ما يُعين على فهم كتاب الله تعالى وسنّة رسوله، ومعرفة أسباب نزول الآيات القرآنية، ومناسبات أقوال كثيرة للنبي وأصحابه، وتُمكّن من فهم علم الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.

وقد ذهب الدكتور عبد العزيز الدوري إلى أنَّ"الاهتمام بأقوال الرسول وأفعاله؛ للاهتداء بها، أو للاعتماد عليها في التشريع، وفي التنظيم الإداري، وفي شؤون الحياة،

---

[1] انظر: الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص 76 – 79.

[2] انظر: الطناحي، د.محمود محمد، الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1985 م، ص 41 – 43.

ضرورة مباشرة وطبيعية لدى أهل العلم. كما أن مغازيه وغزوات أصحابه كانت مصدر اهتمام واعتزاز لدى المسلمين"[1].

وقد تعددت المصادر التي استقى العلماء منها مادة السيرة النبوية[2]، ومن أهمها القرآن الكريم، فقد تناولت كثير من الآيات القرآنية الكريمة حياة الرسول (ص) في أطوارها المختلفة، كما تناول القرآن الكريم حياة العرب قبل الإسلام في جميع المجالات، الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والحضارات القديمة التي كانت في الجزيرة العربية وما جاورها، وترفد كتب التفسير سيرة الرسول (ص) بأخبار ومعارف توضّح أسباب نزول بعض الآيات، وتخريجها التاريخي.

ومن المصادر المهمة أيضاً في تدوين السيرة الأحاديثُ النبوية الشريفة، وقد عنيت كتب الحديث بجمع أقوال الرسول (ص) وأفعاله وتقريراته وصفاته الخَلقية والخُلقية، وتناول بعضها طرفاً من سيرته ومغازيه، وتنبئ أحاديث الرسول (ص) عن جانب كبير من شخصيته، وتجلو ملامح رسالته الدينية والفكرية. كما تزخر كتب الشمائل والدلائل بالأحاديث عن أخلاق الرسول (ص) ومعجزاته، وقد استفاد منها مؤلفو السيرة بما يغني كتبهم بالمادة العلمية المستندة إلى المرجعية الدينية للرسول الكريم (ص). وهكذا نشأت كتب المغازي والسير التي سيتناولها البحث بالتفصيل، محدداً إرهاصاتها وتطورها على يد علماء المسلمين الأوائل.

بدأت دراسة مغازي الرسول في المدينة ضمن دراسة الحديث، ومع أنَّ المحدّثين استمروا على اهتمامهم بالمغازي، إلا أنَّ بعضهم أخذ يُعنى بدراسة حياة الرسول بشكل يتعدّى الاقتصار على نواحي التشريع.

ففي النصف الثاني من القرن الأول الهجري بدأ بعض التابعين في تدوين أخبار السيرة النبوية، ومغازي رسول الله (ص). ويُجمع مؤرخو السير على أن أول من كتب

---

[1] انظر: الدوري، د.عبد العزيز، *نشأة علم التاريخ عند العرب*، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، 2000 م، ص 22 – 23.

[2] للتوسع، انظر: أحمد، د.مهدي رزق الله، *السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية*، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط 1، 1992 م، ص 15 – 20.

في ذلك هو أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي (93 هـ)، وقد عاصره وتلاه نفرٌ من التابعين الذين عُرفوا بالعناية بالسيرة، وجمع أخبارها، منهم: أبان بن عثمان بن عفان (105 هـ)، ووهب بن منبه (110 هـ)، وعاصم بن عمر بن قتادة (120 هـ)، ومحمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري (124 هـ)، وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن حزم (135 هـ).

ولم يبقَ من كتابات هؤلاء الرواد الأوائل إلا ما تناثر من روايات في تصانيف ابن إسحاق، والواقدي، وابن سعد، والطبري. ثم جاءت بعد ذلك طبقة من كتّاب السير، منهم: موسى بن عقبة (141 هـ)، ومحمد ابن إسحاق (151 هـ)، ومعمر بن راشد (154 هـ)، وأبو معشر نجيح بن عبد الرحمن المدني (170 هـ). وهؤلاء جميعاً من تلامذة ابن شهاب الزهري. ثم جاء ابن هشام (213 هـ أو 218 هـ)، فهذّب سيرة ابن إسحاق وأضاف عليها، وعاصَره محمد بن عمر الواقدي (207 هـ)، وبعدَه كاتبه محمد بن سعد (230 هـ)، فأضافا إلى السيرة علوماً أخرى كالتراجم والبحوث الجغرافية وغير ذلك.

وسيعرض البحث لمناهج أشهر كتب السيرة المتقدّمة خلال القرن الثاني الهجري، وهي: المغازي النبوية للزهري، والسيرة النبوية لابن إسحاق، والسيرة النبوية لابن هشام، والمغازي للواقدي، مع الإشارة إلى أن قسماً من هذه الكتب لم يصل إلينا بشكل كامل، وقد عمد المحققون إلى تجميع مادتها من مخطوطات قديمة ناقصة، ومن كتب المتأخرين التي اعتمدت عليها وذكرتها، و الغاية من هذا الاستعراض الوقوف على دور كتب السيرة في الإرهاص لكتب التراجم من جهة، و دورها في تأسيس منهجية عامة للتأليف من جهة أخرى.

- المغازي النبوية للزهري (124 هـ)

الزهري[1]، هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب. اختُلف في سنة ميلاده، وأرجح الروايات أن ذلك كان في المدينة سنة (51 هـ). وقد اتصف الزهري منذ صغره

---

[1]انظر ترجمة الزهري في: – ابن سعد، محمد، *كتاب الطبقات الكبير*، تحقيق: د.علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 2001 م، ج 7، ص 429 – 439.

بالجد والاندفاع نحو العلم مع الوعي العظيم، واشتهر بالصدق والأمانة في علمه، وقد أدرك عدداً من الصحابة وسمع منهم، ولكن، على الرغم من ذلك، فإنه أخذ علمه عن أبناء الصحابة والتابعين الأوائل، وكان من شيوخه عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير الذي يُعد أشد الناس تأثيراً في الزهري، وعلى هذا الأساس فنحن حين نتحدث عن علوم الزهري ومادته العلمية نجدها قريبة العهد للغاية من النبي (ص)، ولهذا كانت على درجة عالية من الأهمية، وقد اعتمدها العلماء والرواة ورجال الصحيح من بعده، وأولهم محمد بن إسحاق.

يرى الدكتور سهيل زكار أن هذا الكتاب هو"عبارة عن مجموع يحوي فتاوى (نوازل) تاريخية، حيث إن الزهري كان يتلقى أسئلة تستفتيه في جملة من المواضيع التاريخية المترابطة بسبب ما، فكان يقوم بتقديم إجابته لهذه الأسئلة، ومجموع أجوبته، أو لنقل فتاويه، قام هو أو أحد تلاميذه بتصنيفها وإخراجها للناس، والمرجّح أن معمر بن راشد هو الذي قام بهذا الإنجاز، لذلك أضاف بعض الأحيان بعض المواد الإخبارية التي رواها عن غير طريق الزهري بغية تدعيم روايات الزهري، أو الإشارة إلى وجهة نظر أخرى، وهذا بحد ذاته فيه عظيم الفائدة، وعلى أساسه يمكن أن نفترض بأن معمر بن راشد هو الذي أطلق على هذا المجموع اسم كتاب المغازي"[1].

ويذهب الباحث محمد محمد حسن شُرّاب إلى أن"أغلب الروايات ترجّح أن الزهري لم يترك لنا مصنّفاً في الحديث أو المغازي أو الفقه، وربما ترك صحفاً مفرّقة لا يجمعها كتاب واحد. وما يُقال عن كتب نُسِبت إليه، إنما هي ما كان يمليه على تلاميذه، أو ما

– ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط 1، 1971 م، ج 4، ص 177 – 179.

– الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، *سير أعلام النبلاء*، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1985 م، ج 5، 326 – 350.

– قوجاني، شكر الله بن نعمة الله، *الزهري* (من تاريخ دمشق لابن عساكر)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1982م.

[1] الزهري، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب، المغازي النبوية، تحقيق: د.سهيل زكار، دار الفكر، دمشق، 1981م، مقدمة المحقق، ص 32.

رواه تلاميذه عنه ثم جمعوه في رسائل مبوّبة كل رسالة تشمل موضوعاً مستقلاً، وينطبق هذا على الحديث والمغازي والفقه"[1].

إذن، كتاب المغازي هو مجموعة من المرويات التاريخية التي تلقّاها تلاميذ الزهري عنه، فقاموا بجمعها في كتاب واحد، عُرف بكتاب (المغازي النبوية)، ولعل ذلك قد تمَّ بعلم الزهري وإشرافه، والمهم أن مصدر معلومات الكتاب هو الإمام الزهري ومروياته.

تشتمل مادة الكتاب على الأخبار، و في سياقها نلمح نتفاً من حياة صانعيها، إذ تبدأ خطة كتاب المغازي بتناول بعض الأخبار عن مكة وأهلها، وأسرة النبي (ص) مع حياته الخاصة قبل الإسلام، وبعد هذا تناول الكتاب بعض الجوانب المهمة من الفترة المكية من حياة النبي (ص) إلى وقت الهجرة، ثم تعرّض الكتاب لأخبار المرحلة المدنية من تاريخ الإسلام حتى نهاية العصر الراشدي، وعلى هذا تحدّث عن بعض المعارك والسفارات والوفادات، ومختلف أوجه النشاطات أيام النبي (ص)، ويلاحظ أنه كان يقدم تواريخ بعض الحوادث بشكل مفصل دقيق في أثناء عرضه للأخبار.

ويرى الدكتور سهيل زكار في الزهري رائداً بين مؤسسي مدرسة (المدينة) التاريخية التي ستعرف باسم (مدرسة المغازي)، فهو الذي وضع هذه المدرسة على أسس راسخة، ورسم لها منهجها الذي ستسير عليه فيما بعد، وهو – حين قام بجمع مواد أخبار المغازي – لم يقتصر على المواد التي كان جمعها عروة بن الزبير، بل تقصّى روايات أهل المدينة الأخرى[2]. ويذهب الدكتور أكرم ضياء العمري إلى أن الزهري"هو أول من استخدم طريقة جمع الأسانيد ليكتمل السياق وتتصل الأحداث دون أن تقطعها الأسانيد"[3]. كما يعزو الدكتور حسين نصار الفضل إليه "في أنه كان أول من قارن بين الأحاديث المختلفة المصادر في موضوع واحد لإدماجها في حديث واحد إجماعي

[1] شرّاب، محمد محمد حسن، الإمام الزهري عالم الحجاز والشام، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق – بيروت، ط 1، 1993 م، ص 341 – 342.

[2] انظر: الزهري، المغازي النبوية، مقدمة المحقق، ص 30.

[3] العمري، د.أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط 5، 1993 م، ج 1، ص 55.

يصدره بأسماء الرواة مجتمعين"[1]. وهذا ما يُسمّيه الدكتور عبد العزيز الدوري (الإسناد الجمعي)، "حيث يدمج عدة روايات في خبر متسلسل، وبذلك يسير خطوة مهمة نحو الكتابة التاريخية المتصلة"[2].

ويمكننا إجمال منهجية الزهري بما يلي:

1- التزامه الإسناد الجمعي في جل رواياته، وبالنظر إلى قربه من العهد النبوي فإن بعض رواياته قد أخذها عن بعض الصحابة وكبار التابعين، مما يجعل سنده عالياً، وهذه الميزة أكسبت روايات الزهري قيمة علمية كبيرة.

2- مراعاة التسلسل الزمني للأحداث، واهتمامه بوضع التواريخ لبعض الغزوات والسرايا المهمة، وهو عندما يتحدث عن غزوة أو سرية فإنه يصل الحديث بعضه ببعض حتى نهاية الحديث دون أن يفصله بالكلام عن حديث آخر ثم العودة إليه، مما يجعلك تعيش مع الحدث بانسجام تام.

3- الاستشهاد بالآيات القرآنية على بعض الأحداث، باعتبار أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للسير والمغازي، بل هو أصحها على الإطلاق، ولا تكاد تخلو غزوة من الغزوات إلا واستشهد الزهري بآيات بينات من القرآن الكريم تتحدث عن مجريات تلك الأحداث، مع قلة استشهاده بالشعر مقارنة بمن جاء بعده.

4- أسلوب الزهري في عرض مروياته مبني على السهولة والانطلاق، فهو أسلوب بسيط جميل خال من التعقيد.

وعلى الرغم من ذلك، يمكننا القول إن الزهري لم يصنّف هذا الكتاب بناء على خطة ابتغت إخراج كتاب في السير والمغازي بشكل كامل، كما فعل تلميذه محمد بن إسحاق من بعده، فثمة فرق بين الكتابة أو التدوين من جهة والتأليف من جهة أخرى، ولكن الكتاب - على صغر حجمه - عظيم الفائدة؛ لأنه يحوي جواهر الأخبار العالية القيمة، ومنه يمكن رصد المستوى الثقافي التاريخي ونوعية المسائل التي بحث فيها

[1] نصار، د.حسين، نشأة التدوين التاريخي عند العرب، منشورات اقرأ، بيروت، لبنان، ط 2، 1980 م، ص 64.

[2] الدوري، د.عبد العزيز، نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 28.

المسلمون في العصر الأموي، وهو الأثر التاريخي الوحيد المدوّن الذي يصل إلينا كاملاً من العصر الأموي.

- السيرة النبوية لابن إسحاق (151 هـ)

ابن إسحاق[1]، هو الشيخ المحدث المؤرخ محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، أبو بكر القرشي المدني المطلبي. ولد سنة 80 هـ، وقيل 85 هـ، نشأ في بيئة علمية، فوالده أحد الرواة الثقات، وقد حظي ابن إسحاق برؤية أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب. وأخذ العلم عن جمٍّ غفير من العلماء الأفاضل.

يعد ابن إسحاق شيخ المؤرخين وأهل المغازي والسير، ولقد ذاع صيته باشتغاله بهذا الباب، وتعد مصنفاته التاريخية عمدة لمن جاء بعده من أهل العلم، وهذا ما أكسب ابن إسحاق مكانة مرموقة بين المؤرخين، وقد وُصِفَ بأنه بزّ جميع المؤرخين المتقدمين وأناف عليهم بغزارة معلوماته، وسعة إحاطته، وقدرته على تنسيق الأخبار التي جمعها، وبراعته في عرضها. ولقد كانت هناك أسباب لغزارة معلوماته، منها اتصاله بكبار علماء عصره مثل عاصم بن عمر، وعبد الله بن أبي بكر، والزهري، ومحاولته الحصول على الأخبار من شتى المصادر، ورحلته في طلب العلم إلى مصر والعراق وغيرها. وكانت معلومات ابن إسحاق التاريخية في القسم الأول من كتابه المغازي المسمى بالمبتدأ مصدراً لمن بعده من المؤرخين والمفسرين، كالطبري وابن كثير والأزرقي[2].

تعد سيرة ابن إسحاق من أصح المراجع وأثبتها عن حياة النبي (ص)، وقد اعتمد عليها كل الذين ألفوا في هذا الموضوع، ولئن انتقد البعض طريقته في رواية الحديث،

---

[1] انظر ترجمة ابن إسحاق في: - الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج 7، ص 33 – 55.

- ابن خلكان، *وفيات الأعيان*، ج 4، ص 276 – 277.

- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، *معجم الأدباء – إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب*، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1993 م، ج 6، ص 2418 – 2421.

[2] للتوسع انظر: أبو صعيليك، محمد عبد الله، *محمد بن إسحاق – إمام أهل المغازي والسير*، دار القلم، دمشق، ط 1، 1994 م، ص 70 – 75.

فإن الإجماع يكاد يكون شاملاً في ما يرجع للثقة بأخباره حول المغازي، وما يتعلق بتاريخ الحقبة الأولى من ظهور الإسلام إلى وفاة الرسول (ص).

وللكتاب نسخ محققة متعددة، الأولى للمحقق محمد حميد الله عن قطع عُثر عليها بخزانة جامعة القرويين بفاس. والثانية للمحقق سهيل زكار الذي يرى أن ما كتبه ابن إسحاق لم يصل إلينا بشكله الأول، بل وصل إلينا بعد تهذيبه وتعديله من قبل آخرين أشهرهم وأهمهم ابن هشام، وهو يبني تحقيقه للكتاب على مقارنة القطع التي عُثر عليها من سيرة ابن إسحاق بما عند ابن هشام [1]. والثالثة للمحقق أحمد فريد المزيدي الذي يرى أن كتاب السيرة النبوية لابن إسحاق من أهم وأفضل وأشهر ما صُنِّف في نوعه على الإطلاق، وقد جعله في قسمين: القسم الأول ما عُثر من مخطوطة ابن إسحاق مفردة. والقسم الثاني تكملته من سيرة ابن هشام المأخوذة من ابن إسحاق، بالاقتصار على رواية ابن إسحاق[2].

وبالنظر إلى تسلسل الأحداث في الكتاب، يرى الدكتور حسين نصار أن أصل الكتاب ينقسم إلى ثلاثة أجزاء[3]، هي: المبتدأ، والمبعث، والمغازي.

أما المبتدأ فيتناول التاريخ الجاهلي، وقد خص ابن هشام هذا الجزء بالحذف أكثر من غيره، ولكن الطبري حفظ جزءاً كبيراً منه، في تاريخه وتفسيره، وينقسم هذا الجزء إلى أربعة فصول: الأول في تاريخ الرسالات السابقة على الإسلام منذ خلق الله العالم حتى ظهور عيسى، ومصدره فيه وهب بن منبه، وابن عباس، وأهل الكتاب (التوراة)، إلى جانب رجوعه إلى القرآن الكريم، ويورد فيه أخبار أهل الكتاب، والقبائل العربية التي ذكرها القرآن مثل عاد وثمود، والتي لم يذكرها القرآن مثل طسم وجديس. والثاني في تاريخ اليمن في العصور الجاهلية. والثالث في القبائل العربية وعبادة الأصنام. والرابع في أجداد النبي المباشرين وديانة أهل مكة.

---

[1] ابن إسحاق، محمد، *سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)*، تحقيق: د.سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1978م، مقدمة المحقق، ص 10.

[2] انظر: ابن إسحاق، محمد، *السيرة النبوية*، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2004 م، مقدمة المحقق، ص 5.

[3] انظر: نصار، د.حسين، *نشأة التدوين التاريخي عند العرب*، ص 79 – 81.

وأما المبعث فيتناول حياة النبي (ص) في مكة، والهجرة إلى المدينة، ونراه في هذا الجزء يصدر الأخبار الفردية بموجز حالها، ويدوّن مجموعات كاملة من القوائم، كقائمة لمن أسلم من الصحابة بدعوة أبي بكر، وأخرى بالمهاجرين إلى أرض الحبشة، ويُعنى ابن إسحاق في هذا الجزء بالترتيب الزمني للحوادث، كما تزداد عنايته بالأسانيد التي يرجع معظمها إلى شيوخه المدنيين.

وأما المغازي فتتناول حياة النبي (ص) في المدينة، منذ أول سهم أطلق في الحرب إلى وفاته (ص)، وتملأ الغزوات الحربية هذا الجزء. وفيه يسير ابن إسحاق على خطة رسمها لنفسه ولم يتجاوزها، إذ يبدأ الخبر بملخص حاوٍ لمحتوياته، ثم يتبعه بخبر من جميع الأقوال التي أخذها من رواته، وفي النهاية يكمله بما جمعه هو نفسه من المصادر المختلفة، ويلتزم ابن إسحاق هنا أيضاً إيراد الأسانيد، فضلاً عن الترتيب الزمني للحوادث.

ويرى الدكتور سهيل زكار أن ابن إسحاق قد صاغ أخباره بشكل جيد الأداء والعرض، وأنه مهما تكن أهمية أعمال أمثال الزهري وموسى بن عقبة، فإن عمل ابن إسحاق يبقى الأساسيّ فيما يتصل بالسيرة، وإلى حدّ ما بالتاريخ. وتكمن أهميته بوصفه مؤرخاً في استيعابه لتجارب شيوخه، وفي تطويرها وإعادة تنظيمها، إذ تتجلى عبقرية ابن إسحاق وتفوقه على الذين سبقوه في ترتيبه لكتابه بشكل فيه منطق ونظام، ولا سيّما ترتيب الأحداث زمنياً، كما أن مادة ابن إسحاق غنية للغاية، وتكاد تكون حاوية لجميع ما تجمع لدى العرب المسلمين من أخبار، وهذه فضيلة لابن إسحاق سبق بها، وقد صنف من بعده قوم آخرون في الموضوع نفسه فلم يبلغوا مبلغه[1].

ومن ميزات منهج ابن إسحاق تجميعه للحدث الواحد، فقد كان يبذل جهداً خاصاً في ربط الروايات الفردية إحداها بالأخرى بعبارات موجزة تُلخّص محتوياتها، إذ تشكّل هذه الروايات خبراً عاماً موحداً من عدة أخبار لها رواة مختلفون، يصدّر ابن إسحاق الخبرَ بأسمائهم، وهذا ما يُعرف بالإسناد الجمعي الذي اعتمده الزهري قبله. وفوق ذلك فقد امتاز ابن إسحاق في عرضه للسيرة بذكر عرض مجمل للحادثة، ثم يُعقبه بتفصيل

---

[1] ابن إسحاق، محمد، *سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)*، مقدمة المحقق د.سهيل زكار، ص 17 – 18.

الحادثة وتسمية رواتها، ويلاحظ في ترتيبه البدء بروايات مشايخه وأساتذته، ثم يدوّن ما جمعه بنفسه عن سواهم، كما يُلاحظ في أسلوبه جمعه بين أساليب المحدّثين والقصاص، ولهذا يظهر أثر القصص في سيرته [1].

و يمكننا تلخيص منهجية ابن إسحاق بما يلي[2]:

1- صاغ ابن إسحاق كتابه بتسلسل منهجي كان مبتكراً في عصره من ناحية ترتيب الأحداث وسياقها.

2- لم يقف ابن إسحاق في إسناده عند تفريعات الرواة المتعددة، فهو يُجمل رواته وأسانيده، ثم يُقدّم الخبر دون التمييز بين ألفاظ الرواة.

3- كانت سيرة ابن إسحق أشمل وأجمع ما كُتب في الموضوع، لأنها تضم الجزئيات إلى الكليات دون تمييز.

4- سعة علم ابن إسحاق، وطلبه للعلم في أنحاء البلاد الإسلامية، جعله متفوقاً على أقرانه، وقد امتاز منهجه عنهم ببيانه المشرق، وقلمه السيّال، وكلماته الوطيئة، وتصويره البارع.

إن الدارس لكتاب ابن إسحاق يمكنه أن يلحظ بعض المآخذ، وهي في معظمها منهجية، ولكنها لا تنقص من قدر الرجل، ولا من أهمية كتابه بين كتب السير، ومن هذه الملاحظات:

1- الجمع بين الشيوخ، وعدم تمييز ألفاظهم عن بعضها: فمن عادة ابن إسحاق الجمع بين الشيوخ وألفاظهم في السيرة، وعدم التمييز بين ألفاظ كل منهم، وهذا أمر شائع في كتابه[3]، ومن الأمثلة على ذلك قول ابن إسحاق في حديث غزوة الخندق:"فحدثني يزيد بن رومان مولى آل الزبير بن عروة بن الزبير، ومن لا أَتّهم، عن عبد الله بن كعب بن مالك، ومحمد بن كعب القرظي، والزهري، وعاصم بن عمر

---

[1] انظر: - العودة، د.سليمان بن حمد، *السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق - دراسة مقارنة في العهد المكي*، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1993 م، ص 56 – 57.

- الدوري، د.عبد العزيز، *نشأة علم التاريخ عند العرب*، ص 32 – 33.

[2] انظر: حمادة، د.فاروق، *مصادر السيرة النبوية*، دار الثقافة، الرباط، المغرب، ط 1، 1980 م، ص 71 –72.

[3] أبو صعيليك، محمد عبد الله، محمد *بن إسحاق – إمام أهل المغازي والسير*، ص 88 – 89.

بن قتادة، وعبد الله بن أبي بكر، وغيرهم من علمائنا، كلهم قد اجتمع حديثهم عن الخندق، وبعضهم يُحدّث ما لا يُحدّث به البعض، قالوا:..."[1]. وهذا أمر معيب عند المحدّثين، لأنه يحمل كلام الضعيف على الثقة من دون تمييز رواية الأول عن الثاني.

2- عدمَ اشتراطه الصحة فيما جمع: إذ لم يكن من منهج ابن إسحق تمييز الروايات الصحيحة من الضعيفة، ولهذا حوت سيرته – إلى جانب الروايات الصحيحة – الأخبار الواهية، والروايات المنكرة[2]. ومن ذلك مخالفته غيره من العلماء[3]، ومن ذلك أيضاً الخطأ في النسب، فقد ذكر ابن النديم أن من الأمور التي عيبت على ابن إسحاق الخطأ في النسب[4]، وقد تعقبه في هذا الباب مهذّب كتابه عبد الملك بن هشام، ومن أمثلة ذلك أنساب من التقى بالرسول الكريم (ص) من الخزرج[5].

3- الشعر المنحول: إن للعلماء مأخذاً جليّاً على ابن إسحاق في قضية الشعر المنحول الذي يورده في السيرة، وهذا ما حدا بابن النديم أن يقول فيه:"ويقال كان يعمل له الأشعار، ويؤتى بها، ويُسأل أن يدخلها في كتابه في السيرة، فيفعل، فضمّن كتابه من الأشعار ما صار به فضيحة عند رواة الشعر"[6]، وقال فيه ابن سلام الجمحي إنه كان ممن هجّن الشعر وأفسده[7]، وقد تعقبه ابن هشام في أشعار ذكرها كما سيرد لاحقاً.

لاحقاً.

---

[1] ابن إسحاق، محمد، *السيرة النبوية*، ج 2، ص 392.

[2] العودة، د.سليمان، *السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق*، ص 58.

[3] انظر نماذج من مخالفة ابن إسحاق للبخاري وابن كثير في: أبو صعيليك، محمد عبد الله، محمد *بن إسحاق – إمام أهل المغازي والسير*، ص 86 – 88.

[4] ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي، *الفهرست*، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط 2، 1997 م، ص 121.

[5] انظر: ابن هشام، *السيرة النبوية*، تحقيق: د.عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1990م، ج 2، ص 78.

[6] ابن النديم، *الفهرست*، ص 121.

[7] الجمحي، محمد بن سلام، *طبقات فحول الشعراء*، ج 1، ص 7 – 8.

وعلى الرغم من هذه المآخذ، ومن طَعْن بعض علماء المدينة في ابن إسحاق، ومنهم هشام بن عروة بن الزبير، ومالك بن أنس، فإن ذلك لم يؤثّر في ريادته لفن السيرة عند العرب[1]، ويرى الدكتور زكار أن أسباب الطعن شخصية وسياسية، وليست علمية وحسب[2]، وقد أورد الخطيب البغدادي في كتابه (تاريخ بغداد) جملة من الآراء التي تنصف الرجل، فقد قال فيه الزهري:"لا يزال بالمدينة علمٌ جمٌّ ما كان فيهم ابن إسحاق"[3]، وقال الشافعي:"من أراد أن يتبحّر في المغازي فهو عيالٌ على محمد بن إسحاق"[4]. ويُجمل الذهبي في كتابه (سير أعلام النبلاء) الرأي في ابن إسحاق، فيقول:"ولا ريب أن ابن إسحاق كثّر وطوّل بأنسابٍ مستوفاة، اختصارُها أملح، وبأشعارٍ غير طائلة، حذفُها أرجح، وبآثارٍ لم تصحّح، مع أنه فاتَهُ شيء كثير من الصحيح، لم يكن عنده، فكتابه محتاجٌ إلى تنقيحٍ وتصحيحٍ، ورواية ما فاته"[5]. وهذا ما عكف عليه ابن هشام في سيرته المهذبة عن سيرة ابن إسحاق.

– السيرة النبوية لابن هشام (213 أو218 هـ)

ابن هشام[6]، هو الإمام أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، نشأ بالبصرة، ونزل مصر، واجتمع فيها بالإمام الشافعي، وهو لغوي نحوي، وعالم بالأنساب، ومن أشهر آثاره تهذيبه لسيرة ابن إسحاق. فقد جمع ابن هشام سيرة ابن

---

[1] انظر آراء العلماء في ابن إسحاق بين التوثيق والتجريح في:

– أبو صعيليك، محمد عبد الله، *محمد بن إسحاق – إمام أهل المغازي والسير*، ص 21 – 31.

– العودة، د.سليمان، *السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق*، ص 36 – 53.

[2] انظر: ابن إسحاق، محمد، *سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)*، مقدمة المحقق، ص 10 – 11.

[3] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، *تاريخ بغداد*، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 2002 م، ج 2، ص 14.

[4] نفسه، ص 15.

[5] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج 6، ص 115 – 116.

[6] انظر ترجمة ابن هشام في: – الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج 10، ص 428 – 429.

– ابن خلكان، *وفيات الأعيان*، ج 3، ص 177.

– القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 1424 هـ، ج 2، ص 211 – 212.

إسحاق برواية البكائي، وتعقّبه في بعض ما أورده بالتحرير والاختصار والنقد، أو بذكر رواية أخرى فات ابن إسحاق ذكرها.

و يبدو لنا أثر ابن هشام جلياً في سيرة ابن إسحاق عندما نقف على منهجه في نقلها إلينا، إذ يقول ابن هشام:"وأنا إن شاء الله مبتدئٌ هذا الكتاب بذكر إسماعيل بن إبراهيم، ومَن ولدَ رسول الله (ص) من ولده، وأولادهم لأصلابهم، الأوّل فالأول، من إسماعيل إلى رسول الله (ص)، وما يعرض من حديثهم، وتاركٌ ذكر غيرهم من ولد إسماعيل، على هذه الجهة للاختصار، إلى حديث سيرة رسول الله (ص)، وتاركٌ بعض ما يذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب مما ليس لرسول الله (ص) فيه ذِكْر، ولا نزل فيه القرآن شيء، وليس سبباً من هذا الكتاب، ولا تفسيراً له، ولا شاهداً عليه، لِما ذكرت من الاختصار، وأشعاراً ذكرها لم أرَ أحداً من أهل العلم يعرفها، وأشياء بعضها يشنّع الحديث به، وبعضٌ يسوء بعض الناس ذِكره، وبعض لم يقرّ لنا البكّائي بروايته، ومستقصٍ – إن شاء الله تعالى – ما سوى ذلك منه بمبلغ الرواية له، والعلم به"[1].

لقد أفصح ابن هشام عن منهجه في تهذيب سيرة ابن إسحاق، فهو قد استبعد من عمل ابن إسحاق تاريخ الأنبياء من آدم إلى إبراهيم، وغير هذا من ولد إسماعيل، ممن ليسوا في العمود النبوي، كما حذف من الأخبار ما يسوء، ومن الشعر ما لم يثبت لديه، ثم استقصى وزاد بما يملك من علم، ويسترشد من فكرة.

ويضيف الدكتور عمر عبد السلام تدمري بعض القضايا إلى محددات هذا المنهج، فيقول:"ومن جهة أخرى، نرى ابن هشام يسترسل في سرد بعض الأنساب، وإن كان المقام ليس مقام الأنساب، وكثيراً ما يأتي ذلك معترضاً لسياق خبر، كما يقوم بشرح وتفسير بعض الألفاظ والمفردات في فقرات تعترض الخبر أيضاً، وكذلك يفعل في الشعر. وكان ابن هشام أميناً ملتزماً جانب الصدق حين صنّف كتابه، حيث يُثبت النصوص التي نقلها عن ابن إسحاق بقوله (قال ابن إسحاق). أما ما أضافه هو، فقد صرّح عنه بقوله (قال ابن هشام)"[2].

---

[1]ابن هشام، *السيرة النبوية*، ج 1، ص 18 – 19.

[2] نفسه، مقدمة المحقق، ص 8.

وكان الشعر من أكثر القضايا التي تعقّب فيها ابن هشام سلفه بالنقد، إضافة إلى الأنساب بنسبة أقل، إذ أنكر ابن هشام جملة من الأشعار الواردة في سيرة ابن إسحاق، فقد ذكر ابن إسحاق في سرية عبيدة بن الحارث قصيدة لأبي بكر الصديق، فخالفه ابن هشام قائلاً:"وأكثر أهل العلم بالشعر ينكر هذه القصيدة لأبي بكر رضي الله عنه"[1]. والتعقيب ذاته يرد في أكثر من قصيدة ينكر ابن هشام نسبتها إلى قائلها.

ويأخذ الدكتور سهيل زكار على ابن هشام منهجه في حذف الكثير من مادّة ابن إسحاق التي ظنّها غير ضرورية، ثم صيرورته إلى تعديل بعض الأخبار، أو تعديل ألفاظها حسبما فهمها ليكسبها قبولاً أو وضوحاً رأى أنها تفتقر إليهما. ولا شك أن تعديلاته وشروحه هذه قد تأثرت ببيئته الثقافية وطبيعة العصر الذي عاش فيه، فقد أثّرت اهتمامات ابن هشام اللغوية تأثيراً كبيراً على طريقته في اختيار الأخبار، وفي إيرادها. وقد ذهبت بعض اهتمامات ابن إسحاق التاريخية والإخبارية ضحية دقة ابن هشام اللغوية[2].

تبدو شخصية ابن هشام العلمية واضحة في تهذيبه لسيرة ابن إسحاق، وقد أدّت إضافاته وتعقيباته دوراً بارزاً في شهرة كتابه بين الناس، ودلّت على منهجية علمية تصطفي من الأخبار أهمها وأوثقها، وتتوخى الدقة في المرويات والأشعار، فصارت سيرة ابن هشام مصدراً مهماً من مصادر السيرة النبوية التي حفظت سيرة ابن إسحاق، ونافستها في شيوعها.

– المغازي للواقدي (207 هـ)

الواقدي[3]، أبوعبد الله محمد بن عمر، وُلِد بالمدينة سنة 130 هـ، ونشأ في طلب العلم ورحل كعادة أهل زمانه لملاقاة العلماء والتلقي عنهم، عني الواقدي بجمع

---

[1] نفسه، ج 2، ص 235.

[2] ابن إسحاق، محمد، *سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)*، مقدمة المحقق، ص 15 – 16.

[3] انظر ترجمة الواقدي في: – الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج 9، ص 454 – 469.

– ابن سعد، *كتاب الطبقات الكبير*، ج 9، ص 336 – 337.

– ابن خلكان، *وفيات الأعيان*، ج 4، ص 348 – 351.

التفاصيل عن الأخبار والأحاديث والروايات المختلفة، وأخذ عن صغار التابعين فمن بعدهم، في الحجاز والشام وغير ذلك. ومن شيوخه محمد بن عجلان، ومعمر بن راشد، وأشهر من حدّث عنه كاتبه محمد بن سعد.

ذكر علماء الجرح والتعديل أقوالاً كثيرة في عدالته وسعة علمه، بعضُها يوثّقه، وبعضها يجرحه، وإن أكثر النقاد من المحدثين الأوائل كانوا يضعّفون الواقدي في الحديث، فقد قال عنه مسلم:"متروك الحديث"[1]، وقال النسائي:"ليس بثقة"[2]. أما في المغازي فهو مرجع يُعتدُّ به، قال الذهبي في ترجمته:"وقد تقرر أن الواقدي ضعيف، يُحتاج إليه في الغزوات والتاريخ، ونُورِد آثاره من غير احتجاج، أما في الفرائض فلا ينبغي أن يُذكر"[3]. وقال محمد بن سلاّم الجمحي:"الواقدي عالم دهره"[4]، وقال الخطيب البغدادي:"طَبَّقَ شَرْقَ الأرض وغَرْبها ذِكْره، ولم يخف على أحدٍ عرفَ أخبارَ الناس أمرُه، وسارت الرُّكْبان بكُتبه في فنون العلم؛ من المغازي، والسِّيَر، والطبقات، وأخبار النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[5]، وقال ابن كثير:"والواقدي (رحمه الله) عنده زياداتٌ حسنة، وتاريخٌ محرّرٌ غالباً، فإنه من أئمة هذا الشأن الكبار"[6].

ويظهر من كلام النقاد في الواقدي قبول رواياته في الأخبار والسير، وضعفه في الحديث، ويعد كتابه في المغازي من المصادر الأصيلة التي أسست لهذا الفن من التأليف.

لقد قّدم لنا الواقدي كتابه المغازي، وهو يمثل مرحلة متقدمة من مراحل تطور السيرة النبوية في القرنين الأول والثاني للهجرة، ومن أهم السمات التي تجعل الواقدي في منزلة خاصة بين أصحاب السير والمغازي تطبيقه المنهج التاريخي العلمي، إذ إننا نلاحظ عند الواقدي- أكثر مما نلاحظ عند غيره من المؤرخين المتقدمين- أنه كان

---

[1] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج 9، ص 457.

[2] نفسه، ص 457.

[3] نفسه، ص 469.

[4] نفسه، ص 457.

[5] الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*، ج 4، ص 5 – 6.

[6] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، *البداية والنهاية*، دار الفكر، 1986 م، ج 3، ص 234.

يرتب التفاصيل المختلفة للحوادث بطريقة منطقية لا تتغير. فهو يبدأ كتابه بمقدمة يفتتحها بذكر قائمة طويلة من الرجال الذين نقل عنهم، ثم يذكر المغازي والسرايا واحدة واحدة مع تأريخ محدد للغزوة بدقة، وغالباً ما يذكر تفاصيل جغرافية عن موقع الغزوة، ثم يذكر المغازي التي غزاها النبي بنفسه وأسماء الذين استخلفهم على المدينة أثناء غزواته، وأخيراً يذكر شعار المسلمين في القتال[1].

وبعد هذا الإجمال يشرع الواقدي في التفصيل على حسب التسلسل التاريخي للغزوات، وهنا تتبدى خصائص منهجية الواقدي بشكل أوضح، ويمكن إجمال هذه الخصائص بما يلي:

1- النظام المتكامل للتواريخ: يعنى الواقدي عناية شديدة بالضبط التاريخي للوقائع والغزوات، كما يعنى بتسلسلها الزمني، فكثير من المغازي غير المؤرخة عند ابن إسحاق مثل غزوة بني قينقاع، وغزوة دومة الجندل، وسرية علي بن أبي طالب إلى اليمن، وغيرها كثير، لها كلها عند الواقدي تأريخ معين محدد وذكر خاص. وقد استفاض الدكتور عبد العزيز السلومي في المقارنة بين ابن إسحاق والواقدي من الناحية التأريخية، فلاحظ اتفاقهما حيناً، واختلافهما حيناً آخر، ووثّق الغزوات التي أرّخها الواقدي، وغفل ابن إسحاق عن تأريخها[2].

قلنا إن منهج الواقدي متكامل في التأريخ للحوادث بصورة أكمل منها عند ابن إسحاق، ولكن يجب علينا- تحرياً للإنصاف- أن نتقبله بحذر في ذكر تأريخ بعض الحوادث، وقد رصد له محقق الكتاب (جونس) جملة من التواريخ المتعارضة[3]، وعلى الرغم من هذه الاختلافات في التواريخ، فإننا نجدها أدق وأثبت بعامة في نظامها من

---

[1] الواقدي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد، *المغازي*، تحقيق مارسدن جونس، دار الأعلمي، بيروت، ط 3، 1989 م، مقدمة المحقق، ص 31.

[2] للتوسع انظر جدول المقارنة في: السلومي، د.عبد العزيز بن سليمان بن ناصر، *الواقدي وكتابه المغازي – منهجه ومصادره*، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 2004 م، ج 1، ص 210 – 236.

[3] للتوسع انظر: الواقدي، *المغازي*، مقدمة المحقق، ص 32 – 33.

التواريخ المماثلة في كتب السيرة الأخرى، ولعل ذلك التعارض يعود إلى تنوّع مصادر الواقدي، واختلافها.

2- العناية بالإسناد: إن أسلوب الواقدي أكثر دقة من ابن إسحاق في استعمال الإسناد، فقد ساق الواقدي أكثر مادته العلمية بالإسناد الفردي على طريقة المحدّثين[1]، واستعمل طريقة الإسناد الجمعي بانتظام تقريباً؛ ليعطي المواد الأساسية عن كل غزوة، ثم يورد بعد ذلك روايات فردية؛ ليعطي تفاصيل أخرى أو روايات مباينة، وهذا الأسلوب يدل بوضوح على أن الواقدي يعطي بإسناده الجمعي روايات مدرسة المدينة، ثم يضيف إليها ما وصل إليه، ويظهر أثر بحوثه الشخصية في المادة الإضافية التي يقدمها[2].

3- الإسهاب بالتفاصيل: تعددت مظاهر عناية الواقدي بتفاصيل الأحداث التاريخية التي يعرضها، فهو يهتم بالتفاصيل الجغرافية التي تتصل بمواقع المعارك، ويتجلّى ذلك في زيارته لهذه المواقع ليكمل بذلك مادته، وهكذا يُعد الواقدي"من أوائل المطبقين للمنهج الميداني في مجال الدراسات التأريخية"[3]، وتبدو نظرته النقدية في تمحيصه للمواد التي وصلت إليه، وفي بحثه عن وثائق جديدة، وفي إعداد قوائم أوفى للمشاركين في الغزوات، حتى جاء منها بمجموعة طيبة. وفي نظرته للشعر؛ إذ يقتبس منه باعتدال، وفي تقليصه لعنصر القصص الشعبي في مادته. ويكثر الواقدي من الإشارة إلى الآيات القرآنية التي تتصل بالحوادث، وفي الحالات المهمة يذكر الآيات ملحقة برواياته، كما في حديثه عن بدر وأحد والخندق [4].

كما يلقي الواقدي أيضاً الضوء على مشاهد كثيرة من الحياة في فجر الإسلام، مثل الزراعة، والأكل، والأصنام، والعادات في دفن الموتى، وعلى تكوين العيرات وتنظيمها،

---

[1] انظر: السلومي، د.عبد العزيز، *الواقدي وكتابه المغازي*، ص 205.

[2] انظر: الدوري، د.عبد العزيز، *نشأة علم التاريخ عند العرب*، ص 35 – 36.

[3] السلومي، د.عبد العزيز، *الواقدي وكتابه المغازي*، ص 254 – 255.

[4] انظر: الدوري، د.عبد العزيز، *نشأة علم التاريخ عند العرب*، ص 35 – 36.

وبالجملة على جميع مظاهر الحياة في المجتمع الإسلامي في الفترة بين الهجرة وموت النبي (ص) [1].

4- إضفاء الطابع النقدي على الأخبار: مما يزيد في قيمة الكتاب أن الواقدي كان يتبع منهجاً نقدياً واعياً في اختيار أخباره وتنظيمها، ثم لا يلبث أن يذكر آراءه وأفكاره عن الأخبار التي كان يسجلها، وكثيراً ما يقول مثلاً: (وهو المثبت)، (والثابت عندنا)، (والقول الأول أثبت عندنا)، إلى غير ذلك من العبارات التي تبرز رأيه الصريح في تقويم تلك الأخبار[2].

وبذلك فإن الواقدي لا يكتفي بالرواية عن غيره، وقد شكّلت آراؤه ملمحاً جديداً من ملامح السيرة حتى عصره، يتمثّل بتفعيل الدور النقدي في الرواية، ليغدو كتاب الواقدي مصدراً مهماً، وتغدو منهجيته فيه أسلوباً اقتدى به من جاء بعده، وأوّلهم كاتبه ابن سعد.

في النتيجة، وبعد أن حاول البحث تأصيل مصطلح السيرة النبوية، وتحديد أسباب التأليف فيها منذ فترة مبكّرة من تاريخ التأليف والتدوين عند العرب، ووقف على مصادرها وإرهاصاتها، يصل البحث إلى جملة من النتائج التي تجلوها منهجية تدوين السيرة عند المؤلفين الأوائل، وهي:

1- راعى كتّاب السيرة النبوية في مدوناتهم التسلسل الزمني للأحداث، والتزموا منهجية واحدة في ترتيبها بحسب تعاقبها، وقد اتّخذ هذا الترتيب المنهجي شكلاً أوّلياً بسيطاً عند الزهري وابن إسحاق، تمثّل في تأريخ بعض الغزوات المهمة وترتيبها، ثم ما لبث أن تطوّر بعد ذلك عند الواقدي الذي أسس نظاماً متكاملاً للتواريخ، إذ لم يكتفِ بمراعاة التسلسل الزمني للأحداث، وإنّما توخّى الدقة والشمولية في تأريخها، واستدرك على سابقيه ما فاتهم منها.

2- التزم كتّاب السيرة الإسناد في مروياتهم، سعياً نحو توثيقها، وإحالتها على أصحابها الأصليين، وقد كان الإسناد جمعياً في المدوّنات الأولى، مما أكسب السيرة

---

[1] الواقدي، *المغازي*، مقدمة المحقق، ص 34.

[2] نفسه، مقدمة المحقق، ص 34.

ترابطاً موضوعياً لا تقطعه كثرة الأسانيد ضمن الخبر الواحد، وقد عاب المحدّثون على هذه الطريقة في الإسناد حَمْل كلام الضعيف على الثقة، وعدم تمييز الروايات الصحيحة من الواهية، ولا سيما لدى ابن إسحاق، وهذا ما جعل الواقدي يولي عنايته للإسناد الفردي، دون الخروج كلياً من طريقة الإسناد الجمعي.

3- نوّع كتّاب السيرة في شواهدهم ضمن مروياتهم بين القرآن الكريم والشعر، ويطغى عليهم الاستشهاد بالآيات القرآنية أكثر من الشعر، فكانوا يربطون الأحداث المروية بالآيات التي رافقتها أو نزلت فيها، وقد تميّز الواقدي عن سواه بكثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم، فيما يُكثر ابن إسحاق من الشواهد الشعرية المنحولة، وقد تعقّبه ابن هشام في معظمها.

4- امتاز كتّاب السيرة بتنامي الحس النقدي المنهجي الذي رافق مروياتهم، وقد اقتصر ذلك عند المؤلفين الأوائل في عامل اختيار الأخبار، وإسنادها إلى أصحابها من دون الوقوف على وثوقيتها، إلى أن جاء ابن هشام، فحذف الأخبار الواهية من رواية ابن إسحاق، وأشار إلى الشعر المنحول، وصحح الأنساب، وزاد في روايته السيرة على سبيل الإيضاح، ملتزماً في ذلك كلّه الأمانة العلمية بفصل قوله عن قول ابن إسحاق. ويتبدى تفعيل الدور النقدي في السيرة لدى الواقدي بشكل أكبر، إذ عمد إلى تمحيص المواد، والبحث عن وثائق جديدة تدعم مروياته، وإبداء الرأي النقدي الذي يراوح بين إثبات أو نفي بعض الروايات.

5- اتّبع كتّاب السيرة أسلوباً بسيطاً في مروياتهم، فجاءت خالية من التعقيد، وقريبة من الفهم، وقد ظهر أثر القصص في كتابات الزهري وابن إسحاق، ثم تراجع هذا الأثر لاحقاً لصالح أسلوب الاستطراد والإسهاب في التفاصيل لدى الواقدي، وقد أدّى ذلك التفصيل إلى نقل مشاهد الحياة في فجر الإسلام، ولا سيما الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، على نحو واسع.

لقد أدى كتّاب السيرة خدمة جليلة للفكر العربي الإسلامي، فحفظوا مآثر النبي (ص) وأخباره، وأسسوا للكتابة في علوم التاريخ والتراجم والأنساب وسواها، واعتمدوا مناهج متعددة أفاد منها المؤلفون اللاحقون في فنون التأليف الأخرى، وكان المشتغلون

في السيرة النبوية محدّثين ناقلين أولاً، ثم رأينا من جاء بعدهم جامعين مبوّبين، ولما استوى للمتأخرين ما جمع المتقدّمون، جاء طور النقد والتعليق، فكانت السيرة النبوية بذلك مرجعية سامقة على المستويات الدينية والثقافية والفكرية والمنهجية في الوقت نفسه.

الفصل الثاني – بدايات التأليف في التراجم خلال القرن الثالث الهجري

أولاً – تراجم الصحابة و المحدّثين

1- كتب الأسماء و الكنى

- تسمية من روي عنه من أولاد العشرة لعلي بن عبد الله المديني (234 هـ)
- الأسامي و الكنى لأحمد بن حنبل (241 هـ)
- الكنى و الأسماء للإمام مسلم (261 هـ)

2- كتب الجرح و التعديل

- الضعفاء للإمام البخاري (256 هـ)
- الثقات للعجلي (261 هـ)
- الضعفاء و المتروكون للنسائي (303 هـ)

3- كتب الطبقات و الأخبار

- كتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد (230 هـ)
- الطبقات لخليفة بن خياط (240 هـ)

ثانياً – تراجم الشعراء

- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي (232 هـ)
- الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري (276 هـ)
- طبقات الشعراء لابن المعتز (296 هـ)

أولاً – تراجم الصحابة و المحدّثين

مع بداية القرن الثالث الهجري، برزت الحاجة إلى حماية الحديث الشريف من الوضع و التحريف، فوُضعت الكتب الصحيحة في الحديث الشريف، و قام نفرٌ من العلماء بجمع الأحاديث و توثيقها، و من أشهرهم البخاري و مسلم، و بالتوازي مع ذلك برزت عناية العلماء برواة الحديث، فكان تصنيفهم جرحاً و تعديلاً، و ذكر أسمائهم و كناهم، إرهاصاً للتأليف في تراجم المحدّثين، أما المؤلفات التي تذهب إلى التوسّع في حياة المحدّثين و أخبارهم فيمكننا أن نصنفها بوصفها كتباً في التراجم، و بناء على ذلك يمكننا تقسيم كتب رواة الحديث إلى ثلاثة أنواع: الأول في أسماء الرواة و كناهم، و الثاني في تصنيفهم جرحاً و تعديلاً، و الثالث في طبقاتهم و تراجمهم.

1- كتب الأسماء و الكنى

اعتنى بعض العلماء بجمع أسماء الرواة في مؤلَّف واحد على سبيل التوثيق و الحماية من الوهم و الالتباس، و تتميز هذه الكتب بغياب التفصيل عن متونها، و اختصاصها بسرد الأسماء من دون الخوض في علوم الحديث الشريف و أخبار المحدّثين.

– و من أوائل الكتب التي اعتنت بتراجم الرواة من دون تفصيل خلال القرن الثالث الهجري كتاب **(تسمية من روي عنه من أولاد العشرة)** لعلي بن عبد الله المديني (234 هـ)، و هو كتاب يقتصر على ذكر أسماء رواة الحديث من الصحابة و التابعين، و يقوم منهج الكتاب على تسمية الرواة من أبناء الصحابة و أحفادهم أولاً، ثم تأتي تسمية الإخوة من الرواة، ثم يجمع ابن المديني أسماء الرواة المتّفقين بالاسم، فيعرض في بابٍ أسماءَ مَن رُوي عنه ممن اسمه هشام، فسالم، فقيس، و هكذا وصولاً إلى باب ممن اسمه أيوب، و الكتابُ سردٌ للأسماء من دون أخبار أو أحاديث، و لا

نكاد نلمح فيه تفصيلاً آخر باستثناء ذكر النسب القصير، مع ذكر القبيلة التي ينتمي إليها الراوي أحياناً، و يبدو أن غاية الكتاب هي جمع أسماء الرواة توثيقاً لهم وحسب[1].

– و في القرن نفسه نقف على كتاب للإمام أحمد بن حنبل (241 هـ) بعنوان **(الأسامي و الكنى)**، برواية ابنه صالح، و هو سردٌ لأسماء الرواة مقرونٌ بالكنى، و لا يكاد يختلف من ناحية المنهج عن كتاب ابن المديني سوى في بعض الأخبار القصيرة الواردة فيه على قلّتها [2]، و يبدأ ابن حنبل كتابه بأسماء الصحابة المقرّبين من الرسول (ص)، كأبي بكر و عمر و عثمان و علي (رضي الله عنهم)، ثم يتابع على هذا المنهج من دون أن يَفصل في تراجمه بين الرجال و النساء، و تغيب سنوات ولادة الصحابة أو وفاتهم عن متن الكتاب، كما في غيره من كتب ذلك العصر.

– و يخطو الإمام مسلم (261 هـ) خطوة متقدمة على سابقيه في هذا المجال، إذ يشتمل مؤلفه **(الكنى و الأسماء)** على معلومات أوفى، و منهجية أوضح، و من أهم ميزات كتاب مسلم:

1– يبدأ مسلم تراجمه بكنية المترجَم له، ثم يُلحقها بنسبه المنتهي إلى قبيلته، و تتميز معظم أنساب رواة مسلم بالطول قياساً بالكتب السابقة، و من ذلك ترجمته لأبي إسحاق إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير بن العوام [3].

2– يذكر مسلم كنى الصحابة أولاً، ثم يردفهم بالتابعين، و إذا كان للراوي كنيتان، إحداهما أشهر من الأخرى، قدّم الأشهر واستفاض في المعلومات، وعند ورود كنيته الأخرى يشير إلى كنيته الأولى للدلالة على أنه قد تقدم ذكره، و من ذلك ترجمته لعبد الله بن الزبير في باب أبي بكر، فيقول:"أبو بكر عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد

---

[1] انظر: ابن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر، تسمية من روي عنه من أولاد العشرة، تحقيق: د. علي محمد جماز، دار القلم، الكويت، ط 1، 1982 م.

[2] انظر على سبيل المثال: ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، الأسامي و الكنى، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط 1، 1985 م، الصفحات: 59، 60، 90، 100، و غيرها.

[3] مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، الكنى و الأسماء، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1984 م، ج 1، ص 45.

بن أسد بن عبد العزى بن قصي، رأى النبي صلى الله عليه و سلّم، و يُقال أبو خبيب"[1]، ثم يورد ترجمته في باب كنى شتى، فيقول:"أبو خبيب عبد الله بن الزبير بن العوام، و يُقال أبو بكر"[2].

3- يذكر مسلم في معظم تراجمه أسماء شيوخ الراوي المترجَم له وتلاميذه، و من ذلك:"أبو إسحاق عمرون بن عبد الله السبيعي الهمداني، رأى عليّاً و ابن عباس و ابن عمر، سمع البراء و زيد بن أرقم، روى عنه منصور و الأعمش و شعبة و الثوري"[3]. وهكذا نستطيع الوقوف على تسلسل الروايات، و تواترها من الصحابة إلى التابعين.

4- تشتمل بعض تراجم مسلم على رأيه في الراوي من ناحية الجرح فقط، و يبلغ عدد من تناولهم مسلم بالجرح 98 راوياً من أصل 3804 تراجم، و تتنوع أحكامه بين: ضعيف الحديث، و متروك الحديث، و ذاهب الحديث، و منكر الحديث[4]، و يمكننا أن نستنتج تعديل مسلم للرواة الذين لم يُلحق بهم صفة من صفات الجرح.

5- يُرتّب مسلم تراجمه على حروف المعجم، لكنه لا يلتزم هذا الترتيب ضمن الحرف الواحد، فهو يبدأ حرف الألف – على سبيل المثال – بباب أبي إسحاق، ثم يتبعه بباب أبي إسماعيل، ثم باب أبي إبراهيم، و كانت هذه طريقة القدماء في الترتيب، إذ يقول الإمام السخاوي (902 هـ) في تعليقه على ذلك:"ولم يُراعوا جميعاً ترتيبها في كل حرف بحيث يبدؤون في الهمزة مثلاً بأبي إبراهيم قبل أبي إسحاق، ثم بأبي إسحاق قبل أبى أسلم، جرياً منهم على عادة المتقدمين غالباً، فالكشفُ منها لذلك متعبٌ"[5].

6- يرى محقق الكتاب عبد الرحيم القشقري أنّ ترتيب مسلم لكتابه، و صعوبة الكشف في تراجمه، دفع بأبي الوليد هشام بن أحمد الوقشي (489 هـ) إلى تأليف

---

[1] نفسه، ج 1، ص 113.

[2] نفسه، ج 1، ص 297.

[3] نفسه، ج 1، ص 35.

[4] انظر على سبيل المثال: نفسه، ج 1، الصفحات: 39، 41، 42، 63، و غيرها.

[5] السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط 1، 2003 م، ج 4، ص 213.

كتاب سمّاه (عكس الرتبة وقلب المعنى في الأسماء والكنى) تناول فيه ترتيب كتاب الكنى للإمام مسلم، و تهذيبه في بعض المواضع التي وهم فيها مسلم، و قد ذكر ابن حجر العسقلاني (852 هـ) ذلك في كتابه (لسان الميزان)، إذ يورد مديح القاضي عياض للوقشي، فيقول:"كان غاية في الضبط والإتقان، وله تنبيهات وردود على كبار التصانيف التاريخية والأدبية تنبئ عن كثرة اطلاعه وحفظه وإتقانه، وله كتاب تهذيب الكنى لمسلم"[1]، و تنحصر المواضع التي وهم فيها مسلم – بحسب المحقق – في عد بعض التابعين صحابة، و عدّ بعض الصحابة من التابعين، إضافة إلى تكرار بعض التراجم [2].

2- كتب الجرح و التعديل

يُعدّ علم الجرح و التعديل من أهم العلوم التي أَسّست للتأليف في التراجم، و هو علمٌ مختصٌّ في جرح رواة الحديث الشريف و تعديلهم بألفاظ مخصوصة، و بمعنى آخر"هو القواعد التي تنبني عليها معرفة الرواة الذين تُقبل رواياتهم أو تُرد، و مراتبهم في ذلك"[3]، و لا بدّ للباحث في هذا المجال من سعة الاطلاع على الأخبار المروية، و معرفة أحوال الرواة و بلدانهم و شيوخهم و وفياتهم، و هذا كلّه يندرج في سياق الترجمة، و إن كانت الغاية الأساسية هي تمييز الحديث الصحيح و الراوي الثقة عن الحديث السقيم و الراوي الضعيف.

و يعود ظهور علم الجرح و التعديل إلى مرحلة مبكّرة من التاريخ الإسلامي، لكنه كان مقتصراً على الأخبار المتواترة عن علماء القرنين الأول و الثاني للهجرة، ثم ظهر بعض المختصّين في هذا العلم مع دخول القرن الثالث الهجري، و من أشهرهم: يحيى بن معين (233 هـ)، و علي بن المديني (234 هـ)، و نما التصنيف في هذا العلم

---

[1] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط 1، 2002 م، ج 8، ص 333.

[2] انظر: مسلم، الكنى والأسماء، مقدمة المحقق، ص 24 – 25.

[3] الشريف العوني، حاتم بن عارف، خلاصة التأصيل لعلم الجرح و التعديل، دار عالم الفوائد للنشر و التوزيع، ط 1، 1421 هـ، ص 6.

خلال منتصف هذا القرن، إذ اعتمد مؤلفو الكتب على أقوال المتكلّمين الأوائل في الرجال، و دُوّنت أقوالهم التي كانوا يتناقلونها شفاهاً، و لا يكاد يخلو كتابٌ في الجرح و التعديل من كلام ابن معين و ابن المديني و أحمد بن حنبل و غيرهم.

– و قد اختصت بعض الكتب خلال هذا القرن بجمع أسماء الضعفاء من الرواة، و من أشهرها كتاب (**الضعفاء**) للبخاري (256 هـ)، و يقوم منهج البخاري في كتابه على سرد أسماء الرواة الضعفاء بنسبهم القصير، و يعتني البخاري بذكر الكنى، و الأمصار أو القبائل التي ينتمي إليها رجاله، و يضيف إلى اسم الراوي رتبته في رواية الحديث، و هي تتوزع بين: ضعيف، و ضعيف جداً، و ليّن، و متروك الحديث، و منكر الحديث، و في حديثه نظر، و غير ذلك من مراتب الضعفاء، و بذلك فإن البخاري لا يكتفي بسرد الأسماء، و إنما يقرنها بالرتبة التي تبيّن درجة الراوي، و لكن من دون تعليل، كما يُثبت أسماء مَن يروي عنهم الراوي، و مَن روى عنه، و من أمثلة ذلك:"إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس أبو يعقوب: مولى كثير بن الصلت، عن سعد بن إسحاق، و إسماعيل بن مصعب، روى عنه مرحوم، و ابن أبي أويس، في حديثه نظر"[1]، و قد حفظ لنا كتاب البخاري أسماء العديد من ضعفاء الرواة، و اعتمد عليه كثير من علماء التراجم في القرون اللاحقة.

– و اختصت بعض الكتب الأخرى بجمع أسماء الثقات من الرواة، و من أشهرها كتاب (**الثقات**) للعجلي (261 هـ)، و يبدو منهج العجلي في كتابه شبيهاً بمنهج البخاري، إذ يشتمل الكتاب على أسماء الرواة الثقات الذين ترجم لهم العجلي باقتضاب، و تقتصر الترجمة على اسم الراوي، و نسبه القصير، و رتبته التي تتوزع بين: ثقة، صدوق، حسن الحديث، جائز الحديث، لا بأس به، و لا يخلو الكتاب من الأخبار الموجزة التي تتناثر في الكتاب من دون إسهاب[2]، و فيه الكثير من أسماء الرجال و

---

[1] انظر: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، كتاب الضعفاء، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط 1، 1426 هـ – 2005 م، ص 26.

[2] انظر على سبيل المثال: العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، تاريخ الثقات، تحقيق: د.عبد المعطي أمين قلعجي، دار الباز، مصر، ط 1، 1984 م، الصفحات: 49، 54، 57، 68 و غيرها.

النصوص و الحكايات التي لم ترد في غيره من المراجع. و يفتقد الكتاب الأصلي المفقود للترتيب، مما دفع الحافظ الهيثمي عليّاً بن أبي بكر بن سليمان (807 هـ) إلى ترتيبه على حروف المعجم لسهولة البحث عن اسم بذاته، و يسر الوصول إلى الغاية، و قد حفظ هذا الصنيع كتاب العجلي الذي فُقدت نسخه الأصلية.

– و مع نهاية هذا القرن، يبرز اسم النسائي (303 هـ) بوصفه واحداً من أغزر المؤلفين في هذا المجال، و من أشهر مؤلفاته في الحديث: (السنن الكبرى، المجتبى)، ومما أُثر عنه في رواة الحديث: (الضعفاء والمتروكون، الطبقات، تسمية فقهاء الأمصار، تسمية مَن لم يروِ عنه غير رجل واحد، ذكر المدلّسين، تسمية الشيوخ)، ويكاد منهج النسائي أن يكون واحداً في تراجم الرواة جميعها، و بالنظر إلى متن كتاب **(الضعفاء و المتروكون)** بوصفه نموذجاً على منهج النسائي نلحظ أن الكتاب سردٌ لأسماء الرواة الضعفاء على حروف المعجم، و يقوم منهج النسائي فيه على ذكر اسم الراوي بنسبه القصير الذي ينتهي بالأب أو الجد، ثم درجته في ضعف الرواية، ثم المَصر الذي ينتمي إليه، و نادراً ما يذكر النسائي اسم الشيخ الذي يروي عنه الراوي الضعيف، أو اسم مَن يروي عن هذا الراوي، و لا تخرج درجات الضعف في الرواية عن سابقاتها (ضعيف، متروك الحديث، منكر الحديث، ليس بالقوي، ليس بثقة، ليس بشيء)، و في آخر الكتاب بابٌ للكنى في مَن اشتهر من الرواة الضعفاء بكنيته [1].

3– كتب الطبقات و التراجم

يُنظر إلى كتب طبقات الصحابة خلال القرن الثالث الهجري على أنها المؤلفات الأولى التي دُبّجت في التراجم على نحو منهجي، وقد اعتمدت هذه المؤلفات على كتب السيرة النبوية بشكل أساسي، و أفادت من بعض مدونات التاريخ و الأنساب، في جمع المادة العلمية، لكنها عمدت إلى تنسيقها بحسب أسماء الصحابة و طبقاتهم، و سيقف البحث عند نماذج من هذه الكتب، و منهجيتها العامة في التأليف.

---

[1] انظر: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، الضعفاء و المتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط 1، 1396 هـ.

- **كتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد (230 هـ)**

ابن سعد[1]، هو أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البغدادي، كاتب الواقدي، وُلِد بالبصرة، وطلب العلم في صباه، وسمع من عدد كبير من العلماء، على رأسهم محمد بن عمر الواقدي، وحدّث عنه جم غفير، أهمهم البلاذري، وأبوالقاسم البغوي.

قال الذهبي في التعريف به:"الحافظ العلاّمة الحجّة"[2]. وقال عنه ابن حجر:"أحد الحفاظ الكبار الثقات المتحرّين"[3]. أما ابن خلكان فقال:"صنّف كتاباً في طبقات الصحابة والتابعين والخلفاء إلى وقته، فأجاد فيه وأحسن"[4]، وشهد له الخطيب البغدادي قائلاً:"ومحمد بن سعد عندنا من أهل العدالة، وحديثه يدل على صدقه، فإنه يتحرى في كثير من رواياته"[5]، و يكاد يجمع العلماء على سعة علمه، وأهمية مصنفاته، ودقة مروياته، ولئن قال فيه ابن النديم إنه قد"ألّف كتبه من تصنيفات الواقدي"[6]، فهذا قول لا يستند إلى دليل، اللهم إلا إكثار ابن سعد الرواية عن شيخه الواقدي، وهذا لا يجعلنا نعدُّ كتب ابن سعد نسخة مكررة عن كتب الواقدي، بدلالة تعدد موارد ابن سعد من غير طريق الواقدي، واستقلاله بأمور في جرح الرجال وتعديلهم لم تكن عند الواقدي[7]، وغير ذلك من القضايا التي سيناقشها البحث في استعراضه لكتاب ابن سعد (الطبقات الكبير)، ومنهجه فيه.

---

[1] انظر ترجمته في: - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 10، ص 664 - 667.

- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 4، ص 351 - 352.

- ابن النديم، الفهرست، ص 128.

[2] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 10، ص 664.

[3] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط 1، 1326 هـ، ج 9، ص 182.

[4] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 4، ص 351.

[5] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 3، ص 266.

[6] ابن النديم، الفهرست، ص 128.

[7] انظر: السلمي، د.محمد بن صامل، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1429 هـ، ص 409.

يعد كتاب الطبقات الكبير، أو الطبقات الكبرى كما ورد في بعض النسخ، أشهر كتب ابن سعد، وهو يتضمن في القسم الأول منه أخبار النبي (ص)، وفيه يضع ابن سعد الخطوط الأخيرة لهيكل السيرة النبوية؛ إذ ذهب أبعد من الواقدي في تنظيم مادته وتبويبها، وفي إعطاء مجموعة أوفى من الوثائق، وفي اهتمامه بصورة أقوى بسفارات النبي. كما أن القسم الذي يتناول عهد ما قبل الإسلام عبارة عن مقدمة لعهد الرسالة؛ إذ يتحدث عن بعض الأنبياء الذين لهم صلة برسالة النبي محمد (ص)، ثم ذكر نسبه. وقد توسع ابن سعد في الحديث عن شمائله وفضائله وعن دلائل نبوته، وجعل ذلك باباً خاصاً أصبح نموذجاً لأدب الشمائل والدلائل فيما بعد[1].

وتأتي تراجم الصحابة بعد سيرة النبي (ص) ومغازيه، وقد رتب ابن سعد هذه التراجم ترتيباً جمع فيه بين عدة مناهج، فرتبه على الطبقات، وجعل أساس ذلك النظر إلى السابقة والفضل، فجاءت الطبقة الأولى في الصحابة الذين شهدوا بدراً، وسار على هذا المنهج في الطبقة الثانية من الصحابة، وهم الذين لم يشهدوا بدراً ولهم إسلام قديم وقد هاجر عامتهم إلى أرض الحبشة وشهدوا أحداً وما بعدها، وجعل في الطبقة الثالثة الذين شهدوا الخندق وما بعدها، والطبقة الرابعة فيمن أسلم عند فتح مكة وما بعد ذلك، أما الطبقة الخامسة فهي فيمن توفي رسول الله (ص) وهم أحداث الأسنان، ولم يغز منهم أحد مع رسول الله (ص)، وقد حفظ عامتهم ما حدّثوا به عنه، ومنهم من أدركه ورآه ولم يحدّث عنه شيئاً. وقد راعى ابن سعد في ترتيبه داخل كل طبقة عنصر النسب والشرف.

وبعد أن أنهى حديثه عن الصحابة وطبقاتهم، تناول طبقات التابعين ومن بعدهم، ولكنه راعى في هذا التقسيم عاملاً جغرافياً، وهو ترتيبهم حسب المدن التي استقروا فيها، فبدأ بالمدينة المنورة، ثم مكة، فالطائف، فاليمن، فاليمامة، فالبحرين، ثم الكوفة، والبصرة، وواسط، والمدائن، وبغداد، وخراسان، والري، وهمذان، وقم والأنبار. ثم الشام والجزيرة، والعواصم والثغور. ثم مصر، وأيلة، وإفريقية، والأندلس. وفي كل هذه الأمصار – باستثناء المدينة المنورة – يستهل حديثه بمن نزله من الصحابة، ثم يتبعه

[1] انظر: الدوري، د.عبد العزيز، نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 37.

بذكر أهل العلم الذين أخذوا عن الصحابة، ثم الطبقة التي تلي هؤلاء، ويستمر ابن سعد على هذا المنهج نفسه في كل بلد حتى عصره.

ثم تلا ذلك بذكر طبقات النساء، وهي تمثل الجزء الأخير من الكتاب، وقد بدأ تراجم النساء ببيت الرسول (ص)، وزوجاته، فالمسلمات المبايعات من قريش وحلفائهم ومواليهم، فغرائب نساء العرب، فالمهاجرات المبايعات، فنساء الأنصار، وختم هذه التراجم بأسماء النساء اللواتي لم يروين عن رسول الله (ص)، وروين عن أزواجه وغيرهن[1].

إن استعراض مادة الكتاب الغنية تفصح عن بعض ملامح منهجية ابن سعد، ويمكننا إضافة بعضها الآخر بالوقوف على نماذج وأخبار من متن الكتاب، وتتلخص سمات منهج ابن سعد بالآتي:

1– تعدد الأسانيد: لا يبتعد منهج ابن سعد عن منهج ابن إسحاق في دراسة السيرة، فقد جمع الأسانيد، كما أنه نقل أسانيد أستاذه الواقدي، وقد أخذ من مغازي ابن إسحاق عن غير طريق شيخه الواقدي، كما أخذ من مغازي موسى بن عقبة، ومغازي أبي معشر السندي، وطريقته هي سياق الخبر الرئيسي عن الغزوة، والذي يرويه عن مجموعة الرواة الذين ذكرهم في أول حديثه عن الغزوات، ثم يُكمل الحديث بروايات مفردة من مصادر متعددة يسوقها بأسانيدها، ويُلاحظ أنه إذا عاد لرواية الجماعة يُقدّم لذلك بقوله: (قالوا). وهكذا يكون ابن سعد قد سار شوطاً في رواية السيرة وسبكها في قصة مترابطة الحلقات، يسهل على عامة الناس دراستها واستذكارها دون أن تشغلهم كثرة الأسانيد التي تقطع مثل هذا الترابط الموضوعي[2].

إن تعدد أسانيد ابن سعد دالٌّ منهجي على موضوعيته وأمانته العلمية وإخلاصه، على الرغم من أنها غيّبت إلى حد ما شخصيته في الرواية، وعوّض ذلك من خلال

---

[1] انظر: ابن سعد، كتاب الطبقات الكبير، مقدمة المحقق د.علي محمد عمر، ص 10 – 12.

[2] للتوسع انظر: السلمي، د.محمد، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 412 – 413.

نقده للسند، فقد تميّز ابن سعد بمعرفته في نقد السند، إذ كان يبدي رأيه في بعض أسانيد الروايات، وينقدها، سعياً إلى توثيق مروياته، وتوخياً للصواب في إسنادها[1].

2- المعارضة بين الروايات ونقدها: استخدم ابن سعد أسلوب المعارضة بين الروايات ثم ترجيح إحداها، مستخدماً عبارات مقتضبة قريبة من عبارات الواقدي، كقوله (والأول أثبت)، ويبرز عامل التحرّي عنده في أنه كان يرجع إلى بعض المصادر الأولية وقوائم الأنساب وبعض الكتب والوثائق ليؤكد معلوماته، وهذه خطوة جد متقدمة على مستوى المنهج، إضافة إلى آرائه في الجرح والتعديل، إذ يُبيّن رأيه في الرجال توثيقاً وتجريحاً[2].

ومن المسالك الواضحة لمنهج ابن سعد في طبقاته هو عنايته بتمحيص بعض المتون التي تتوفر لديه المعلومات بتصحيحها، وهذا هو منهج أئمة النقد في هذا الشأن، إذا تبدى لهم شك في صحة المتن، ولو توافرت فيه شروط صحة السند [3].

3- الاهتمام بتفاصيل الترجمة للصحابة: تبدو ملامح ابن سعد المنهجية في إيراده للأخبار التي تتسق وصفات المترجَم له، وما اشتهر به. ويسود في منهجه – فيما يتعلق بتراجم الصحابة – الاستطرادُ في الحديث عن سلسلة نسب الصحابيّ المحارب، وعن تاريخها، وعما إذا كانت ذريّته بقيت بالمدينة أو رحلت عنها متّخذة لها من أي مكان آخر في الدولة الإسلامية موطناً. كما يبيّن ابن سعد الوقت الذي اعتنق فيه الصحابي المحارب الإسلام، وترتيبه في الدخول فيه، وفي النهاية يصف ابن سعد نهاية الصحابي، متحدثاً عن كيفية الوفاة وسببها وزمانها، وحينئذٍ نجد اهتماماً خاصاً بتفاصيل ما كان يصنع بالجثة ودفنها، ومَن غسلها، وبمَ كفنها، وغير ذلك من التفاصيل. وغالباً ما كان ابن سعد يحرص على أن يصف المظهر الخارجي للصحابي

---

[1] للتوسع انظر: الأزوري، محمد بن أحمد، منهج ابن سعد في نقد الرواة من خلال كتابه الطبقات الكبرى، أطروحة دكتوراه بإشراف: د.سعدي الهاشمي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1422 هـ، ص 36.

[2] للتوسع في الأمثلة انظر: – الأزوري، محمد، منهج ابن سعد في نقد الرواة من خلال كتابه الطبقات الكبرى، الباب الثاني.

– السلمي، د.محمد، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 413 – 414.

[3] الأزوري، محمد، منهج ابن سعد في نقد الرواة من خلال كتابه الطبقات الكبرى، ص 37.

ليتمكن القرّاء من تصوّره، ويوغل في ذلك إلى حد بعيد. وأخيراً فإنه يتحدث عن وصايا بعض الصحابة، صيغة وفحوى، وهل كانوا يشهدون عليها الشهود بالتوقيع أم لا، مبيّناً الثروة التي خلفوها[1].

4- الاهتمام بتراجم النساء: لا يَقلّ الجزء الأخير الخاص بالنساء شأناً عن الأجزاء السابقة من حيث الإسهامات التي قامت بها المرأة آنذاك، وكذلك ما قامت به من إثراء للحياة الثقافية والفكرية للإسلام، ويعتبر هذا الجزء مصدراً خصباً لمعرفة الحياة المنزلية آنذاك، وقد اهتم بصفة خاصة بالأخبار الثقافية التاريخية طبقاً لما يمليه عليه وضع المرأة المفروض في الإسلام[2].

لقد استوعب ابن سعد تجارب سابقيه في رواية السيرة النبوية، وأضاف إليها تراجم الصحابة والتابعين، فكان كتابه جامعاً لتفاصيل مسهبة، وعلامة فارقة في الحياة الثقافية والفكرية الإسلامية، وقد ظل ابن سعد لفترة طويلة من أبرز المؤلفين في السيرة والتراجم، وقد اعتمد عليه، ونقل عنه، مجموعة كبيرة من المؤلفين المتأخرين في السيرة والتاريخ والتراجم، كالخطيب البغدادي والإمام النووي والذهبي وابن حجر وغيرهم.

- الطبقات لخليفة بن خياط (240 هـ)

ابن خياط[3]، أبو عمرو خليفة بن خياط العصفري البصري ، المعروف بشباب، الإمام الحافظ العلامة الأخباري، سمع من عدد كبير من العلماء، أهمهم: زياد بن عبد الله البكائي، و سفيان بن عُيينة، و علي بن محمد المدائني، و حدّث عنه: البخاري، و الدارمي، و التستري، و غيرهم. قال فيه الذهبي:"و كان صدوقاً، نسّابةً، عالماً بالسير و الأيام و الرجال"[4]، و قال عنه ابن خلكان:"كان حافظاً عارفاً بالتواريخ و أيام

---

[1] انظر: ابن سعد، كتاب الطبقات الكبير، مقدمة المحقق، ص 12 – 13. وانظر ترجمة عمر بن الخطاب بوصفها أنموذجاً في الاهتمام بتفاصيل الترجمة، ج 3، ص 245 – 349.

[2] نفسه، مقدمة المحقق، ص 13.

[3] انظر ترجمته في: – الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 11، ص 472 – 474.

– ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 2، ص 243 – 244.

– ابن النديم، الفهرست، ص 283.

[4] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 11، ص 473.

الناس"[1]، و جاء في كتاب (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للمزي عن ابن حِبّان قوله فيه:"كان متقناً عالماً بأيام الناس و أنسابهم"[2]، و قد ساعدته هذه الصفات على التأليف في التراجم، ومن أشهر كتبه: كتاب الطبقات، و كتاب التاريخ.

يعد كتاب الطبقات لخليفة بن خياط من أقدم ما وصل إلينا من كتب الطبقات، فمؤلفها معاصر لابن سعد الذي ألّف أيضاً في الطبقات، ويحتوي كتاب خليفة تراجم ما يقارب 3375 من الصحابة والتابعين وتابعيهم رجالاً ونساء.

و يرى محقق الكتاب الدكتور سهيل زكار أن منهج خليفة في كتابه يخالف منهج ابن سعد في طبقاته أحياناً، ويقاربه أحياناً أخرى[3]، فهو يتفق مع ابن سعد في مفتتح كتابه بسيرة النبي (ص)، ثم تأتي ترجمة العباس عم النبي (ص)، فبقية الهاشميين، ثم أخذ يترجم للأمويين، ثم تناول سائر بطون قريش بطناً بطناً، ثم ألمّ بسائر القبائل المضرية فالعدنانية، وبعد ذلك بدأ بالصحابة من القبائل اليمانية. وهذا يعني أنه رتب الصحابة وقسّمهم لا وفق سابقتهم ومنازلهم في الإسلام كما فعل ابن سعد، وإنما وفق أنسابهم وقرابتهم من الرسول (ص)، وبعد أن أنهى تراجم الصحابة جميعاً عادّاً إياهم من أهل المدينة؛ لسكنى معظمهم فيها أو دخولهم إياها، شرع بعد ذلك بالحديث عن الأمصار كما فعل ابن سعد، فذكر معظم الصحابة في كل مَصر، ثم تحدث عن التابعين وفق أنسابهم أيضاً. وبين ابن سعد وخليفة اختلافٌ في تعداد الطبقات، فطبقات أهل البصرة مثلاً عند ابن سعد ثماني طبقات، وعند خليفة اثنتا عشرة طبقة، وأهل الكوفة عند ابن سعد تسع طبقات، وعند خليفة إحدى عشرة طبقة، وأهل الشام عند ابن سعد ثماني طبقات، وعند خليفة ست. و يُنهي خليفة كتابه – كما فعل ابن سعد – بالحديث عن الصحابيات.

تتجلّى أهمية طبقات خليفة وفق مستويات متعددة، أهمها من الناحية المنهجية:

---

[1] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 2، ص 243.

[2] المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1400 هـ – 1980 م، ج 8، ص 318.

[3] انظر: ابن خياط، أبو عمرو خليفة الشيباني العصفري البصري، طبقات خليفة بن خياط، تحقيق: د.سهيل زكار، دار الفكر، دمشق، 1993 م، ج 1، مقدمة المحقق، ص 12 – 13.

1- على مستوى علم الأنساب، يفيدنا منهج خليفة في تقسيم الطبقات حسب القبائل في معرفة قبائل كل مصر من الأمصار، وبكلمة أخرى نستطيع أن نتعرف إلى حركة انتشار القبائل العربية وتوزيعها جملة وتفصيلاً؛ إذ إن خليفة لا يترجم لرجاله حسب قبائلهم الكبيرة فقط، وإنما حسب أصغر الأفخاذ والفصائل. ومن عادته أن يذكر نسب المترجم كاملاً حتى أعلى أجداده، وبهذا يصبح الكتاب - إضافة إلى كونه كتاب طبقات- كتاب أنساب[1].

2- و يفيدنا هذا المنهج أيضاً على المستوى التاريخي، فعندما يعرف المؤرخ قبائل كل إقليم في الدولة يستطيع التوصل إلى حل كثير من المعضلات، ويقف على التيارات السياسية وأسرار الحوادث، ويظهر أن خليفة كان يحرص ألا يفوته ذكر أي قبيلة من القبائل النازلة في الأمصار، حتى التي لم يُعرف فيها محدّثون، فكان إذا ما ذكر واحدة من هذه القبائل قال: (ليس فيها أحد) يعني من حملة الآثار. و يشير الدكتور زكار إلى"أن اهتمام خليفة بذكر أمهات رجاله وأنسابهن له عظيم الفائدة، فهو يمكننا من التعرف على الصلات بين القبائل؛ لأن التزاوج بين قبيلتين يعني في معظم الأحيان وجود التعاون والتحالف بينهما"[2].

3- و على المستوى الاجتماعي، يؤرخ خليفة دخول المرأة الأجنبية البيت العربي، وبدء حلول الأَمَة مكان الحرّة، وكيف تدرّج ذلك وازداد، و يلحظ الدكتور زكار - على سبيل المثال - أن نسبة الذين كانت أمهاتهم إماء في الطبقة الثانية من التابعين أكثر منها في الأولى، وفي الثالثة أقل من الرابعة، وهكذا. و يضاف إلى هذه الأمور أن كثيراً من التابعين من الموالي، وقد يكون عدد الموالي في الطبقة الأولى أقل منه في الثانية، وهذا يفيد في تتبع حركة الثقافة العربية وأثر الموالي فيها [3].

يغلب الاقتضاب على تراجم خليفة في كتابه، فهو يذكر اسم المترجم ونسبه ونسب أمه، وسنة وفاته ومكانها، وأحاديثه، دون الإلمام بشيء عن حياته، وتكاد تراجمه

---

[1] نفسه، مقدمة المحقق، ص 14.

[2] نفسه، ص 14.

[3] انظر: نفسه، ص 14 - 15.

للتابعين تكون مجرد تعداد لهم في طبقاتهم، دونما جرح أو تعديل. ومن عادة خليفة – حين يترجم للصحابي – أن يذكر الأحاديث التي رواها هذا الصحابي، ولكنه لا يثبت نص الحديث كاملاً، وإنما يشير إليه، أو يذكر مطلعه وموضوعه، و على الرغم من شهادات العلماء ببراعة خليفة في الأنساب و الرجال، إلا أن بعضهم يُضعّفه في رواية الحديث، كابن المديني، و ابن أبي حاتم [1]، و يمكننا أن نضيف إلى المآخذ السابقة تكرار بعض التراجم، ولا سيما الصحابة، و أنّ معظم الذين نقل خليفة عنهم كانوا من رجال البصرة، و هذا دليل على عدم اتصاله برواة المدن الأخرى.

يتكامل خليفة مع نظيره ابن سعد في استعراض طبقات الصحابة و التابعين، فقد أورد خليفة في كتابه تراجم قوم لم يذكرهم ابن سعد، وكذلك ترجم ابن سعد لكثير من الرجال لم يذكرهم خليفة، و هكذا فإن كتاب خليفة مصدر مهم من مصادر التراجم، وعلى الرغم من المآخذ التي سُجّلت عليه، إلا أنها لا تنفي أهميته و مرجعيته التاريخية الواسعة.

ثانياً– تراجم الشعراء

ازدهرت الحياة الأدبية خلال القرن الثالث الهجري في الدولة الإسلامية بعد استقرار النظام السياسي فيها، وقد أدّى ذلك إلى تطور حركة التأليف والترجمة، وبروز عدد كبير من العلماء والأدباء والشعراء الذين وسموا هذا القرن بميسم الإبداع الفكري والثقافي المتنوع، كالجاحظ والمبرّد وابن قتيبة وأبي تمام والبحتري وسواهم، فوُضعت التراجم الدقيقة للفلسفة اليونانية التي أثّرت في طبيعة التفكير والتأليف عند العرب، وانتظمت علوم النحو واللغة والأدب في كتب متخصصة تناقش جوانبها كافة، وتبدّت ملامح حركة التجديد الشعري التي أرهص لها عدد من الشعراء في أواخر القرن الثاني

---

[1] انظر: – ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، شارك في تحقيقه: د.عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1418 هـ – 1997 م، ج 3، ص 517.

– الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط 1، 1382 هـ – 1963 م، ج 1، ص 665.

الهجري، وشكّلت نقلة نوعية في سيرورة الشعر العربي القديم، وقد واكب ذلك ظهور الكتب الشعرية التي حفظت لنا تراث العرب في هذا الميدان[1].

ففي أوائل القرن الثالث الهجري، بدأ كثير من الأدباء المسلمين يؤلفون كتباً عن الشعراء وحياتهم ومؤلفاتهم، ويمكننا تقسيم هذه المؤلفات إلى نوعين: يحتوي النوع الأول على مختارات شعرية ككتاب (الأصمعيات) للأصمعي (216 هـ). أما الثاني فيضيف إلى المختارات بعض المعلومات عن حياة قائليها، ككتب طبقات الشعراء وأخبارهم التي انتشرت بشكل كبير خلال هذا القرن، ويَذكر ابن النديم في كتابه (الفهرست) أسماء كثير من الكتب التي أُلّفت في هذا المجال[2]، ومن أشهر هذه الكتب التي سلمت من الضياع: (طبقات فحول الشعراء) لابن سلام الجمحي، و(الشعر والشعراء) لابن قتيبة الدينوري، و(طبقات الشعراء) لابن المعتز.

وتتبدى أهمية كتب التراجم الشعرية في ميدان النقد، وفي ميدان التاريخ الأدبي بالذات، إذ لولا كتب التراجم لضاع كثير من النصوص الأدبية التي تضمّنتها، ولضاع ذكر كثير من الشعراء والأدباء المغمورين أو متوسطي الشهرة. ويرى بعض النقاد أن فهم النص الأدبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعرفة صاحبه، فالنص الأدبي هو مرآة عاكسة لمؤلفه وتاريخ حياته، والمؤلِّف بدوره مرآة عاكسة لعصره الذي عاش فيه، ومعبّر صادق عن روح ذلك العصر، ولذا يتوجب علينا في ضوء هذه المقولة أن نعرف أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المؤلِّف وتاريخ حياته، وأن ندرك المؤثرات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحاطت بحياته، وكوّنت فكره ووجدانه، ثم نلمّ أيضاً بالتجارب الشخصية، وعلى من تتلمذ، وبمن اتصل، وأين عاش وتنقل، و هذا ما توفّره لنا كتب التراجم المختلفة[3].

---

[1] للتوسع، انظر: حسين، طه، من حديث الشعر والنثر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2013 م، ص 82 – 84.

[2] أحصى الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي أسماء نحو45 كتاباً في مجال تراجم الشعراء وطبقاتهم من كتاب الفهرست لابن النديم وسواه، جلّها مفقود، انظر: خفاجي، د.محمد عبد المنعم، ابن المعتز وتراثه في الأدب والنقد والبيان، دار الجيل، بيروت، 1991 م، ص 524 – 527.

[3] انظر: شوقي، د.أحمد، من المصادر الأدبية واللغوية، ص 200.

وسيحاول البحث استجلاء الملامح المنهجية للتأليف في التراجم الشعرية خلال القرن الثالث الهجري، واستكشاف طبيعة الفكر النقدي والثقافي من خلال دراسة كتب ابن سلام وابن قتيبة وابن المعتز بوصفها النماذج الأرقى التي اتّفق العلماء على أهميتهما، فيقارن البحث بينها، ويبيّن دورها في رفد كتب التراجم اللاحقة بالمادة العلمية والأخبار.

– طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي (232 هـ)

ابن سلام الجمحي[1]، أبو عبد الله محمد بن سلاّم بن عبيد الله بن سالم الجمحي البصري، من علماء أهل البصرة، وهو أحد الإخباريين والرواة، ومن أعيان أهل الأدب، صنّفه الزبيدي في الطبقة الخامسة من اللغويين البصريين[2]، ووصفه القفطي بالصدوق[3]، وقال عنه الذهبي:"كان عالماً أخبارياً أديباً بارعاً"[4]، له من الكتب: بيوتات العرب وغريب القرآن وغيرهما، أخذ عن حماد بن سلمة ومبارك بن فضالة وجماعة، وروى عنه الإمام أحمد بن حنبل وابنه عبد الله وأبو العباس ثعلب وأحمد بن علي الأبار. ويعد الكتاب الذي نحن بصدده (طبقات الشعراء أو طبقات فحول الشعراء)[5]

---

[1] انظر ترجمته في: – ابن النديم، الفهرست، ص 143.

– الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط 3، 1985 م، ص 125.

– الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج 6، ص 2540 – 2541.

– الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000 م، ج 3، ص 96.

– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط 2، 1979 م، ج 1، ص 115.

[2] انظر: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 2، 1973 م، ص 180.

[3] انظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج 3، ص 143.

[4] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 10، ص 651.

[5] للتوسع في اسم الكتاب واختلاف آراء العلماء والمحققين فيه، انظر: سلطان، د.منير، ابن سلاّم الجمحي وطبقات الشعراء، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط 2، 1986 م، ص 150 – 156. وسيعتمد البحث طبعة دار المدني بجدة بتحقيق محمود محمد شاكر للكتاب بعنوان (طبقات فحول الشعراء) في شواهده.

من أهم وأقدم كتب النقد والتراجم، وسيتناول البحث مادة الكتاب ومنهجه وأهميته والمآخذ التي سُجّلت عليه، مع التركيز على ناحية الترجمة فيه.

يبدأ ابن سلام كتابه بمقدمة مهمة توضّح منهجه في الكتاب، ويعرض فيها لمجموعة من الآراء النقدية في الشعر. وما يهمّنا من المقدمة هو اختيار ابن سلام لتراجمه من الشعراء، إذ يستهل ابن سلام مقدمته بالقول:"ذكرنا العربَ وأشعارَها، والمشهورين المعروفين من شعرائها وفرسانها وأشرافها وأيامها، إذ كان لا يُحاط بشعر قبيلةٍ واحدةٍ من قبائل العرب، وكذلك فرسانها وساداتها وأيامها، فاقتصرنا من ذلك على ما لا يجهله عالم، ولا يستغني عن علمه ناظرٌ في أمر العرب"[1]. وهكذا يكون ابن سلام قد رسم حدّاً لتراجمه، وهو الشهرة، ثم يستطرد ابن سلام في مقدمته إلى بعض القضايا النقدية، كقضية الشعر المنحول، وقضية اللحن في اللغة، ليعود بعد ذلك إلى بيان عمله في تراجم الشعراء، فيقول:"ففصّلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام، والمخضرمين الذين كانوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام، فنزّلناهم منازلَهم، واحتجَجْنا لكل شاعر بما وجدنا له من حجّة، وما قال فيه العلماء... فاقتصرنا من الفحول المشهورين على أربعين شاعراً، فألّفنا من تشابه شعره منهم إلى نظرائه، فوجدناهم عشر طبقات، أربعة رهط كل طبقة، متكافئين معتدلين"[2]. ثم يرجع ابن سلام إلى عادته في الاستطراد، فيعرض لقضية قدم الشعر العربي، مؤمثلاً لذلك، وقضية رواة الشعر، مختتماً مقدّمته بالتمهيد لشعراء الطبقة الأولى.

وقد تناول ابن سلاّم في طبقاته مجموعة من الشعراء عدّتهم 114 شاعراً ما بين جاهلي وإسلامي، موزعاً إياهم بين طبقات الشعراء الجاهليين، وطبقة أصحاب المراثي، وطبقة شعراء القرى العربية، وطبقة شعراء يهود، وطبقات الشعراء الإسلاميين.

وبالوقوف على طريقة ابن سلام في تراجم الشعراء الجاهليين، نلحظ التزامه بمنهجية ثابتة في طريقة عرض الشعراء، وسيتخذ البحث من شعراء الطبقة الأولى نموذجاً على ذلك.

---

[1] ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص 3.

[2] نفسه، ص 23 – 24.

يبدأ ابن سلام بعرض أصحاب الطبقة الأربعة، وهو يُقدّم لنا شهرة الشاعر أولاً، ثم يردف الشهرة بالاسم الحقيقي متبوعاً بنسبه الممتد إلى قبيلة الشاعر، وبعد ذلك يأتي بالكنية، ففي ترجمته للنابغة الذبياني يقول:"نابغة بني ذبيان، واسمه زياد بن معاوية بن ضِباب بن جابر بن يربوع بن غَيْظ بن مرّة بن عوف بن سعد بن ذبيان، ويكنى أبا أُمامة"[1]، وإذا لم يجد إلا اسم الشاعر مجرداً، ذكره كما هو، كما في ترجمة امرئ القيس وزهير[2]، وتتضح أهمية ذكر النسب الطويل للشاعر في قراءة ابن سلام لشعره، فمن هذه السلسلة"نعرف القحطاني من العدناني، والتيمي من القيسي من الربعي، ونجد تفسيراً لكثير من الإشارات التي ترد في شعر الشاعر، ولولا نسبه لما عرفنا لها سبباً. فابن سلام يضع جزءاً كبيراً من تاريخ حياة الشاعر أمامنا بذكر سلسلة نسبه"[3].

وبعد أن يترك ابن سلام نسب الشاعر، يقدّم لنا آراء العلماء والأمصار فيه، كما يورد الرأي الذي لا يوافق عليه، ومن ذلك قوله:"أخبرني يونس بن حبيب: أن علماء البصرة كانوا يُقدّمون امرأ القيس بن حجر، وأهل الكوفة كانوا يُقدّمون الأعشى، وأن أهل الحجاز كانوا يُقدّمون زهيراً والنابغة. وأخبرني يونس كالمتعجّب: أن ابن إسحاق كان يقول أشعر أهل الجاهلية مُرَقّش، وأشعر أهل الإسلام كُثَيّر. ولم يُقْبَلْ هذا القول، ولم يُشيّعْ"[4].

ويذكر ابن سلام ما وجد لكل شاعر من حجة، ليعرض لنا – من خلال ذلك – صفات شعره ومزاياه، ويتخلل ذلك استطراده لعرض بعض القضايا النقدية، كقضية السرقات الشعرية، وقضية عيوب الشعر الموسيقية، وفي آخر الطبقة يورد ابن سلام مختارات لما استحسنه الناس من التشبيه عند امرئ القيس، وهولا يميل في ذلك إلى السرد المجرّد من الملاحظات الفنية، ولكنه يعقد المقارنات والموازنات بين أبيات امرئ القيس وسواه من الشعراء.

---

[1] نفسه، ص 51.

[2] انظر: نفسه، ص 51.

[3] سلطان، د.منير، ابن سلاّم الجمحي وطبقات الشعراء، ص 217.

[4] ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص 52.

ولا يختلف منهج ابن سلام في بقية طبقات الشعراء الجاهليين عن منهجه في الطبقة الأولى، وعدّتها عشر طبقات، في كل طبقة أربعة شعراء، وكذلك في طبقة أصحاب المراثي التي لم يحظَ شعراؤها الأربعة بما حظيت به طبقات أخرى من وفرة الاستشهاد بشعرهم وأقوال العلماء فيهم، أما طبقة شعراء القرى العربية فقد خرج فيها ابن سلام عن نظامه الرباعي، فجعل فيها اثنين وعشرين شاعراً يتوزعون بين المدينة(5)، ومكة (9)، والطائف (5)، والبحرين (3). والخروج نفسه جاء في طبقة شعراء يهود، فذكر منهم ثمانية شعراء، ثم جاءت طبقات فحول الإسلام التي يعود فيها ابن سلام إلى نظام الطبقات العشر، وفي كل طبقة أربعة شعراء.

تتبدى أهمية كتاب ابن سلام من خلال مجموعة من النقاط، أهمها:

1- يعد كتاب طبقات فحول الشعراء من أوائل الكتب في هذا الفن، وقد أخذ المؤلفون بعد ذلك يصنفون في تراجم الرجال على حسب طبقاتهم وتصنيف علومهم. ويمتاز هذا الكتاب بمقدمته النقدية التي تعدّ من أقدم ما كُتب في النقد المنهجي عند العرب، إذ تضم المقدمة مجموعة من القضايا النقدية المهمة، وهي تشفّ عن فكر ثاقب، وحسٍّ نقدي أصيل، وخبرة ودراية ومعرفة عميقة بالشعر العربي ومصادره الأصلية الصحيحة، فكانت مقدمة ابن سلاّم تلك – إضافة إلى ما ورد في متن الكتاب من قضايا نقدية – إرهاصاً نقدياً في عالم الشعر والنقد آنذاك، وأصبحت المعايير النقدية التي ذكرها ابن سلاّم فيما بعد، قواعد يلتزم بها من ألّف بعده في نقد الشعر من معاصريه، أو العصور اللاحقة لعصره، كما أصبحت تراجمه الشعرية مصدراً لكتب التراجم اللاحقة أيضاً، فقد جمع ابن سلام الأخبار والأفكار التي كانت مبعثرة في عصره، وألّف بينها بطريقة علمية منهجية، وفي كتابه كثير من آراء الأدباء واللغويين التي انتفع بها اللاحقون، كأبي الفرج الأصفهاني في (الأغاني)، والمرزباني في (الموشح)، والآمدي في (الموازنة)[1].

---

[1] جَمَع المحقق محمود شاكر معظم أسانيد الكتب الأدبية التي استقاها المؤلفون من كتاب ابن سلام، انظر مقدمته للكتاب: ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص 35 وما بعدها.

2- تتميّز موضوعات الكتاب ومواده بالمنهجية العلمية، خاصة على مستوى التبويب، فكتاب ابن سلام كان أول كتاب أدبي يسير وفق نظام الطبقات، وكان ابن سلاّم مِن أقدم مَن قام بتبويب مادته العلمية وتوزيعها على أصناف وأقسام،"وما سبق كتاب ابن سلاّم من كتب لا مجال للتبويب فيها، إذ أنها كانت على العموم إما رسائل قصيرة لا مجال لتبويبها، وإما مجموعة من المرويات المدونة عن العلماء كانت تُملى إملاءً مما يجعل تبويبها أمراً عسيراً"[1]. ولا تقتصر المنهجية على التبويب وحسب، فقد اتبع ابن سلام منهجية علمية في عرض الأفكار، والبرهان عليها، واستنباط النتائج[2]، وهولا يكتفي بنظرة أو برأي، بل يلم بالفكرة من أطرافها، ويأخذها أخذ العلماء بالنظر والتحليل[3].

3- التزم ابن سلاّم في كتابه بذكر الروايات المحققة مع ذكر أسانيدها بشكل تام توثيقاً للنصوص التي استشهد بها، ولعل إيراده لقضية الشعر المنحول في أكثر من موضع في كتابه، ومناقشته لعثرات الرواة في تدوين الشعر، دليلٌ على الروح العلمية التي تميّز بها ابن سلام، إذ أراد إسناد كل قول إلى صاحبه، وكل شعر إلى عصره. ويشير الدكتور منير سلطان في دراسته للكتاب إلى"دقة ابن سلام في تقبّل الأخبار التي يرويها، فهولا يتقبّل النص الأدبي على علاته، بل يمحصه ويناقش جوانبه التي يتهمها"[4]. كما يلحظ الدكتور محمد مندور انتباه ابن سلام إلى أهمية تحقيق صحة النصوص، وصحة نسبتها إلى صاحبها، ويضرب الدكتور مندور أمثلة تتعلق بانتحال الشعر، والشك في بعض الأنساب كنسب زهير إلى القيسيين، وتفسير الظواهر الأدبية كقلّة الشعر في مكة وكثرته في المدينة، ليخلص إلى أن الروح العلمية لابن سلام لا

---

[1] النجدي، د.أحمد جاسم، منهج البحث الأدبي عند العرب، وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، 1978 م، ص 128.

[2] انظر على سبيل المثال مناقشته لما أورده ابن إسحاق في السيرة النبوية من الأشعار لرجال لم يقولوا شعراً قط، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود، ويستند ابن سلام في تفنيده لفساد هذه الروايات إلى أدلة قرآنية ولغوية وتاريخية: ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص 7 – 11.

[3] انظر على سبيل المثال احتجاجه لشعراء الطبقة الأولى من الجاهليين: نفسه، ص 55 – 65.

[4] سلطان، د.منير، ابن سلاّم الجمحي وطبقات الشعراء، ص 248.

تقف عند ملاحظة تلك الظواهر، بل تمتد إلى تفسيرها، حتى لنراه يفصّل الأدلة العقلية والنقلية على انتحال الشعر[1].

4- استطاع ابن سلام – من خلال تراجمه – رسم صورة واضحة للمجتمع العربي في العصور التي تناولها، فهو يعنى بالجوانب الاجتماعية والسياسية والدينية والأدبية التي كانت سائدة في تلك الأيام، ويعرضها في سياق الترجمة لحياة الشعراء. فعلى المستوى الاجتماعي يُعرّج ابن سلام في ترجمته للحطيئة على قصته المشهورة مع الزبرقان بن بدر، مشيراً إلى مشكلة الفقر من ناحية اجتماعية، والتكسب بالشعر لدى بعض شعراء ذلك العصر من ناحية أدبية[2]، وعلى المستوى السياسي يعرض ابن سلام لموقف السلطة الحاكمة من شعراء النقائض (جرير والفرزدق والأخطل) في ترجمته لشعراء الطبقة الأولى من الإسلاميين[3]، وتتداخل المستويات الاجتماعية والسياسية والدينية في رواية ابن سلام لمقتل مالك بن نويرة على يد خالد بن الوليد في أثناء حروب الردة، وقد وردت هذه الرواية في سياق ترجمة ابن سلام للشاعر متمم بن نويرة شقيق مالك، وهو من أصحاب المراثي[4]، وكذلك في قصة إسلام كعب بن زهير وقصيدته المشهورة (البردة) التي ألقاها في حضرة النبي (ص)[5]، والأمثلة على ذلك كثيرة.

وقد تباينت آراء النقاد في مآخذهم على كتاب ابن سلام، واختلفت رؤاهم في المنهجية التي اتبعها على مستوى التقسيم الطبقي، وعلى مستوى المعايير المتبعة في ذلك التقسيم، ومن أهم الملاحظات النقدية:

1- على المستوى المعياري، يمكننا أن نسجّل على منهجية ابن سلام في تقسيم كتابه ملاحظة تتعلق بتعدد معايير التقسيم، فهو يعتمد المعيار الزمني في تقسيم كتابه

---

[1] انظر: مندور، د.محمد، النقد المنهجي عند العرب، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1996 م، ص 19 – 20.

[2] انظر: ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص 114 – 117.

[3] انظر: نفسه، ص 297 وما بعدها.

[4] انظر: نفسه، ص 204 – 209.

[5] انظر: نفسه، ص 99 – 103.

إلى قسمين: أولهما يتناول فيه طبقات الشعراء الجاهليين، وثانيهما خصصه لطبقات الشعراء الإسلاميين، كما يعتمد المعيار القيمي في تسلسل هذه الطبقات. ثم يعتمد المعيار الفني أو الموضوعي في طبقة أصحاب المراثي، وفي جمع بعض الشعراء الذين تميّزهم سمة واحدة في طبقة خاصة، كطبقة الشعراء الذين تميّزوا بإجادة الرجز [1]، وطبقة الشعراء الذين تميّزوا بنزعتهم الشخصية إلى فن التشبيب[2]. ويعمد أيضاً إلى اعتماد المعيار المكاني في طبقة شعراء القرى العربية، والمعيار الديني في طبقة الشعراء اليهود، مما اضطره إلى مخالفة نظام التقسيم العشري / الرباعي الذي سار عليه في طبقاته الأخرى. ولئن رأى الدكتور محمود المراغي في ذلك اضطراباً[3]، فإن الدكتور منير سلطان يشيد باختلاف المعايير تبعاً لعوامل شتى، فالمعيار الزمني ينم على دقة فهم ابن سلام لتأثير عامل الزمن على الشعراء، فهذا العامل"ذو أثر فعال في حياة الشعراء، وعلى الناقد أن يلحظه ليتفهم ما ينتج عنه من آثار"[4]، والأمر نفسه ينطبق على تأثير العامل النفسي الذي لحظه ابن سلام في طبقة أصحاب المراثي، وتأثير البيئة المكانية الحضرية التي تختلف عن نظيرتها الصحراوية، وهو ما لحظه ابن سلام في طبقة شعراء القرى العربية [5].

2- على المستوى الزمني، يرى الدكتور مصطفى الشكعة أن كتاب ابن سلام يشوبه الاضطراب الزمني في تقسيمه للشعراء بين جاهليين وإسلاميين، وهو يعيب عليه تصنيفه الحطيئة وكعب بن زهير في الطبقة الثانية من الشعراء الجاهليين، فلقد شهد كلاهما الإسلام واعتنقه، والأمر ذاته ينطبق على شعراء الطبقة الثالثة: النابغة الجعدي وأبي ذؤيب الهذلي والشماخ بن ضرار ولبيد بن ربيعة، وغيرهم من الشعراء في بقية الطبقات، ويرى الدكتور الشكعة أن تسمية هؤلاء الشعراء بالمخضرمين هي الأصح[6]،

---

[1] الطبقة التاسعة من فحول الإسلام، وهم: الأغلب العجلي وأبو النجم العجلي والعجاج ورؤبة بن العجاج.

[2] الطبقة السادسة من فحول الإسلام، وهم: ابن قيس الرقيات والأحوص الأنصاري وجميل ونصيب.

[3] انظر: المراغي، د.محمود، دراسات في المكتبة العربية وتدوين التراث، ص181 – 185.

[4] سلطان، د.منير، ابن سلّام الجمحي وطبقات الشعراء، ص 227 – 228.

[5] انظر: نفسه، ص 228.

[6] انظر: الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص 410 – 412.

والحق أنّ ابن سلام كان واعياً لتسمية المخضرمين، وقد ذكرها في مقدمته للكتاب[1]، ولكنه آثر دمج بعضهم في عداد الطبقات الجاهلية استناداً إلى تميّز شعرهم قبل الإسلام، وقد أشاد الدكتور منير سلطان بهذا الصنيع، إذ يقول:"فابن سلام محقٌّ حين يجعل المخضرمين في عداد الجاهليين، لأنهم إمّا لم يقولوا شيئاً في الإسلام، فتراثهم جاهلي في معظمه، وإما لضعف شعرهم في الإسلام"[2]، في حين يرى الدكتور رجاء عيد أن ابن سلام قد اتبع المنهج الفني – لا التاريخي – في إدراج الشعراء المخضرمين ضمن طبقاتهم،"أي أنه جعل طريقه تتبع ما يلتقي فيه شاعر مع سواه من حيث الأسلوب الشعري بصرف النظر عن الاختلاف الزمني"[3].

3- على المستوى الفني، يتسم منهج ابن سلام في تقديم الشعراء وتأخيرهم بالتخبط كما يرى بعض النقاد، إذ يعترض الدكتور الشكعة على تصنيف طرفة بن العبد وعبيد بن الأبرص وعلقمة بن عبدة – وهم من الشعراء في الذروة برأيه – في الطبقة الجاهلية الرابعة، كما يعترض على تصنيف عمرو بن كلثوم وعنترة بن شداد والحارث بن حلزة في الطبقة السادسة، قائلاً:"ولا يذكر سبباً لتأخير هؤلاء الثلاثة المبرزين وزحزحتهم إلى هذا السفح البعيد كثيراً عن القمة"[4]. وينسحب هذا الاعتراض على تصنيف الشعراء الإسلاميين، أضف إلى ذلك إهمال ابن سلام لشعراء لهم مكانتهم في التراث الشعري العربي، كعمر بن أبي ربيعة، والطرماح بن حكيم، والكميت بن زيد، ولعل التزام ابن سلام الصارم بنظام الطبقات الرباعي هو الذي ولّد هذا الاضطراب في منازل الشعراء، وقد يكون السبب ما أشار إليه الدكتور الطاهر مكي، وهو غزارة نتاج شاعر دون آخر[5]، أو ذوق ابن سلام الشخصي. وقد لا تحمل لفظة (طبقة) معنى المرتبة أو

---

[1] يقول ابن سلام:"ففصّلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام، والمخضرمين الذين كانوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام، فنزّلناهم منازِلَهم.."، طبقات فحول الشعراء، ص 23 – 24.

[2] سلطان، د.منير، ابن سلاّم الجمحي وطبقات الشعراء، ص 216.

[3] عيد، د.رجاء، التراث النقدي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990 م، ص 162.

[4] الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص 411.

[5] يرى الدكتور الطاهر أحمد مكي أن كثرة الشعر – مع جودته – كانت سبباً لتفضيل شاعر على آخر عند ابن سلام، مستنداً إلى بعض الإشارات المنبثّة عبر الكتاب، كقول ابن سلام عن شعراء الطبقة الرابعة الجاهلية، وهم

المنزلة – كما يرى المحقق محمود شاكر – وإنما التشابه بين أربعة شعراء في الأسلوب أو الفن الشعري، مع بعض الفروق البسيطة بينهم[1].

4- على المستوى الكمّي، يرى الدكتور منير سلطان أنّ التوازن كان مفقوداً بين الطبقات من حيث كم الأخبار والأشعار، وقد بدا ذلك واضحاً في طبقات شعراء الجاهلية،"فالقوة والحماس الذي لمحناه في الطبقة الأولى أخذا يخفتان ويتراخيان ويصلان إلى أدنى درجاتهما في الطبقة السابعة، وإذا اعتبرنا أن الخبرين ملحقان بأصل ذكر النسب، أصبحت الطبقة السابعة لا قيمة لوجودها، إذ لم يعدُ عمل ابن سلام فيها ذكْر أسماء شعراء الطبقة فقط"[2]، وإذ قارنا بين طبقات الجاهلية – إضافة إلى طبقات أصحاب المراثي، والقرى العربية، والشعراء اليهود – مع نظيراتها الإسلامية، فإننا سنلحظ رجحان كفة الثانية من حيث عدد الصفحات إلى حد كبير، وينطبق هذا الخلل الكمي على شعراء الطبقة الإسلامية الأولى قياساً ببقية الطبقات، فأخبارهم تحتل مساحة كبيرة تفوق ما تلاها من طبقات إسلامية مجتمعة، وتماثل تقريباً ما جاء في الطبقات الجاهلية التي سبقتها كلها. ولعل شهرة بعض الشعراء، وغزارة نتاجهم، وانتشار أخبارهم، قد فرضت على ابن سلام هذا التباين الكمي في طبقات كتابه.

5- على المستوى التحليلي، يُلاحظ أنّ ابن سلام لم يرفد نصوصه المختارة بالتحليل العميق، مكتفياً بأحكام عامة تستند في معظمها إلى آراء العلماء، وقد تنبّه الدكتور رجاء عيد إلى ذلك، فقال:"وإذا تتبعنا تقويم ابن سلام لشعراء طبقاته رأينا أحكاماً سريعة

طرفة بن العبد، وعبيد بن الأبرص، وعلقمة بن عبدة، وعدي بن زيد:"هم أربعة رهطٍ فحول شعراء، موضعهم مع الأوائل، وإنما أخلّ بهم قلّة شعرهم بأيدي الرواة"طبقات فحول الشعراء، ص 137. وقوله في الأسود بن يعفر:"له واحدة رائعة طويلة، لاحقة بأجود الشعر، لوكان شفعها بمثلها قدّمناه على مرتبته"نفسه، ص 147. للتوسع انظر: مكي، د.الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص 166.

[1] انظر مقدمة المحقق محمود شاكر في: ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص 69. ويدحض هذا الرأي ما جاء في المقبوس السابق من أقوال ابن سلام.

[2] سلطان، د.منير، ابن سلاّم الجمحي وطبقات الشعراء، ص 224.

لا تبين عن تمايز وتحليل، وإن كنا لا نغفل أثر الزمن المبكر لعمله النقدي"[1]، ويقول الدكتور محمد مندور في ذلك أيضاً:"إننا نلاحظ أنه يورد ما يختاره للشعراء المختلفين، أو يورد مطالعه، ولكنه لا يحلله ولا ينقده ولا يُظهر ما فيه من جمال أو قبح، وإن حَكَم على بعض القصائد أو بعض الشعراء فأحكامه في الغالب هي الأحكام التقليدية التي كانت الألسن تتداولها عن السابقين"[2]، ومن أمثلة هذه الأحكام العامة قوله في سحيم عبد بني الحسحاس:"وهو حلو الشعر، رقيق حواشي الكلام"[3]، وقوله في البعيث المجاشعي:"وكان البعيث شاعراً فاخر الكلام، حُرَّ اللفظ"[4]، من دون أن يوضّح هذه المصطلحات أو المفاهيم بالشرح والتحليل، ولعل تركيز ابن سلام على تراجم الشعراء وأخبارهم قد حال دون اهتمامه بتحليل الشعر، وقد عوّض ابن سلام ذلك في دراسته لبعض القضايا النقدية التي تخللت تراجمه وأخباره.

لا تلغي المآخذ السابقة أهمية كتاب ابن سلام، وصنيعه المنهجي فيه، فيكفي أنه كان رائداً في منهج التبويب، وتقسيم الشعراء إلى طبقات، وقد حفظ لنا هذا الكتاب تراجم وأخباراً استفاد منها اللاحقون في هذا الصنف من التأليف، فضلاً عن إلماحاته النقدية التي شكّلت الخطوات الأولى في النقد المنهجي عند العرب.

- الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري (276 هـ)

ابن قتيبة الدينوري[5]، هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، وإنما سمي الدينوري لأنه أقام بالدينور مدة فنُسب إليها، نزل بغداد، وصنّف وجمع، وبَعُدَ صيتُه، وكان صادقاً فيما يرويه، عالماً باللغة والنحو والشعر والفقه، كثير التصنيف والتأليف، حدّثَ عن إسحاق بن راهويه وأبي حاتم السجستاني وطائفة، وحدّثَ عنه ابنه القاضي أحمد

---

[1] عيد، د.رجاء، التراث النقدي، ص 165.

[2] مندور، د.محمد، النقد المنهجي عند العرب، ص 21.

[3] ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص 187.

[4] نفسه، ص 535.

[5] انظر ترجمته في: - ابن النديم، الفهرست، ص 105 – 106.

- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 13، ص 296 – 302.

- القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج 2، ص 143 – 147.

بن عبد الله وابن درستويه النحوي وغيرهما كثير، قال عنه الخطيب البغدادي:"كان ثقة ديناً فاضلاً"[1]، من كتبه: عيون الأخبار، أدب الكاتب، غريب القرآن، غريب الحديث، معاني الشعر، الشعر والشعراء، وغيرها كثير، وما يهمنا في مجال التراجم هوكتابه (الشعر والشعراء) الذي يعد من أوائل الكتب التي أُلّفت في تراجم الشعراء، وسيعرض البحث لمنهج الكتاب ومادته، مبيّناً أهميته في التأسيس لفن التراجم الشعرية، والمآخذ التي سُجّلت عليه.

يستهلّ ابن قتيبة كتابه بمقدمة مهمة تجلو غايته من تأليف هذا الكتاب، ووسيلته إلى هذه الغاية، ومنهجه العلمي فيه، فيقول في مفتتح هذه المقدمة:"هذا كتابٌ ألّفتُه في الشعراء، أَخبرتُ فيه عن الشعراء وأزمانهم، وأقدارهم، وأحوالهم في أشعارهم، وقبائلهم، وأسماء آبائهم، ومَن كان يُعرف باللقب أو بالكنية منهم. وعمّا يُستحسن من أخبار الرجل ويُستجاد من شعره، وما أَخَذَتْهُ العلماء عليهم من الغلط والخطاء في ألفاظهم أو معانيهم، وما سَبَقَ إليه المتقدّمون فأَخذه عنهم المتأخّرون. وأخبرتُ فيه عن أقسام الشعر وطبقاته، وعن الوجوه التي يُختار الشعرُ عليها ويستحسن لها"[2].

فالكتاب إذن في تراجم الشعراء وأخبارهم، إضافة إلى بعض الآراء النقدية في الشعر وصنوفه، لكنّ السمة الغالبة على الكتاب هي الترجمة أو السيرة الحياتية والشعرية لمجموعة من الشعراء، وينحو ابن قتيبة في كتابه منحىً خاصاً من حيث اختيار الشعراء الذين ترجم لهم، فهو يقتصر في اختياره على الشعراء المشهورين، من دون المغمورين، ويذكر في مقدمته سبباً لهذا الاختيار فيقول:"وكان أكثرُ قصدي للمشهورين من الشعراء، الذين يعرفهم جُلُّ أهل الأدب، والذين يَقَعُ الاحتجاجُ بأشعارهم في الغريب، وفي النحو، وفي كتاب الله عزّ وجلّ، وحديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. فأمّا مَن خَفَيَ اسمُه وقلّ ذكرُه وكَسَدَ شعرُه، وكان لا يعرفه إلا بعض الخواص، فما أَقَلّ مَن ذكرتُ من هذه الطبقة. إذ كنتُ لا أعرفُ منهم إلا القليل، ولا أعرف لذلك القليل

---

[1] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 11، ص 411.

[2] الدينوري، ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982 م، ص 59.

أيضاً أخباراً. وإذ كنتُ أَعلمُ أنّه لا حاجةَ بك إلى أنْ أُسمّيَ لك أسماءَ لا أَدُلُّ عليها بخبرٍ أو زمان، أو نسبٍ أو نادرة، أو بيتٍ يُستجاد، أو يُستغرب"[1].

ويشير ابن قتيبة بعد ذلك إلى صعوبة إحصاء الشعراء جميعهم في عصر من العصور، أوفي قبيلة من القبائل، كما يشير إلى عدم عرضه في كتابه لمن غَلَبَ عليه غيرُ الشعر، والأهم من ذلك إشارته إلى نظرته النقدية في اختياراته، فيقول:"ولم أَسلُك، فيما ذكرتُه من شعر كل شاعر مختاراً له، سبيلَ مَن قَلّد، أو استَحْسنَ باستحسان غيره. ولا نظرتُ إلى المتقدّم منهم بعين الجلالة لتقدمه، وإلى المتأخّر منهم بعين الاحتقار لتأخّره، بل نظرتُ بعين العدلِ على الفريقين، وأَعطيتُ كلاً حظَّه، ووفَّرتُ عليه حقَّه"[2]. وهكذا يخطو ابن قتيبة خطوة متقدمة في المفاضلة بين الشعراء على أساس فني بحت، ما يُنبئ عن رؤية علمية واضحة لقضية القدماء والمحدثين، تتجاوز عامل الزمن في تقدّم شاعر على آخر.

وينعطف ابن قتيبة بعد عرض منهجه إلى مادة الكتاب، فيخصص القسم الأول منه للشعر وضروبه، متحدثاً في سياق ذلك عن الطبع والتكلّف في الشعر، ثم يعالج عيوب الشعر، مستعيناً بالأمثلة والشواهد في عرض أفكاره، والاحتجاج لها. أما القسم الثاني – وهو الأكثر أهمية من ناحية تأريخ الأدب – فقد خصصه ابن قتيبة لتراجم الشعراء،"ويمكن القول، بوجه عام، إنه في الجانب الأول خالق مبدع، وأنه في الآخر جمّاع راوية"[3].

وقد تناول ابن قتيبة في تراجمه 206 شعراء، يتوزعون بين الجاهلية والإسلام، وصولاً إلى منتصف القرن الثالث الهجري، ويتصدّر امرؤ القيس قائمة المترجَم لهم، وتشغل ترجمته حيّزاً كبيراً لا يلبث أن يتناقص مع تناول غيره من الشعراء، ويقوم منهج ابن قتيبة في الترجمة على ذكر اسم الشاعر ونسبه، ونتفاً من أخباره وأشعاره، معقّباً

[1] نفسه، ص 59.

[2] نفسه، ص 62.

[3] مكي، د.الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص 244.

على الشعر، أو مقدّماً له، بآراء نقدية سريعة تجلو مكامن الإبداع فيه، ليبقى الهيكل العام للكتاب قائماً على الترجمة أكثر من النقد.

ولم يلتزم ابن قتيبة بمنهج معيّن في تسلسل الشعراء، فهو يبدأ بالجاهليين، ويتبعهم بالإسلاميين، ويتناثر المخضرمون بين القسمين، وقد يعقب ابن قتيبة شاعراً بآخر لقرابة عائلية بينهما، كترجمته لكعب بن زهير بعد أبيه، أو لصلة قبلية، كترجمته لاثني عشر شاعراً من هذيل على التوالي، وقد تكون القرابة فنية، كترجمته لشعراء النقائض متتابعين، كما فعل الأمر نفسه مع الشعراء الرجّاز [1]، ولذا فإن الدكتور محمود المراغي يرى في هذا المؤلَّف كتاباً في التراجم أكثر منه كتاب طبقات، فابن قتيبة لم يرتّب الشعراء في طبقات، بل كان يتناول كل شاعر على حدة، فيذكر زمنه وأخباره ونوادره وأشعاره، وما قيل عنه وعن شعره، فإذا ما انتهى منه انتقل إلى غيره [2].

و يمكننا إجمال أهمية كتاب ابن قتيبة من خلال النقاط الآتية:

1- تشتمل مقدمة ابن قتيبة على دراسة نقدية مهمة للشعر العربي، قديمه وحديثه، فهو يقسّم الشعر إلى أربعة ضروب: ضربٌ حَسُنَ لفظه وجاد معناه، وضربٌ حَسُنَ لفظه من دون فائدة في المعنى، وضربٌ جاد معناه وقَصُرَتْ ألفاظه عنه، وضربٌ تأخّر معناه وتأخّر لفظه [3]،"وهو عقب كل تعريف أوقسم من أقسام الشعر الأربعة التي ذكرها يأتي عليها بشواهد من شعر القدماء والمحدثين، ويناقش هذه الشواهد، ويرد على أقوال العلماء فيها إذا كان لأحدهم رأي يخالف معايير ابن قتيبة في الحكم"[4].

كما تشتمل المقدمة على تقسيم الشعراء، فمنهم المتكلّف والمطبوع، ويشرح ابن قتيبة معنى كل نوع من النوعين [5]، ثم يتحدث عن عيوب الشعر، الإيقاعية والنحوية [6]، وهو

---

[1] للتوسع، انظر: نفسه، ص 246 – 248.

[2] انظر: المراغي، د.محمود، دراسات في المكتبة العربية وتدوين التراث، ص 213 – 214.

[3] انظر: ابن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، ص 64 – 74.

[4] المراغي، د.محمود، دراسات في المكتبة العربية وتدوين التراث، ص 213. ونذكر على سبيل المثال مناقشته للأصمعي في شعرٍ للمرقّش، انظر: ابن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، ص 72 – 73.

[5] انظر: ابن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، ص 77 – 94.

[6] انظر: نفسه، ص 95 – 103.

بذلك يرسم حدوداً للشعر الجيد، ويُقدّم صورة واضحة عن معايير النقد في عصره، ويرى الدكتور محمود المراغي أن مقدمة الكتاب، وما جاء فيها من قضايا شعرية ونقدية، دليلٌ على تطور منهج التأليف عند ابن قتيبة [1].

2- يُحسب لابن قتيبة أنه لم يقتصر في تراجمه على المشهورين من الشعراء القدماء وحسب، كما فعل ابن سلاّم في طبقاته، بل امتد اختياره إلى المشهورين أيضاً من المحدثين في وقته، من شعراء القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجري،"وقد دفعه إلى ذلك المنهج رغبته في أن يجعل الفريقين في ميزان نقده سواء، لا يزن للقدماء بمعيار خاص لتقدّمهم، ويزن للمحدثين بمعيار أقلّ لتأخرهم، بل جعل للفريقين معياراً واحداً في حسابه النقدي، وهذه خطوة متطورة، وسّع بها ابن قتيبة دائرة النقد، ووضع بها أساساً جديداً في سبيل تطور النقد"[2].

وهكذا فإنّ ابن قتيبة لا يرى فضلاً للمتقدّم على المتأخر لمجرد أسبقيته، مميّزاً بين معياري الجودة والكثرة، مما يُنبئ عن عمق فهم ابن قتيبة لقضية القدماء والمحدثين على مستوى التنظير النقدي، وعلى مستوى اختياراته للتراجم، ويقول المستعرب الفرنسي لوكونت في ذلك:"وهكذا نجد أن أهمية كتاب (الشعر والشعراء) تكمن في أن ابن قتيبة، خلافاً للاختيارات الشعرية التي سبقته: كـ (المفضليات)، و(الأصمعيات)، وحتى (طبقات فحول الشعراء) للجمحي، لم يكن ليتردّد في أن يفسح المجال واسعاً، في كتابه هذا، لاختيار قِطع كثيرة من الأشعار (المحدثة)، إن لم نقل (المعاصرة) له"[3].

3- تتجلى أهمية صنيع ابن قتيبة على مستوى اختيار الشعراء في عدم تأثير اتجاهاته الدينية أو الاجتماعية أو السياسية على ترجمة بعض الشعراء الذين يخالفونه، وبذلك فقد كان ابن قتيبة متحرراً من الأحكام المسبقة التي لا تنتمي إلى حقل النقد أو الترجمة الشعرية، ويبدو ذلك واضحاً – على سبيل المثال – في إشارته إلى أنّ بشار

---

[1] انظر: المراغي، د.محمود، دراسات في المكتبة العربية وتدوين التراث، ص 213.

[2] نفسه، ص 211.

[3] لوكونت، جيرار، ابن قتيبة الدينوري – أديب الفقهاء وفقيه الأدباء، ترجمة: د.محمود المقداد، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2006 م، ص 652.

بن برد كان متهماً بالزندقة، من دون أن يمنعه ذلك من وصفه بأنه من أشعر المُحدَثين. ويرى الدكتور الطاهر مكي أن كتاب ابن قتيبة على قدر كبير من التنظيم، إذ يضم الكتاب كل موضوع إلى شبيهه، وينقسم إلى تراجم ذات عناوين، أما أسلوبه فقد اتسم بالوضوح، وإيثار الجمل الوجيزة المتوازية، والميل إلى ما هو سهل من المفردات والتراكيب [1].

وقد سجّل النقّاد مجموعة من المآخذ على كتاب ابن قتيبة، ويحتمل بعض هذه المآخذ النقاش و المراجعة، و من أهمها:

1- يناقش الدكتور محمد مندور ما جاء في مقدمة الكتاب على أنه في الشعر والشعراء، فيقول:"وهذا كلام قد يفيد أن المؤلف قد جمع بين التاريخ والنقد، ولكن الواقع بخلاف ذلك، فابن قتيبة لم يتناول النصوص ولا الشعر بنقد فني تطبيقي، وإنما اكتفى بأن عرض في مقدمته لبعض المسائل العامة يحاول أن يضع لها مبادئ، ثم أخذ في سرد سير الشعراء وبعض أشعارهم على غير منهج واضح ولا مبدأ في التأليف"[2]، وينتقد الدكتور مندور طريقة ابن قتيبة في سرد سير الشعراء فيقول:"تاريخ ابن قتيبة قصص ونوادر وأخبار وحكايات، وأما محاولة جمع الشعراء في مدارس وفقاً لمذاهبهم الفنية، وأما محاولة دراسة فنون الأدب كوحدات، وأما محاولة تتبع التيارات المختلفة فهذه الأشياء لم تخطر له على بال"[3]. وينتهي الدكتور مندور إلى أن ابن قتيبة كان تقريرياً في نقده وسرده، فهو يضع المبدأ، ثم لا يُحسن التطبيق والتذوق، وثمة قضيتان في هذا الرأي أو المأخذ:

الأولى في مجال النقد الذي نتفق مع الدكتور مندور أنه لم يكن تطبيقياً بالمعنى العلمي المنهجي للكلمة، ولكنه كان تنظيرياً بامتياز، ولكن لا ينبغي أن نغمط آراء ابن قتيبة النقدية حقها من القيمة، فهو يتحدث عن ضروب الشعر مؤمثلاً لها، كما يعرّج

[1] انظر: مكي، د.الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص 249.

[2] مندور، د.محمد، النقد المنهجي عند العرب، ص 22.

[3] نفسه، ص 27.

على عيوب الشعر باستفاضة، وكذا قضية التكلّف والطبع، وقضية القدماء والمحدثين، وهذا التنظير النقدي يشكّل خطوة متقدمة في تاريخ التأليف النقدي العربي.

والثانية في مجال غياب المنهج عن سرد تراجم الشعراء، وهذه ملاحظة مشتركة بين مجموعة من الباحثين، فإضافة إلى الدكتور مندور، يقول الدكتور السعيد الورقي:"والملاحظ أن ابن قتيبة لم يتبع منهجاً خاصاً في ترتيبه للشعراء، فيُقدّم شعراء خاملين على لامعين، ويُقدّم شعراء على من هم أقدم منهم، ولم يتبع ترتيباً أبجدياً في عرضه لشعرائه"[1]، ويتفق الدكتور الطاهر مكي مع هذا الرأي قائلاً عن ابن قتيبة:"ولم يلتزم بنهج معين يسير عليه في تعريفه بالشعراء"[2]، فابن قتيبة لم يُلزم نفسه بمنهج الطبقات كما فعل ابن سلام، ولم يعتمد معيار الكم للمفاضلة بين الشعراء، ولم يقسمهم بحسب البيئة أوالدين أو غير ذلك، وإنما جاء سرده عفوياً كما أسلفنا، ومع ذلك فإن جهد ابن قتيبة في فرز الشعراء، واستقلال كل شاعر بحيّز معين للتعريف به وبأشعاره، يمكن أن يُعدّ تنظيماً يتجاوز فوضى الاستطراد والتداخل المعرفي التي ميّزت بعض الكتب في ذلك العصر.

2- يرى الدكتور الطاهر مكي أن ابن قتيبة"لا يهتم عادة بتفسير لغويات النصوص الشعرية التي يوردها، ولا بشرحها، وقد يعلّق عليها أحياناً، ينقد بعض ما يرويه، لكن نقده يقوم على التذوق، لا على التحليل والتعليل"[3]، فأحكامه النقدية عامة، وتمهيده لاختياره الأبيات لا يتجاوز قوله: (مما يستجاد من شعره) أو(مما يُعاب عليه من شعره قوله)، ويرى لوكونت أن ابن قتيبة كان منظّراً للشعر،"ولم يكن يفتقر في ذلك إلى شيء من الذوق، غير أن ذوقه هذا كان عصياً على التحليل"[4]، ويمكننا التسليم بغياب الحس النقدي العميق على مستوى التحليل النصي، من دون أن يؤثر ذلك على إقرارنا بجهد

---

[1] الورقي، د.السعيد، في مصادر التراث العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000 م، ص 179.

[2] مكي، د.الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص 246.

[3] نفسه، ص 248.

[4] لوكونت، جيرار، ابن قتيبة الدينوري – أديب الفقهاء وفقيه الأدباء، ص 629.

ابن قتيبة على مستوى الترجمة الشعرية التي استوعبت كمّاً كبيراً من الشعراء وأخبارهم وأشعارهم.

3- تبرز قضية التفاوت الكمّي في تراجم الشعراء عند ابن قتيبة بوصفها إشكالية منهجية في توزيع المادة العلمية، فبعض التراجم تقصر حتى لا تتجاوز اسم الشاعر، يتبعه بيت له من الشعر، كما في تراجم: سحيم بن وثيل، وصخر الغي، وأبو العيال بن أبي عنترة، فيما تشغل ترجمة امرئ القيس – على سبيل المثال – حيزاً كبيراً قياساً بغيره من الشعراء، وقد لاحظ الدكتور مكي ذلك من دون أن يلتمس العذر لابن قتيبة [1]، فالشهرة والكثرة والجودة تفرض هذا التفاوت على المؤلِّف، وتدفعه إلى تخصيص مساحة أكبر للشعراء الفحول. ومن ملاحظات الدكتور مكي على ابن قتيبة أيضاً: غياب الإسناد عن جانب كبير من أخباره، واقتصار بعض الأخبار على الراوي المباشر، كما يأخذ عليه بعض الأخطاء في نسبة الشعر أو نسب الشاعر، على قلتها [2].

4- يشيد الدكتور رجاء عيد بفهم ابن قتيبة لقضية القدماء والمحدثين، وعدم تفضيل المتقدّمين على المتأخرين لأسبقيتهم الزمنية، لكنه يأخذ عليه عدم ربط هذه القضية بقضية التطور الفكري، كما أنه لا يربطها باختلاف الإيقاع الزمني وأثره في تغيّر حركة المجتمع الحضارية واللغوية وما لذلك – وغيره – من أثر في الأسلوب الشعري والتجربة النفسية والحياتية [3]، فابن قتيبة يُلزم الشعراء المحدثين بالسير على منهج القدماء في الشعر، ويقول:"وليس لمتأخِّر الشعراء أن يَخرج عن مذهب المتقدّمين في هذه الأقسام، فيقفَ على منزلٍ عامر، أو يبكي عند مُشَيَّد البنيان، لأن المتقدّمين وقفوا على المنزل الداثر، والرسم العافي. أو يرحلَ على حمارٍ أو بغلٍ ويصفَهما، لأن المتقدّمين رحلوا على الناقة والبعير.."[4]، وهو بذلك يفرض على المتأخرين مذهب

---

[1] انظر: مكي، د.الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص 248.

[2] انظر: نفسه، ص 248 – 249.

[3] انظر: عيد، د.رجاء، التراث النقدي، ص 190.

[4] ابن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، ص 76.

المتقدّمين، وظروف زمنهم وبيئتهم وحياتهم التي لا بد أن تختلف باختلاف العصور، ومن هنا ينتقد الدكتور محمد مندور التناقض بين نظرة ابن قتيبة الثورية إلى قضية القدماء والمحدثين، ومطالبته المحدثين باتباع نهج القدماء [1].

ينهض كتاب ابن قتيبة على الانتقائية من جهة، والموسوعية من جهة أخرى، فالكتاب مصدر واسع لعدد كبير من الشعراء، ومرجع لكثير من النصوص الشعرية وملابساتها، ولكثير من آراء القدماء في الشعر والشعراء، إضافة إلى القيمة النقدية الهامة لمقدمة الكتاب.

- طبقات الشعراء لابن المعتز (296 هـ)

ابن المعتز[2]، هو أبو العباس عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد، من سلالة خلفاء بني العباس، وقد أسهم ذلك في تكوينه الثقافي والمعرفي، فقد كان الخلفاء يخصصون لأبنائهم صفوة العلماء الذين يعملون على تأديبهم وتزويدهم بالعلم والمعرفة، فكان ابن المعتز أديباً بليغاً شاعراً مطبوعاً مخالطاً للعلماء معدوداً في جملتهم، أخذ العلم عن كبار علماء عصره، كالمبرّد وثعلب وغيرهما، وروى عنه أحمد بن سعيد الدمشقي، ومحمد بن يحيى الصولي، وله من التصانيف: كتاب البديع، وكتاب أشعار الملوك، وكتاب الزهر والرياض، وكتاب طبقات الشعراء، وغير ذلك، اتسمت حياته السياسية بالاضطراب، وقُتل بعد أن ثار عسكر الخليفة المقتدر عليه وبايعوا لابن المعتز بالخلافة، ثم عادوا مذعنين للمقتدر، ولم يهنأ ابن المعتز بلقب الخليفة إلا يوماً أوبعض يوم، فتفرق الناس عنه، وقضي عليه خنقاً. وما يهمنا في هذا المجال هو حياته العلمية، وكتابه (طبقات الشعراء).

يُعدّ كتاب ابن المعتز (طبقات الشعراء) من الكتب المهمة في مجال الترجمة الشعرية، وهو يُشكّل مع كتابي ابن سلام وابن قتيبة صورة واضحة للتأليف في هذا

[1] انظر: مندور، د.محمد، النقد المنهجي عند العرب، ص 23 – 26.

[2] انظر ترجمته في: – ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 3، ص 76 – 79.

– الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 11، ص 302 – 307.

الفن خلال القرن الثالث الهجري، ويشتمل الكتاب على مقدمة مختصرة[1]، يذكر فيها ابن المعتز سبب تأليفه للكتاب، فيقول:"... فتأمّلتُ فخطر عليّ الخاطر في بعض الأفكار، أن أذكر في نسخة ما وضعته الشعراء من الأشعار، في مدح الخلفاء والوزراء والأمراء من بني العباس، ليكون مذكوراً عند الناس، متابعاً لما ألفه ابن نجيم قبلي بكتابه المسمى (طبقات الشعراء الثقات)، مستعيناً بالله المسهل الحاجات، وسمّيته (طبقات الشعراء المتكلمين، من الأدباء المتقدمين)"[2].

وهكذا فإن كتاب ابن المعتز يقتصر على تراجم الشعراء المحدثين الذين مدحوا بني العباس، ويرى محقق الكتاب أنّ ابن نجيم المشار إليه في المقدمة هواسم محرّف لابن المنجم هارون بن علي بن يحيى صاحب كتاب (البارع في أخبار الشعراء المولدين) الذي لم يصلنا[3]، ولعل كتاب البارع هومختصر للكتاب المذكور في المقدمة[4]، وما يهمنا هوالإشارة إلى أسبقية كتاب ابن المنجم في ترجمة الشعراء المحدثين، وتمايز ابن المعتز عنه في تخصيص كتابه لمن مدح بني العباس.

ثم يوضّح ابن المعتز منهجه في الكتاب فيقول:"... فنظرت في ذلك أن أَجمعهم في هذا الكتاب، فرأيت الاختصار لأشعارهم عينَ الصواب، ولواقتصيت جميع ما لهم من الأشعار لطال الكتاب، وخرج عن حد القصد، فاختصرت ذلك وذكرت ما كان شاذّاً من دواوينهم، وما لم يذكر في الكتب من أشعارهم"[5].

---

[1] يشكك الباحث عباس إقبال في نسبة هذه المقدمة إلى ابن المعتز، ويوافقه في ذلك محقق الكتاب عبد الستار فرّاج، إلا أن ذلك لا ينفي اشتمالها على معلومات توضّح سبب التأليف والمنهج المتّبع في الكتاب بشكل مختصر. انظر: ابن المعتز، طبقات الشعراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر، ط 3، 1976 م، مقدمة المحقق عبد الستار فراج ص 8، دراسة الباحث عباس إقبال ص 587 – 588.

[2] ابن المعتز، طبقات الشعراء، ص 18.

[3] نفسه، مقدمة المحقق عبد الستار فراج، ص 8.

[4] نستند في هذا الرأي إلى ما ذكره ابن خلكان في ترجمته لهارون ابن المنجم، انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 6، ص 78. وتجدر الإشارة إلى أن كتاب ابن المنجم مذكور في الفهرست باسم (البارع في اختيار الشعراء المحدثين)، انظر: ابن النديم، الفهرست، ص 177.

[5] ابن المعتز، طبقات الشعراء، ص 19.

وهكذا يقوم منهج ابن المعتز على الاختصار أولاً، وانتقاء الأشعار غير المشهورة أوالمنشورة ثانياً، ويبدأ ابن المعتز تراجمه لأخبار ابن هرمة، ثم بشار بن برد، ثم السيد الحميري، وينتهي بأخبار الشواعر، وخاتمتهم فضل الشاعرة، ويبلغ عدد الشعراء المترجم لهم 132 شاعراً وشاعرة،"والكتاب لم يقسمه ابن المعتز إلى طبقات كما فعل ابن سلام، وإنما عدّد الشعراء وحلّل كل ما يتصل بهم وبشعرهم تحليلاً واسعاً، فهو يسير على النمط الذي سار عليه ابن قتيبة مع اختلاف في الاتجاه والغاية"[1].

وتتباين خطة ابن المعتز في تراجم الشعراء، لكنه يبدأ غالباً بذكر اسم الشاعر، ونسبه، وقبيلته، ثم يصفه بما يراه لائقاً به من الناحية الأدبية، وأغلب صفاته تتدرج في إطار الأحكام العامة، كقوله: شاعر مطبوع، أوظريف، أومحكم الشعر، أوغير ذلك، وقد يعمد ابن المعتز إلى ذكر أخبار الشاعر مباشرة، من دون نسبه، فيستعرض شيئاً من أخباره بإسناد قصير، ويورد نماذج من شعره، أغلبها من المقطعات، وهو يعرّج في تراجمه على ذكر بعض الصفات الأخلاقية للشاعر إلى جانب صفاته الأدبية، كقوله في أبي نواس:"وكان مع كثرة أدبه وعلمه خليعاً ماجناً وفتى شاطراً، وهوفي جميع ذلك حلو ظريف، وكان يسحر الناس لظرفه وحلاوته وكثرة ملحه، وكان أسخى الناس، لا يحفظ ماله ولا يمسكه، وكان شديد التعصّب لقحطان على عدنان، وله فيهم أشعارٌ كثيرة، يمدحهم ويهجو أعداءهم"[2]، وكذلك قوله في العباس بن الأحنف:"كان العباس بن الأحنف من بني حنيفة، وكان شاعراً ظريفاً ومفوهاً منطقياً مطبوعاً، وكان يتعاطى الفتوّة على سِتْر وعفّة، وله مع ذلك كرمٌ ومحاسن أخلاق وفضل من نفسه، وكان جواداً لا يُليق درهماً ولا يحبس ما يملك"[3]. ولا نقف على منهج معيّن لترتيب الشعراء في كتاب ابن المعتز، باستثناء فصل الرجال عن النساء.

وتتبدى أهمية كتاب ابن المعتز بالآتي:

---

[1] خفاجي، د.محمد عبد المنعم، ابن المعتز وتراثه في الأدب والنقد والبيان، ص 523.

[2] ابن المعتز، طبقات الشعراء، ص 195.

[3] ابن المعتز، طبقات الشعراء، ص 253.

1- يَقصر ابن المعتز كتابه على شعراء الدولة العباسية حتى عصره، وبذلك فإنه ينزع إلى التخصص بعصر حديث قريب العهد بالمؤلف، على عكس سابقيه، فطبقات الجمحي تختص بشعراء العرب قبل الإسلام، وتنتهي بشعراء صدر الإسلام، أما كتاب ابن قتيبة فيتقاطع مع كتاب ابن المعتز في تراجم 25 شاعراً، وتتسم هذه التراجم لدى ابن قتيبة"بدرجة أقل وضوحاً، وأضعف بياناً مما ذكره ابن المعتز، فإن أخبار ابن المعتز في تراجمه، وطريقته في مختاراته مما وصلنا عنه، تعتبر نادرة تفرد بها"[1]، ويرى الدكتور محمود المراغي أن هذا النوع من الكتب المختصة بعصر معيّن هو عصر المؤلف"أكثر دقة ودراية ومعرفة بالشاعر وشعره، لأن المؤلف يعايشهم أويعاصرهم"[2]، مما يعطينا صورة واضحة عن الحياة الأدبية في العصر العباسي تستند إلى معطيات حديثة بالمعنى الزمني لعصر ابن المعتز.

2- يعتمد ابن المعتز على الإيجاز في ذكر النماذج الشعرية وأخبار الشعراء، وبذلك فإنه يتخفف من الإطناب في ذكر الأخبار والأشعار المعروفة، وهو يقصر اهتمامه على القصائد والأخبار التي انفرد الخاصة بمعرفتها، مكتفياً بالإلماع إلى الأشعار الشائعة، "ولهذا كان كتابه من أعظم المصادر التي لا يستغني عنها مؤرخ أو أديب، ولا نجد في غيره ما اشتمل عليه"[3]، وهو يؤدي بذلك خدمة جليلة لتاريخ الأدب بحفظه لأشعار وأخبار نادرة لا نجدها في كتاب سواه.

3- يشكّل كتاب ابن المعتز مصدراً لتراجم الشعراء في الكتب التي أُلّفت بعده، وعلى الرغم من قلة المؤلفات التي اعتمدت عليه في ترجمة شعرائها لأسباب سياسية تتعلق بخلافته ثم خلعه، فإننا نقف على بعض أهم هذه المؤلفات، فقد ذكره ابن خلكان بوصفه مصدراً له في عدة تراجم، كترجمة مروان بن أبي حفصة[4]، والعكوك علي بن جبلة[5]، كما ذكره الذهبي (سير أعلام النبلاء) في ترجمة مروان بن أبي حفصة[1]، ونقل

---

[1] نفسه، دراسة الباحث عباس إقبال، ص 589.

[2] المراغي، د.محمود، دراسات في المكتبة العربية وتدوين التراث، ص 192.

[3] ابن المعتز، طبقات الشعراء، مقدمة المحقق عبد الستار فراج، ص 5.

[4] انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 5، ص 190.

[5] انظر: نفسه، ج 3، ص 352 – 353.

عنه الأصفهاني (الأغاني) في ترجمته لسديف[2]، وأبي الشيص[3]، وكذلك الصفدي (الوافي بالوفيات) في ترجمة سَكَن جارية محمود الوراق[4]، والكتبي (فوات الوفيات) في ترجمة الفضل بن عبد الصمد الرقاشي[5]، وفضل الشاعرة[6].

4- يغلب المنهج التاريخي الأخباري على المنهج النقدي التحليلي في تراجم ابن المعتز للشعراء، فنراه يسرف - في كثير من الأحيان - في تتبع أخبار الشعراء وحياتهم أكثر مما يهتم بالأحكام النقدية [7]، وهو بذلك يخلص لفكرة الترجمة القائمة على سرد حياة الشاعر وأخباره، فلا يجنح بكتابه نحو النقد بقدر ما يلتزم بعناصر الترجمة الشخصية، وهكذا يحفظ لنا ابن المعتز نتفاً من أخبار الشعراء التي تضيء جوانب مبهمة من حياتهم، وتساعدنا على فهم الشخصية الاجتماعية للشاعر، وانعكاس ذلك على الشخصية الأدبية له، ومن ذلك على سبيل المثال ما لاحظه الباحث عباس إقبال، إذ يقول في ابن المعتز:"كما يحاول أن يميط اللثام عن العلاقات القائمة بين كل شاعر وممدوحه، مفصحاً عن الأسباب التي أدّت إلى قول هذا الشعر"[8]. وفي السياق نفسه يذهب الدكتور مصطفى الشكعة إلى القول:"برغم أن الكتاب كتاب طبقات، إلا أنه لم يهمل الأحداث التاريخية الدقيقة التي ربما لم يلتفت إليها جمهرة المؤرخين، لأنها في نظرهم لم تكن تعني شيئاً خطيراً، ولكنها من وجهة نظر مؤرخ الأدب تعني الكثير، وتشكّل مفاتيح لقضايا كثيراً ما كانت تبدو مغلقة، فهو يؤرخ للأحداث بعامة، والمرتبطة

---

[1] انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 8، ص 480.

[2] انظر: الأصفهاني، أبوالفرج، الأغاني، تحقيق: مصطفى السقا، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1381 هـ - 1961 م، ج 16، ص 136.

[3] انظر: نفسه، ج 16، ص 400.

[4] انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 15، ص 181 - 182.

[5] انظر: الكتبي، صلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط 1، 1973 - 1974 م، ج 3، ص 183 - 185.

[6] انظر: نفسه، ج 3، ص 185 - 186.

[7] انظر: عيد، د.رجاء، التراث النقدي، ص 167.

[8] ابن المعتز، طبقات الشعراء، دراسة الباحث عباس إقبال، ص 585.

بقصائد بعينها بخاصة، كما هو الحال عند الحديث عن سديف وأبي نخيلة الراجز"[1].

وهكذا يشتمل كتاب ابن المعتز على طبيعة الحياة الاجتماعية في زمانه، ويُشكّل مرآة لنمط العلاقات السائدة في المجتمع العباسي، وما يرتبط به من قصص المجون والحب والمساجلات التي كانت تجري بين الشعراء.

5- يتسم أسلوب ابن المعتز في كتابه بالسلاسة والبعد عن التعقيد، وهو يُضمّن كتابه بعض الطرف الأدبية والملح الاجتماعية التي تدفع السأم عن قارئه، وبذلك "لا يغفل ابن المعتز حظ القارئ من طلب المتعة، فيذكر بين الفينة والفينة بعض المُلح والنوادر والطرائف والنكات، مما يريح نفس القارئ، ويشده إليه، ولا يملّه"[2]، لكنه لا يطنب في ذلك إلى حد الإسراف، إذ يحاول تحقيق التوازن بين غايته من الكتاب، وبث عامل التشويق فيه، ومن ذلك ما قاله بعد قصيدة طويلة لأبي الشيص في مجلس المأمون، وما يتصل بها من ملح:"وأشعاره ونوادره وملحه كثيرة جداً، ولكنا لا نخرج من شرط الكتاب، لئلا يمله القارئ إذا طال عليه الفن الواحد، وليحفظ هذه النكت والنوادر والملح، وليستريح من أخبار المتقدمين وأشعارهم فإن هذا شيءٌ قد كثرت رواية الناس له فملّوه، وقد قيل: لكل جديد لذة، والذي يستعمل في زماننا إنما هو أشعار المحدثين وأخبارهم، فمن هاهنا أَخذنا من كل خبر عَيْنَه، ومن كل قلادة حَبَّتَها"[3].

ومن أهم المآخذ على منهجية ابن المعتز في كتابه:

1- يعتمد ابن المعتز في رواية أخباره على طريقة السند حتى عن معاصريه، ويقترب عدد من تلقّى عنهم أخباراً وأثبتها في كتابه الستين عداً، جلّهم من كانوا يقصدون داره، ويسعون إلى مجالسته، ولذا فأغلبهم مجهول، ممن لا تجد لهم ترجمة في كتب الأدب أوالأخبار [4]، وهذا لا ينفي وجود بعض الرواة المشهورين لدى ابن المعتز، ومنهم: المبرد والمدائني ودعبل الخزاعي، أما مصادر ابن المعتز فهي مجهولة

[1] الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص 438.

[2] المراغي، د.محمود، دراسات في المكتبة العربية وتدوين التراث، ص 195.

[3] ابن المعتز، طبقات الشعراء، ص 86.

[4] انظر: ابن المعتز، طبقات الشعراء، مقدمة المحقق عبد الستار فراج، ص 10 – 12.

تماماً، ولذا "من العسير أن نقرر هل اقتبس ابن المعتز من كتب عندما ألّف كتابه أولم يقتبس، فهولا يحدثنا عن مصادره، وكل ما يعرضه بطريق السند والرواية"[1]، وهكذا لا يمكننا الحكم على مادة ابن المعتز في كتابه من حيث أصالتها أو صحتها.

2- يهمل ابن المعتز في كتابه ذكر عدد كبير من الشعراء المعروفين، إما لأنهم لم يمدحوا بني العباس، أو لأسباب أخرى لا تتصل بالقيمة الشعرية لهؤلاء الشعراء، فهو يهمل ابن الرومي لعداوة شخصية معه، ويهمل ديك الجن عبد السلام بن رغبان لشعوبيته، ويهمل يحيى بن زياد الحارثي لزندقته [2]، وهكذا يبتعد ابن المعتز عن الموضوعية والمنهج العلمي في عدم تناوله لهؤلاء الشعراء، على عكس ابن قتيبة الذي التزم الموضوعية في تراجمه وأحكامه بصرف النظر عن الميول الفكرية أو الدينية للشعراء. وقد تجاوز الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي هذا المأخذ في كتابه عن ابن المعتز، إذ يقول: "وقد جمع ابن المعتز فيه الشعراء المخضرمين من طبقة بشار، ثم المحدثين من طبقة أبي نواس وأبي تمام والبحتري، ويكاد لا يترك شاعراً من هؤلاء، وهو استقصاء لا نجد له مثيلاً في أي مصدر أدبي آخر"[3]، وهذا رأي فيه نظر، وشيء من المبالغة، فكتاب الأغاني – على سبيل المثال لا الحصر – يفوق كتاب ابن المعتز في استقصائه وشعرائه وأخباره، وإهمال ابن المعتز بعض الشعراء في كتابه بيّنٌ وواضح.

3- على الرغم من اهتمام ابن المعتز بالناحية التاريخية في كتابه، إلا أنه لم يكن يذكر سنوات ولادة شعرائه أو وفاتهم إلا نادراً، كما أنّ تراجمه لا تخلو من الصبغة الأدبية في الصياغة، إذ يقول في بشار بن برد: "وكان شعره أنقى من الراحة، وأصفى من الزجاجة، وأسلس على اللسان من الماء العذب"[4]، وقد انتبه الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي إلى ذلك، فنراه يقول في كتاب ابن المعتز: "ويشيع فيه الذوق الأدبي في

---

[1] نفسه، دراسة الباحث عباس إقبال، ص 592.

[2] انظر: – الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص 439 – 440.

– المراغي، د.محمود، دراسات في المكتبة العربية وتدوين التراث، ص 193 – 194.

[3] خفاجي، د.محمد عبد المنعم، ابن المعتز وتراثه في الأدب والنقد والبيان، ص 522.

[4] ابن المعتز، طبقات الشعراء، ص 28.

العرض والبحث والنقد والاختيار والترتيب"[1]. وجلّ أحكام ابن المعتز النقدية على الشعراء تتدرج في سياق التعميم، كقوله في بعض الشعراء: شاعر ظريف مطبوع رقيق، من دون أن يفصّل في مصطلحات الظرافة والطبع والرقة.

4- تتسم بعض التراجم لدى ابن المعتز بالمبالغة في الأحكام، كقوله في أبي نواس: "كان أبو نواس آدب الناس وأعرفهم بكل شعر"[2]، وقوله في شعر أبي تمام: "وأكثرُ ما لَهُ جيدٌ، والرديء الذي له إنما هو شيءٌ يستغلق لفظه فقط، فأمّا أن يكون في شعره شيءٌ يخلو من المعاني اللطيفة والمحاسن والبدع الكثيرة فلا"[3]، وينسحب ذلك على معظم أحكامه، فهي أحكام قطعية تعبّر عن ذوق ابن المعتز، وشدة إعجابه بشاعر معيّن، وقد أخذ عليه بعض المتأخرين مبالغته، فقد جاء في الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني في ترجمة أبي الشيص: "فحكى عبد الله بن المعتز أن أبا خالد العامري قال له: مَن أخبرك أنه كان في الدنيا أشعرُ من أبي الشيص فكذّبه، والله لكان الشعرُ عليه أهون من شرب الماء على العطشان، وكان من أوصف الناس للشراب، وأمدحهم للملوك. وهكذا ذكر ابن المعتز، وليس توجد هذه الصفات كما ذَكَر في ديوان شعره، ولا هو بساقط، ولكن هذا سَرَف شديد"[4].

لقد جاء كتاب ابن المعتز ليكمل سلسلة متصلة من المؤلفات التي اختصت بتراجم الشعراء، وقد استطاع هذا الكتاب أن يحتل مكانة مرموقة بين نظرائه في عصره، وشكّل - مع كتابي ابن سلام وابن قتيبة - منهلاً للأشعار والأخبار التي استفادت منها كتب التراجم في العصور اللاحقة.

لقد شكّل التأليف في التراجم الشعرية ملمحاً مهماً من ملامح حركة التأليف عند العرب في القرن الثالث الهجري، و تُعدُّ كتب ابن سلام الجمحي و ابن قتيبة الدينوري وابن المعتز مِن أشهر ما أُلِّف في هذا المجال، و تجلو منهجية هذه الكتب طبيعة

---

[1] خفاجي، د.محمد عبد المنعم، ابن المعتز وتراثه في الأدب والنقد والبيان، ص 522.

[2] ابن المعتز، طبقات الشعراء، ص 194.

[3] نفسه، ص 285 – 286.

[4] الأصفهاني، أبوالفرج، الأغاني، ج 16، ص 400. ولم نعثر على هذه القطعة في كتاب ابن المعتز.

الفكر النقدي و المعرفي و الثقافي في ذلك العصر، و قد خَلُص البحث إلى اتفاق المؤلّفين في بعض القضايا المنهجية، واختلافهم في أخرى.

فقد اتفق ابن سلام و ابن قتيبة في تناول الشعراء المشهورين، لا المغمورين، مع رجحان واضح عندهما في حجم الترجمة لصالح الشعراء الأكثر شهرة، و لا يخلو الكتابان من نظرات نقدية مبثوثة في مقدمة الكتابين و متنيهما، أما تحليل النصوص عندهما فقد جاء سطحياً، إذ اكتفى المؤلّفان بأحكام نقدية عامة، و آراء قصيرة في الشعر و الشعراء، وعلى الرغم من نهوض كتاب ابن المعتز على الاختصار، وغلبة المنهج التاريخي الأخباري على المنهج النقدي التحليلي لديه، إلا أنه كان أكثر توسّعاً من سابقيه في تحليل التراجم و النصوص المختارة، وقد اعتنوا جميعاً بالجوانب الاجتماعية و السياسية و الدينية و الأدبية في سياق الترجمة، مما أسهم في رسم صورة واضحة للمجتمع العربي في العصور التي تناولها المؤلّفون.

و يتبدى الاختلاف بينهم في اقتصار ابن سلام على تراجم الشعراء القدماء، و عناية ابن قتيبة بالشعراء المحدثين في عصره، إضافة إلى القدماء، أما ابن المعتز فقد تناول الشعراء المحدثين الذين مدحوا بني العباس و حسب، كما أن منهج ابن سلام في عرض تراجمه يسير وفق نظام الطبقات، فيما تغيب المنهجية الواضحة عن تسلسل تراجم ابن قتيبة وابن المعتز، و تبرز عناية ابن سلام بالإسناد الطويل في أخباره و مروياته، بخلاف ابن قتيبة الذي يكتفي بإسناد قصير أحياناً، و يغيب الإسناد غالباً عن معظم أخباره الواردة في متن الكتاب، أما أسانيد ابن المعتز فأغلبها من الروايات الشفوية التي تلقّاها من معاصريه.

الباب الثاني – الكتب الأصول في التراجم خلال القرن الرابع الهجري

الفصل الأول – كتب التراجم الموسوعية و المتخصصة

أولاً – كتب التراجم الموسوعية

- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (356 هـ)
- الفهرست لابن النديم (438 هـ)

ثانياً – كتب التراجم المتخصصة

1- تراجم الشعراء

- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي (370 هـ)
- معجم الشعراء للمرزباني (384 هـ)

2- تراجم النحويين

- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (351 هـ)
- أخبار النحويين البصريين للسيرافي (368 هـ)
- طبقات النحويين و اللغويين للزبيدي (379 هـ)

3- تراجم القضاة

- أخبار القضاة لوكيع (306 هـ)
- الولاة والقضاة للكندي (355 هـ)

شهد القرن الرابع الهجري تطوراً كبيراً في مجالات التأليف كافة، و في تأليف كتب التراجم بشكل خاص، ولا سيما من الناحية المنهجية، يقول الدكتور شوقي ضيف في ذلك:"ونشطت في العصر الكتابات التاريخية نشاطاً عظيماً، فمن كتابة في تاريخ السيرة النبوية إلى كتابة في الأحداث الإسلامية والأمم و الدول، وكتابة في المدن، وكتابة في التراجم و الطبقات"[1]فقد دُبّجت في هذا القرن الكتب الأصول في التراجم، و هي الكتب التي استندت إلى الروايات المتواترة و المصنفات القديمة المخطوطة و الأخبار المتفرقة، فجمعت ذلك كله في مؤلفات موسوعية تارة، و تخصصية تارة أخرى، وسيتناول البحث في هذا الفصل منهجية التأليف في هذه الكتب، و دورها في رفد الكتب اللاحقة بالمادة العلمية، باستثناء كتب تراجم المحدّثين التي سيُفرد لها البحث فصلاً مستقلاً لأهميتها التاريخية و المنهجية.

أولاً – كتب التراجم الموسوعية

– الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (356 هـ)

يعد كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني من أهم ما وصل إلينا من كتب التراث العربي، لما اشتملت عليه أجزاؤه العديدة من ألوان الثقافات، وضروب المعارف والفنون، وقد حصلت لهذا الكتاب شهرة واسعة جداً، منذ أن ظهر للناس أواسط القرن الرابع للهجرة، فتسابق العلماء والأدباء إلى قراءته، واعتمد عليه معظم المؤلفين بعده، فكان أهم مصدر من مصادر التأليف في الأدب والنقد والتاريخ والغناء والموسيقى والعمران والحضارة العربية بكافة جوانبها وعصورها منذ الجاهلية وحتى عصر مؤلفه، وما زال المؤلفون والباحثون في عصرنا يعوّلون عليه في كثير مما يكتبون حول هذه الجوانب من دراسات وبحوث.

تُنبئ مادة الكتاب عن منهجيته و أسلوبه في استعراض التراجم و الأخبار، ويذكر الدكتور عز الدين إسماعيل أن أبا الفرج"قد راودته فكرة تصنيف الكتاب على نحو آخر يتفق مع المادة الأساسية في هذا الكتاب وهو الغناء، كأن يكون تصنيف الكتاب على طرائق الغناء أو على طبقات المغنيين في أزمانهم ومراتبهم على نحو ما كان يفعل

---

[1] ضيف، د.شوقي، العصر العباسي الثاني، دار المعارف، مصر، ط 12، 2001 م، ص 157.

النقاد مع الشعراء. لكنه رفض ذلك وفضل أن يكون منهج الكتاب ومحتواه على ما هو عليه"[1].

ويعلل أبو الفرج نفسه اتباعه لهذا المنهج قائلاً:"لعل بعض من يتصفّح ذلك ينكر تركنا تصنيفه أبواباً على طرائق الغناء أو على طبقات المغنيين في أزمانهم ومراتبهم أو على ما غنى به من شعر شاعر. والمانع من ذلك والباعث على ما نحوناه عِللٌ:

منها: أنّا لما جعلنا ابتداءه الثلاثة الأصوات المختارة كان شعراؤها من المتأخرين، وأولهم أبو قطيفة وليس من الشعراء المعدودين ولا الفحول، ثم عمر بن أبي ربيعة، ثم نُصيبٌ. فلما جرى أول الكتاب هذا المجرى ولم يكن ترتيب الشعراء فيه، أُلحق آخره بأوله وجُعِل على حسب ما حضر ذكره. وكذلك سائر المائة الصوت المختارة ؛ فإنها جارية على غير ترتيب الشعراء والمغنّين. وليس المغزى في الكتاب ترتيب الطبقات، وإنما المغزى فيه ما ضُمِّنه من ذكر الأغاني بأخبارها، وليس مما يضر فيها.

ومنها: أن الأغاني قلما يأتي منها شيء ليس فيه اشتراك بين المغنّين في طرائق مختلفة لا يمكن معها ترتيبها على الطرائق ؛ إذ ليس بعض الطرائق ولا بعض المغنّين أولى بنسبة الصوت إليه من الآخر.

ومنها: أن ذلك لو لم يكن كما ذكرنا لم يخل فيها – إذا أتينا بغناء رجل وأخباره وما صنّف إسحاق وغيره – من أن نأتي بكل ما أتى به المصنّفون والرواة منها على كثرة حشوه وقلة فائدته، وفي هذا نقض ما شرطناه من إلغاء الحشو، أو أن نأتي ببعض ذلك فيُنسَب الكتاب إلى قصور عن مدى غيره. وكذلك تجري أخبار الشعراء. فلو أتينا بما غنّي به من شعر شاعر ولم نتجاوزه حتى نفرغ منه، لجرى هذا المجرى، وكان للنفس عنه نَبْوة، وللقلب منه مَلّة. وفي طباع البشر محبة الانتقال من شيء إلى شيء، والاستراحة من معهود إلى مستجد، وكل منْتَقَل إليه أشهى إلى النفس من المنْتَقَل عنه، والمُنْتَظَر أغلب على القلب من الموجود، وإذا كان هذا هكذا، فما رتبناه أحلى وأحسن، ليكون القارئ له بانتقاله من خبر إلى غيره، ومن قصة إلى سواها، ومن أخبار قديمة إلى محدثة، ومليك إلى سوقة، وجدٍّ إلى هزل، أنشط لقراءته، وأشهى لتصفّح فنونه، ولا

---

[1] إسماعيل، د.عز الدين، المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 192 – 193.

سيما والذي ضمّنّاه إياه أحسن جنسه ، وصفو ما أُلّف في بابه، ولباب ما جُمِع في معناه"[1].

إذن، فقد قسم أبو الفرج كتابه بحسب الموضوعات، و اعتمد التنويع و التعدد و الاستطراد في منهجه بشكل عام، وكان ذلك سبباً لكثير من الهفوات التي سنأتي على ذكرها لاحقاً، و يمكننا تحديد أهم الملامح المنهجية في كتاب الأغاني، وهي:

1- يشتمل الكتاب على أخبار و روايات تتدرج ضمن تراجم متنوّعة، و يغلب على الكتاب تراجم الشعراء، غير أنه يضم إلى جانب ذلك تراجم أخرى في الملوك و الأمراء و اللغويين و المؤلّفين و المغنين وغيرهم، وتذكر كتب الأدب مصادر متعددة للكتاب استقى منها أبو الفرج مادته العلمية والأدبية، فقد أشار ابن النديم إلى أن أبا الفرج اعتمد في أكثر مروياته على المخطوطات السابقة، فيقول:".. وأكثر تعويله كان في تصنيفه على الكتب المنسوبة الخطوط، وغيرها من الأصول الجياد"[2]. و من مصادره أيضاً"ما سمعه شفاهاً من عامة المثقفين، أو في ندوات الأدب التي يعقدها الخاصة، أو رواه له شيوخه، أو قرأها في كتاب ونقل منه مباشرة، وفي الأعم الأشمل لا يذكر اسم الكتاب، ولكنه لا يهمل اسم المؤلف، لأهمية ذلك في الثقة بالخبر وتقويمه"[3]. ويذهب الدكتور السعيد الورقي أن"أبا الفرج قد استمد مادة كتابه من المرويات والأخبار عن مصدرين أساسيين هما المؤلفات السابقة والمعاصرة له والشيوخ الذين كانوا يعتمدون على مجهودات السابقين من الرواة"[4].

2- على الرغم من أن الباعث على تأليف الكتاب هو البحث في علم الغناء العربي، إلا أن الكتاب حافلٌ بالتراجم المتنوعة كما أسلفنا، إذ يمزج الأصفهاني بين العلوم و الآداب المختلفة على نحو منهجي موسوعي منظّم، فيورد أخباره و أنسابه و قصصه ضمن تراجم الأعلام، إذ يبدأ بذكر الصوت المختار والشعر المتصل به، ثم

---

[1] الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 2، 1371 هـ – 1952 م، ج 1، المقدمة، ص 3 – 4.

[2] ابن النديم،الفهرست، ص 144.

[3] مكي، د الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص 264.

[4] الورقي، د.السعيد، من مصادر التراث العربي، ص 75.

يستطرد إلى ذكر أشعار أخرى تغنى بها وقيلت في المعنى نفسه، ثم يتحدث عن المناسبة التي قيلت فيها الأشعار وما يرتبط بها من ظروف ذات دلالات اجتماعية أو سياسية، وما يتصل بها كذلك من ذكر الأنساب والسير والأشعار والقصص والنوادر، وما يوضحها من أخبار وتراجم [1].

3- يتميّز منهج أبي الفرج بالدقة المستندة إلى التحرّي و الإسناد، إذ"لم يكن أبو الفرج، على كثرة ما أورده في كتابه، وعلى سعته وشموله، حاطب ليل يدوّن كل شيء، ويكتب كل ما يروى له، وإنما التزم منهجاً نقدياً محدداً إزاء المادة التي تعرض له. فهو يورد أخباره مسندة، ثم لا يقنع بالإسناد، وإنما ينتقد الرواة، ويبين وجه الخطأ أو التناقض في روايتهم، ثم يرجع إلى رأيه"[2]. والملاحظ على أغلب مروياته أنها مؤداة بالألفاظ ذاتها و المعاني التي كانت عليها في الكتب التي نقل عنها أبو الفرج، ويمكننا ملاحظة ذلك بمقابلة مرويات أبي الفرج بما جاء في تاريخ الطبري مثلاً، وإن كان أبو الفرج في بعض الأحيان يذكر الأخبار مختصرة وبألفاظ من عنده، كما كان يشرح الغامض من ألفاظ روايته ومفرداتها فيما يتصل بالشعر، فكان بذلك يستخدم حس الأديب الناقد المتذوق [3].

4- من سمات منهج أبي الفرج كثرة الاستطرادات، فمثلاً إذا كان شاعر أو مغن ممن يترجم له على صلة بخليفة أو أمير أو وزير، ينتقل إلى تلك الشخصية ليترجم لها ويذكر كل ما يعرفه عنها، ثم يعود مرة أخرى إلى شخصية الشاعر أو المغني، وهذا ما أدى إلى زيادة في الكتاب حجماً وضخامة، وقد أشار أبو الفرج إلى ذلك في مقدمته كما أسلفنا، معللاً ذلك بدفع السأم عن القارئ، إذ يحتوي الكتاب بين دفتيه كثيراً من النصوص الأدبية شعراً ونثراً، ولا يفوت أبو الفرج ما قد يصيب القارئ من ملل لو أنه استوفى شعر شاعر يترجم له، ثم يتركه ليستوفي غيره، لذلك كان ينتقل من موضوع إلى آخر ثم يعود بعد ذلك مرة أو مرات عدة للموضوع كي يستوفي جوانبه كلما سنحت

[1] انظر: نفسه، ص 73 – 74.

[2] مكي، د.الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص 263.

[3] انظر: الورقي، د.السعيد، من مصادر التراث العربي، ص 78 – 79.

له الفرصة، دون أن يشعر القارئ بانقطاع مفاجئ أو عَوْد مفاجئ، محققاً ذلك في براعة أعانه عليها علمه وتعدد معارفه ومعلوماته [1].

لقد نال كتاب الأغاني عناية القدماء و المحدثين، إذ يقول ياقوت الحموي في أهمية كتاب الأغاني:"ولعمري إن هذا الكتاب لجليل القَدْر شائع الذكر، جمّ الفوائد عظيم العلم، جامعٌ بين الجد البحت والهزل النحت، وقد تأملت هذا الكتاب وعنيت به وطالعته مراراً وكتبت منه نسخة بخطي في عشر مجلدات، ونقلت منه إلى كتابي الموسوم بـ(أخبار الشعراء) فأكثرت..."[2].

و قد لخّص الدكتور عز الدين إسماعيل أهمية الكتاب بالآتي [3]:

1 – يعد كتاب الأغاني أغنى كتب عصره في أخبار الجاهلية والإسلام وبني أمية، ومعنى هذا أنه احتفظ لنا بمادة لم تكن لتصلنا لو لم يدونها أبو الفرج.

2 – لم يهتم أحد قبل أبي الفرج بدراسة فن الغناء العربي وتاريخ المغنيين منذ أن نشأ هذا الفن عند العرب. فكتاب الأغاني يعد المرجع الأساسي وربما الوحيد لتاريخ الغناء والمغنيين في القرون الثلاثة الأولى.

3 – يعد الأغاني مصدراً للحضارة العربية لا غنى عنه للباحث، بما يحويه من وصف تفصيلي لجوانب الحياة في العصر الذي كان يعيش فيه، واهتمامه بذكر صنوف المأكل والملبس وطرائق الحياة بوجه عام.

4 – يمثل أبو الفرج في أسلوبه القصصي الممتع، تطوراً ملحوظاً في هذا الفن.

5 – لم يكن أبو الفرج في كتابه الأغاني مجرّد ناقل أو راوٍ، بل كان ناقداً ممحصاً، يروي الأخبار بأسانيدها، وذكر اسم من أخذ عنه، ولم يقبل النصوص على علاتها بل كان يمحصها وينسب الكذب والتلفيق لأصحابها.

إن المنهج الذي اتبعه أبو الفرج في تأليف كتاب الأغاني قاده إلى الوقوع في بعض الهفوات التي عُدّت مآخذ على الكتاب، "ومنها كثرة التكرار الذي جاء نتيجة تكرار

[1] للتوسع، انظر: المراغي، د.محمود، دراسات في المكتبة العربية وتدوين التراث، ص 217 – 218.

[2] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 4، ص 1708.

[3] انظر: إسماعيل، د.عز الدين، المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 194.

المناسبة مع الأصوات واضطرار أبي الفرج إلى العودة إلى الكلام عن الشخص أو الموقف في المناسبات المرتبطة بهذه الأصوات. ومنها تبعثر المادة المتصلة بالشعراء وغيرهم حيث عرض أبو الفرج حياة من تناولهم في مناسبات مبعثرة مع الأصوات"[1].

كما يأخذ الدكتور الطاهر أحمد مكي على أبي الفرج اهتمامه بسرد الجوانب الإنسانية الضعيفة في حياة الشعراء، وتركيزه على جانب الخلاعة والمجون في تصرفاتهم، وإهماله الجاد الرزين المعتدل منها. وأنه قصد بكتابه الإمتاع لا التاريخ، فهو يهمل من الأخبار ما ليس جذّاباً حتى ولو كانت فيه فائدة، ويعمد إلى ما هو شائق ومسلّ من القصص والحكايات حتى ولو كان قليل الأهمية [2].

ومن المآخذ أيضاً التخبط و النسيان في بعض المواضع، وقد قال ياقوت الحموي في ذلك:"...وجمعت تراجمه فوجدته يعِد بشيءٍ ولا يفي به في غير موضع منه، كقوله في أخبار أبي العتاهية: (وقد طالت أخباره هاهنا وسنذكر خبره مع عتبة في موضع آخر)، ولم يفعل، وقال في موضع آخر: (أخبار أبي نواس مع جنان إذ كانت سائر أخباره قد تقدّمت)، ولم يتقدم شيء، إلى أشباهٍ لذلك. والأصوات المائة هي تسع وتسعون، وما أظن إلا أن الكتاب قد سقط منه شيء أو يكون النسيان غلب والله أعلم"[3].

غير أن هذه المآخذ التي سجلت على منهج الكتاب ومادته لا تلغي أهميته وقيمته، فهو كنزٌ ثمين يرغب كل طالب علم في اقتنائه والإفادة منه لما حواه من نفائس العلوم والمعارف المتنوعة.

– الفهرست لابن النديم (438 هـ)

يُعدّ كتاب الفهرست لابن النديم من أشهر كتب التراجم في التراث العربي بشكل عام، فقد طبقت شهرته الآفاق، و نهل منه معظم المؤلّفين في علم التراجم على مر العصور، و قد ألّف ابن النديم كتابه خلال القرن الرابع الهجري، إذ يقول في مقدّمته

---

[1] الورقي، د.السعيد، من مصادر التراث العربي، ص 74 – 75.

[2] انظر: مكي، د.الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص 266 – 267.

[3] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 4، ص 1708.

محدداً مادة كتابه و زمانه:"هذا فهرست كتب جميع الأمم، من العرب و العجم، الموجود منها بلغة العرب و قلمها، في أصناف العلوم و أحبار مصنّفيها، و طبقات مؤلّفيها، و أنسابهم و تاريخ مواليدهم، و مبلغ أعمارهم و أوقات وفاتهم، و أماكن بلدانهم و مناقبهم و مثالبهم، منذ ابتداء كل علم اخترع إلى عصرنا هذا، و هو سنة سبع و سبعين و ثلاثمائة للهجرة"[1].

و تُنبئ هذه المقدمة المختصرة عن موسوعية الكتاب، و اشتماله على التراجم المتنوّعة، و يُتّبع ابن النديم منهجاً فريداً في ترتيب تراجمه، فهو يُقسّم كتابه إلى عشر مقالات، تختص كل واحدة منها بفرع من فروع العلم و المعرفة، فيفتتح المقالة بعرض مفصّل لنشأة هذا الفرع و إنجازاته و مذاهبه و تفرعاته و كتبه، ثم ينعطف إلى ترجمة أعلامه، و هكذا فقد اعتمد ابن النديم منهج الترجمة للموضوعات والفنون وذكر الكتب، ومن خلالهما ينفذ إلى الترجمة لكل عالمٍ في فنّه، وكل مؤلِّف في موضوعه.

و يتميّز منهج ابن النديم بالترتيب و التنظيم و التنسيق، و يبدو ذلك واضحاً من عرضه محتويات مقالاته العشر بشكل موجز بعد مقدمته، إذ يُقسّم كل مقالة إلى فنون، و تُعادل المقالةُ البابَ في مناهج التأليف الحديثة، كما يُعادل الفنُّ الفصلَ.

وتضم المقالة الأولى ثلاثة فنون: الأول في وصف لغات الأمم من العرب والعجم ونعوت أقلامها وأنواع خطوطها وأشكال كتاباتها، و الثاني في أسماء كتب الشرائع المنزلة على مذاهب المسلمين و مذاهب أهلها، و الثالث في نعت الكتاب (القرآن الكريم) و أسماء الكتب المصنّفة في علومه و أخبار القرّاء و أسماء رواتهم. و تضم المقالة الثانية ثلاثة فنون أيضاً: الأول في ابتداء النحو و أخبار النحويين البصريين و فصحاء العرب و أسماء كتبهم، و الثاني في أخبار النحويين و اللغويين من الكوفيين و أسماء كتبهم، و الثالث في ذكر قوم من النحويين خلطوا المذهبين و أسماء كتبهم. و يسير الكتاب على هذا المنهج في عرض مادته، فالمقالة الثالثة ثلاثة فنون في الأخبار و الآداب و السير و الأنساب، و المقالة الرابعة فَنّان في الشعر و الشعراء، و المقالة الخامسة خمسة فنون في الكلام و المتكلّمين، و المقالة السادسة ثمانية فنون

[1] ابن النديم، الفهرست، ص 7.

في الفقه و الفقهاء و المحدّثين، و المقالة السابعة ثلاثة فنون في الفلسفة و العلوم القديمة، و المقالة الثامنة ثلاثة فنون في الأسمار و الخرافات و العزائم و السحر و الشعوذة، و المقالة التاسعة فنّان في المذاهب و الاعتقادات، و ينتهي الكتاب بالمقالة العاشرة التي تحتوي على أخبار الكيميائيين و الصنعويين من الفلاسفة القدماء و المحدثين و أسماء كتبهم.

إذن فالكتاب موسوعة مرتّبة على موضوعات العلوم و الفنون، و تأتي تراجم أعلام هذه الموضوعات في أماكنها ضمن كل مقالة، و على الرغم من غزارة مادة الكتاب، إلا أن منهج ابن النديم في عرض مادته يميل إلى الإيجاز، و مخضِ زبدة القول، و التركيز الشديد على المفيد من الأخبار و التراجم، و هذا ما نلحظه من قوله في مقدمة كتابه:"النفوس – أطال الله بقاءك – تشرئب إلى النتائج دون المقدمات، وترتاح إلى الغرض المقصود دون التطويل في العبارات، فلذلك اقتصرنا على هذه الكلمات في صدر كتابنا هذا، إذ كانت دالة على ما قصدناه في تأليفه إن شاء الله"[1]. و يبدو ذلك واضحاً أيضاً من دخوله في موضوعات الكتاب و مقالاته مباشرة، من دون خطب أو مقدمات طويلة، و بذلك فإنه لا يُطيل على القارئ، و يعطيه ما يرغب فيه من نتائج و معلومات من دون استطرادات خارج الموضوع [2].

و يتفاوت حجم التراجم في كتاب ابن النديم، فقد يقتصر بعضها على سطر واحد، كقوله في ترجمة لسان الحمرة:"واسمه وقاء بن الأشعر، و كنيته أبو كلاب، و كان ناسباً، و أشدّ الناس تيهاً و كبراً"[3]، و قد يمتد بعضها لأكثر من صفحة، كترجمة الخليل بن أحمد الفراهيدي [4]، و هو يركّز في تراجمه على أسماء كتب المترجم له، فيعرضها بالاسم و التفصيل، مختصراً في بقية المعلومات الدالة على نسب المترجم و ووفاته و سكنه، و قد حفظ لنا ذلك أسماء الكثير من الكتب التي فُقدت بتواتر السنين،

---

[1] نفسه، ص 7.

[2] انظر: المراغي، د.محمود، دراسات في المكتبة العربية و تدوين التراث، ص 224 – 225.

[3] ابن النديم، الفهرست، ص 118.

[4] انظر: نفسه، ص 65 – 66.

فاكتسب بصنيعه ذاك أهمية بالغة لدى المؤرخين و الباحثين في التراث العربي و الإسلامي.

و هكذا لقي كتاب الفهرست تقريظاً عظيماً يتناسب مع دقة منهجه و طريقة عرضه، و تُرجم إلى أكثر من لغة، كما أشاد الباحثون المعاصرون بابن النديم و منهجه، و منهم الدكتور الطاهر أحمد مكي إذ يقول عنه:"و هو منصفٌ في رواياته، يتحرّى الحق و الحقيقة على قدر اجتهاده و فهمه، فإذا غمض لديه أمر و لم يقتنع به ذكر ذلك صراحة، و إذا نقصت معلوماته في شيء أوكل تمامها لمن يجيئون بعده، و إذا التقى بمادة مكملة بعد فراغه من كتابة الفن أضافها في آخره"[1]، و هذه كلها دلائل على دقة ابن النديم و موضوعيته و أمانته العلمية، و يقول الدكتور مصطفى الشكعة فيه:"و هو في هذا الميدان عالم ثقة، و رائد لكل من جاء بعده على مختلف مدارسهم. و هو بعد ذلك كله مبدع على اختصاره، مفصّل على إيجازه، جمّاع ثقة للأخبار، معرّف بارع بالأعلام و العلماء، صيرفيّ في معرفة الكتب و تصنيفها"[2].

ثانياً – كتب التراجم المتخصصة

1 – تراجم الشعراء

– المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي (370 هـ)

يندرج كتاب المؤتلف و المختلف للحسن بن بشر الآمدي ضمن كتب التراجم التي تعنى بالشعراء، وهو كتاب مبني على التمييز بين أسماء الشعراء و ألقابهم، إذ يقول الآمدي في مقدمة كتابه:"هذا كتاب ذكرت فيه المؤتلف والمختلف والمتقارب في اللفظ والمعنى والمتشابه الحروف في الكتابة من أسماء الشعراء وأسماء آبائهم وأمهاتهم وألقابهم مما يفصل بينه الشكل والنقط واختلاف الأبنية. وإنما ذكرت من الأسماء والألقاب ما كانت له نباهة وغرابة وكان قليلاً في تسميتهم وتلقيبهم وكانوا إذا ذكروه ذكروه مفرداً عن اسم الأب والقبيلة لشهرته. ولم أتعد هذا الجنس لقلة الاشتراك فيه ولأن

---

[1] مكي، د.الطاهر أحمد، دراسة في مصادر الأدب، ص 306.

[2] الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص 547.

الغلط يقع في مثله من شاعر مشهور وممن له مثل ذلك الاسم كثيراً ويجري اللبس فيه على من لم يتمهر في معرفة الشعر والشعراء دائماً"[1].

فالغاية من تأليف الكتاب هي جمع الأسماء المتشابهة للشعراء، و تخصيص كل واحد منهم بترجمة مستقلة تميّزه عن شريكه في الاسم، و قد رتّب الآمدي كتابه على حروف المعجم بحسب أوائل الأسماء، مُقدّماً الأشهر على الأقل شهرة، فيبدأ باب الهمزة المبتدأة بمن اسمه امرؤ القيس، مفتتحاً تراجمه بامرئ القيس بن حجر، ثم يلحقه بتسعة شعراء يشتركون معه بالاسم، ثم ينثني إلى من اسمه الأعشى، مفتتحاً بأعشى بني قيس، ثم يلحقه بستة عشر شاعراً تَسمّى بالأعشى، و هكذا.

و تقتصر الترجمة على اسم الشاعر، و نسبه الطويل، و نماذج من شعره، و نتفٍ من أخباره أو صفاته، و من ذلك على سبيل المثال ترجمة الزبرقان بن بدر، فقد جاء فيها:"و هو حصين بن بدر بن امرئ القيس بن قيس بن خلف بن بهدلة بن عوف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، سيّد في الجاهلية، عظيم القدر في الإسلام، وشاعرٌ محسن، و هو القائل:

تَعدو الذِئابُ عَلى من لا كِلابَ لَهُ	وَتَتَقي مَربَضَ المُستَنفِرِ الحامِي
و إنَّما الناسُ للرحمن أمكـــــــم	أَكائِلُ الطَير أَو حَشوٌ لأرجـــامِ
هُم يَهلَكونَ وَيَبقى كل ما صَنَعـوا	كَأَنَّ قصّتهم خُطَّت بِأَقـــــلامِ
ولَن أُصالِحهُم ما دُمــتُ ذا فَرَسٍ	وَاشتَدَ قَبضاً عَلى السَيلانِ إبهامي"[2]

و هكذا نلاحظ شدة عناية الآمدي بالنسب الطويل للشاعر، فيما تغيب سنوات الوفيات عن متن الترجمة، و نادراً ما تزيد الترجمة عما ذكرنا، كشرح مفردة واردة في بيت شعري [3]، أو وصف قصيدة معيّنة بأنها جيّدة[4]، فالكتاب معنيٌّ بتصنيف المؤتلف والمختلف من أسماء الشعراء أكثر من الوقوف على تفاصيل الترجمة أو النقد الأدبي.

---

[1] الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، المؤتلف و المختلف في أسماء الشعراء، صحّحه و علّق عليه: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1411 هـ – 1991 م، ص 7.

[2] نفسه، ص 163.

[3] انظر: نفسه، ص 240 – 241.

[4] انظر: نفسه، ص 235.

- معجم الشعراء للمرزباني

يتفوّق كتاب (معجم الشعراء) للمرزباني على سابقه من حيث العناية بتفاصيل تراجم الشعراء، و الترجمة لعدد كبير منهم، إذ يقول ابن النديم في كتابه (الفهرست) خلال حديثه عن المرزباني:"كتاب المعجم له، ذكر فيه الشعراء على حروف المعجم، بدأ بمن أول اسمه ألف إلى حرف الياء، و فيه نحو خمسة آلاف اسم، و فيه من شعر كل واحد منهم أبيات فيه يسيرة من مشهور شعره، فيه ألف ورقة"[1]، و قد فُقد جزء كبير من الكتاب، و لم تصلنا إلا نسخة من دون مقدمة، و هي تبدأ بحرف العين، مع ضياع أبواب أخرى بعد باب العين، كأبواب حروف الغين و اللام و النون و الواو، و سيحاول البحث تقصّي منهج المرزباني في ما تبقّى من كتابه.

يبدأ المرزباني تراجمه بذكر اسم الشاعر، و نسبه، و كنيته، ثم يذكر أهم صفاته، و يقرن بعضها بالشواهد الشعرية، كما يعرض أحياناً بعض المواقف المهمة في حياة الشاعر، مختتماً الترجمة بنماذج من أجود شعره. فعلى سبيل المثال، يقول المرزباني في إحدى تراجمه:"عمرو بن نصر القِصافي التميمي، أبو الفيض، بَصري، مدح جماعةً من الخلفاء، أوّلهم الرشيد، و بقي إلى أيام المتوكّل، و قال دعبل: قال القصافي الشعرَ ستين سنة، فلم يُعرف له بيت إلا قوله:

خوصٌ، نواجٍ، إذا صاح الحداةُ بها رأيتَ أرجُلها قُدّامَ أيديها"[2]

ثم يذكر نماذج أخرى من شعر القصافي. و هكذا يميل منهج المرزباني إلى الإيجاز في عرض تراجمه، فغايته الأساسية هي الجمع و الاستيعاب، و لذا فإنه يتخفف من الأخبار الطويلة، و الأبيات الكثيرة، و يقتصر على أهم ما جاء عن الشاعر من صفات و روايات و أشعار.

يُرتّب المرزباني تراجمه على حروف المعجم، و نادراً ما كان يُراعي في ترتيبه الحروف الثواني، و إذا ما اجتمع لديه عدد من الأسماء المتشابهة للشعراء، فإنه يراعي

---

[1] ابن النديم، الفهرست، ص 166.

[2] المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى، معجم الشعراء، تحقيق: د.فاروق اسليم، دار صادر، بيروت، ط 1، 1425 هـ – 2005 م، ص 54.

في ترتيبهم عامل الزمن على الأغلب، فيذكر شاعر العصر الجاهلي أولاً، ثم الإسلامي فالأموي فالعباسي. ويخلو الكتاب – نسبياً – من النظرات النقدية، و هكذا يقصر المرزباني كتابه على الترجمة، فيما يُقدّم آراءه النقدية في كتابه الآخر (الموشّح)، و يُنبئ هذا الفصل المنهجي عن وضوح الغاية لدى المؤلِّف، و سعيه إلى حصر مضمون الكتاب بميدان واحد هو الترجمة.

يشتمل كتاب المرزباني على نواحٍ منهجية مهمة، و يتلخّص أبرزها في الآتي:

1- يتميز كتاب المرزباني بحرص المؤلّف على تحري الدقة في رواية الشعر، و صحة نسبته إلى صاحبه، فنراه يشير في كثير من الأحيان إلى الروايات المتعددة للشعر، كقوله في شعر لعمرو بن شقيق برواية الزبير:"و هي أبياتٌ تُتنازع، و رُويت لحسان بن ثابت، و لغيره"[1]، و قوله في بيت منسوب لعمرو بن الحارث برواية محمد بن داود عن رجاله:"و ذكر المفضّل الضبي أن هذا القول لبعض ولد طيّئ"[2]، مما يدلّ على دقة المرزباني، و أمانته في عرض الروايات المختلفة للشعر.

2- يُترجم المرزباني في كتابه لشعراء مغمورين، و هكذا فإنه يحفظ لنا جزءاً من التراث العربي الشعري لا نجده عند غيره، و قد اعتمدت معظم المؤلفات المختصة بالتراجم على كتاب المرزباني، و نذكر منها على سبيل المثال: معجم الأدباء لياقوت الحموي، و وفيات الأعيان لابن خلكان، و فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي، وسيعرض البحث لذلك في موضعه.

ويُؤخذ على الكتاب بعض المثالب التي لا تنفي أهميته، و من أهمها:

1- يتفاوت حجم الترجمة بين شاعرٍ و آخر في كتاب المرزباني، فقد يُترجم لبعض الشعراء من دون ذكر نماذج شعرية لهم، كما في ترجمة عمارة بن عطية إذ يكتفي بالقول:"لقيه الأصمعي، و أخذ عنه"[3]، و قد تقتصر الترجمة على ذكر صفة واحدة

---

[1] نفسه، ص 57.

[2] نفسه، ص 45.

[3] نفسه، ص 107.

للشاعر، كما في ترجمة عدي بن وداع الأزدي إذ يقول:"الشاعر الأعمى"[1]، و في المقابل فقد تمتد بعض التراجم لصفحات متعددة، كما في ترجمة علي بن العباس بن جورجس الرومي [2]، و لا يُقدّم المرزباني أسباب هذا التفاوت المنهجي في حجم الترجمة، و قد يعود ذلك إلى شهرة الشاعر، أو ذوق المرزباني و إعجابه بالشاعر، أو عدم توافر مادة شعرية بين يديه لشاعر من الشعراء.

2- يُغفل المرزباني ذكر التواريخ في تراجم أغلب الشعراء الذين عرض لهم، و يبدو أنه كان حريصاً على تحديد عصر الشاعر أكثر من حرصه على إثبات تاريخ ميلاده أو وفاته، و كان يكتفي في الأغلب بربطه بشخصية تاريخية بارزة عاشت في عصره، كقوله في ترجمة عمرو بن عبد الملك الورّاق:"شاعرٌ ماجن رشيدي"[3]، و قوله في ترجمة عمرو بن حُوَيّ السكسكي:"كان على عهد الرشيد و المأمون"[4].

3- لاحظ الدكتور السعيد الورقي"أنّ المؤلّف في ترجمته للشعراء كان يُرتّبهم وفقاً لأسمائهم الحقيقية غير المشهورة، غافلاً أسماءهم المشهورة المعروفة، الأمر الذي يجعل الكشف في معجمه لا يخلو من صعوبة للباحث، خاصة و إنه لم يُراعِ الدقة في الترتيب الأبجدي بعد الحرف الأول، مكتفياً بالترتيب وفق الحرف الأول، و تجميع الأسماء المتشابهة إلى بعضها"[5]، و هذا ما يراه الدكتور مصطفى الشكعة عيباً من عيوب الكتاب [6].

والكتاب – على الرغم من ذلك – من أبرز ما أُلّف في تراجم الشعراء خلال القرن الرابع الهجري، وقد غدا مرجعاً لكثير من أسماء الشعراء المغمورين على وجه الخصوص.

---

[1] نفسه، ص 115.

[2] انظر: نفسه، ص 183 – 185.

[3] نفسه، ص 50.

[4] نفسه، ص 51.

[5] الورقي، د.السعيد، في مصادر التراث العربي، ص 193.

[6] انظر: الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص 443 – 444.

2- تراجم النحويين

- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (351 هـ)

ينهض كتاب مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي على ذكر علماء النحو و منازلهم و رواياتهم، منذ نشأة علم النحو إلى ظهور مدرسة بغداد النحوية، مروراً بمدرستي البصرة و الكوفة، و هكذا فإن منهجيةَ أبي الطيب في الترتيب منهجيةٌ زمنية، أما مادة الكتاب فهي تتسلسل وفق الآتي:

يبدأ أبو الطيب كتابه بمقدمة يُبيّن فيها أسباب تأليف الكتاب، و من أهمها: كثرة الأدعياء و الدخلاء على علم النحو، و الجهل بأحوال علمائه و مراتبهم، و الخلط بين أسمائهم، و غير ذلك من قضايا استوجبت تصنيف هذا الكتاب لتوثيق تراجم العلماء النحويين و مراتبهم [1]، ثم يتحدث أبو الطيب عن أول ظهور اللحن في الكلام، و نشأة علم النحو على يد أبي الأسود الدؤلي الذي أخذ ذلك عن الإمام علي (رضي الله عنه)، و يبدأ أبو الطيب تراجمه بأبي الأسود الدؤلي، و ينتهي عند ابن قسطنطين، لتبلغ تراجمه نحو سبعين ترجمة.

و يقوم منهج أبي الطيب في الترجمة على ذكر الاسم و الكنية، و شيوخ النحوي و أخباره، و بعض صفاته، و تنتهي بتحديد سنة وفاته، و تتفاوت التراجم طولاً و قصراً، فترجمة أبي عمرو بن العلاء تمتد على صفحات متعددة، و فيها كثير من القضايا اللغوية التي انبرى لها أبو عمرو، و آراء العلماء فيه، و غير ذلك [2]، أما ترجمة تلميذه عيسى بن عمر الثقفي فهي قصيرة، و خالية من القضايا اللغوية، و تقتصر على الاسم و الكنية و بعض الصفات و سنة الوفاة [3].

و يتميّز كتاب أبي الطيب بعقد الصلة بين العالم النحوي و تلاميذه، فهو يُترجم للعالم، ثم يُتبعه بترجمة مَن أخذ العلم عنه، مع العناية بالسند في ذكر الأخبار

---

[1] انظر: اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي الحلبي، مراتب النحويين، حققه و علّق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1375 هـ - 1955 م، ص 1 – 4.

[2] انظر: نفسه، ص 13 – 20.

[3] انظر: نفسه، ص 21.

المتواترة، و جلّها في اللغة، و قد يورد أبو الطيب بعض الصفات الخلقية للنحوي، كقوله في ترجمة الأخفش: "و كان أجلعَ، فيما أخبرنا به مشايخنا عن أبي حاتم، و الأجلع: الذي لا تنطبق شفتهُ"[1]، كما يُنزل المترجَم منزلته بحسب علمه و مؤلفاته و آراء المتقدّمين به، فحمّاد الراوية – في رأي البصريين – غير ثقة و لا مأمون [2]، و كيسان كان مغفّلاً [3]، أما الكسائي فهو عالم أهل الكوفة و إمامهم [4]، و أبو حاتم السجستاني في نهاية الثقة و الإتقان و النهوض باللغة و القرآن [5]، و في الحالتين يُبيّن أبو الطيب السبب في ذلك.

و هكذا يشتمل كتاب أبي الطيب على معظم تراجم النحويين الأوائل، أما إغفاله لبعض التراجم فيعلله بقوله: "و ما أخللنا بذكر أحد إلا لسبب: إما لأنه ليس بإمام و لا معوّل عليه، و إما لأنه لم يخرج من تلامذته أحد يحيي ذكره، و لا من تأليفه شيء يلزم الناس نشره"[6]. و على الرغم من اشتمال الكتاب على بعض القضايا النحوية، إلا أنه لم يتعمّق في تفصيل ذلك، كما لم يعرض باستفاضة للخلاف بين مدرستي البصرة و الكوفة، فمنهجه قائم على الالتزام بالترجمة من دون التوسّع في ذكر المسائل النحوية.

– أخبار النحويين البصريين للسيرافي (368 هـ)

يختص السيرافي في كتابه (أخبار النحويين البصريين) بعلماء أهل البصرة في النحو، فيسوق أخبارهم ضمن تراجم تشتمل على أسماء النحاة و أخبارهم و شيوخهم و علومهم، و هذا ما يذكره السيرافي في تقديمه الموجز للكتاب، إذ يقول :"كتاب فيه ذكر مشاهير النحويين، و طَرَف من أخبارهم، و ذكر أخذ بعضهم عن بعض، و السابق

---

[1] نفسه، ص 68.

[2] انظر: نفسه، ص 72.

[3] انظر: نفسه، ص 85.

[4] انظر: نفسه، ص 74.

[5] انظر: نفسه، ص 80.

[6] نفسه، ص 98.

منهم إلى علم النحو"[1]، و بذلك يحدد السيرافي أسس الترجمة لديه، فهي تقوم على معيار شهرة النحاة، و عرض بعض أخبارهم، و تسلسلهم في الأخذ عن بعضهم.

إذن، فقد راعى السيرافي تسلسل العلماء في علم النحو، و بنى كتابه على هذا الأساس، فهو يبدأ بقضية اختلاف الناس في أوّل من رسم علم النحو، مفتتحاً تراجمه بأبي الأسود الدؤلي، ثم يستعرض السيرافي تراجم بقية العلماء بالترتيب القائم على ذكر تلاميذ كل شيخ بعد ترجمته له، فهو يُترجم – على سبيل المثال – لسيبويه بعد ترجمته للخليل بن أحمد، و هو أستاذه، و يونس بن حبيب و عيسى بن عمر، و قد أخذ النحو عنهما أيضاً، ثم يُلحق ترجمة سيبويه بتراجم تلاميذه، كالأخفش و قطرب [2].

أما تفاصيل الترجمة فهي تشتمل على الاسم و النسب و المنزلة العلمية و الأخبار الدالة على علم النحوي و فضله، و قد يذكر السيرافي مؤلفات المترجَم له في النحو، كما في ترجمة عيسى بن عمر، إذ يقول:"و لعيسى كتابان في النحو، سمّى أحدهما الجامع، و الآخر المكْمَل"[3]، كما يذكر تواريخ الوفيات أحياناً [4]، و يعتني بالإسناد في رواية الأخبار، و الكتاب – على صغر حجمه – غنيٌّ بالأخبار و الشواهد الشعرية، و هو يحفظ لنا زبدة ما وصل إليه تراث العرب في النحو و قضاياه، وصولاً إلى عصر المبرّد و أبي حاتم السجستاني.

– طبقات النحويين و اللغويين للزبيدي (379 هـ)

يُعدّ كتاب (طبقات النحويين و اللغويين) للزبيدي من كتب التراجم التي تكشف عن التطور المنهجي الذي وصل إليه علماء القرن الرابع الهجري في الأندلس، كما في المشرق، فالكتاب مبني على الطبقات و المدارس النحوية، و يَفصل الزبيدي فيه بين النحويين و اللغويين في مدرستي البصرة و الكوفة، معتمداً على المعيار المكاني بشكل

---

[1] السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط 1، 1374 هـ – 1955 م، ص 10.

[2] انظر: نفسه، ص 37 و ما بعدها.

[3] نفسه، ص 25.

[4] انظر، على سبيل المثال: نفسه، ص 37، و فيها وفيات سيبويه و يونس بن حبيب و أبي زيد النحوي.

أساسي في تصنيف الطبقات و التراجم، من دون أن يلتزم بتوحيد عدد التراجم ضمن الطبقة الواحدة، و بالوقوف على مادة الكتاب العلمية تتضح منهجيته بشكل أكبر.

يبدأ الكتاب بمقدمة المؤلِّف التي يُبيّن فيها أسباب التأليف، إذ يقول، بعد الحديث عن أهمية علم النحو و نشأته:"... و أن أمير المؤمنين الحَكَم المستنصر بالله – رضي الله عنه – لما اختصّه الله به، و منحه الفضيلة فيه، من العناية بضروب العلم، و الإحاطة بصنوف الفنون، أمرني بتأليف كتاب يشتمل على ذكر مَن سلف من النحويين و اللغويين في صدر الإسلام، ثم مَن تلاهم من بعد إلى هلم جرّاً، إلى زماننا هذا، و أن أطبِّقهم على أزمانهم و بلادهم، بحسب مذاهبهم في العلم و مراتبهم، و أذكر مع ذلك موالدهم و أسنانهم و مدد أعمارهم و تاريخ وفاتهم على قدر الإمكان في ذلك، و بحسب الإدراك له، و أجلُبُ جملة من نتف أخبارهم، و تاريخ وفاتهم، و الحكايات المتضمنة لفضائلهم، المشتملة على محاسنهم، ليكون ذلك شكراً لجميل سعيهم، و حميد مقامهم"[1]. و هكذا يُجمل الزبيدي منهجه في الكتاب، و عمله فيه.

و من الملاحظ التزام الزبيدي بما ذكره في مقدمته، فهو يبدأ بذكر طبقات النحويين البصريين، "لتقدّمهم في علم العربية، و سبقهم إلى التأليف فيها"[2]، موزّعاً إياهم على عشر طبقات، تضم كل واحدة منها نفراً من العلماء الذين عاصروا بعضهم، من الأقدم إلى الأحدث، و قد تختص بعض الطبقات بتلاميذ عالم معيّن، كالطبقة التاسعة في أصحاب أبي العباس المبرّد، و ينطبق المنهج نفسه على طبقات النحويين الكوفيين الذين يتوزعون على ست طبقات، و الطبقة السادسة – مثلاً – في أصحاب ثعلب، ثم ينعطف الزبيدي إلى طبقات اللغويين البصريين، و هي سبع طبقات، فطبقات اللغويين الكوفيين، و هي خمس طبقات، ثم يغيب الفصل بين النحويين و اللغويين في بقية الكتاب، إذ يُجمل الزبيدي طبقات النحويين و اللغويين المصريين معاً، و هي ثلاث، فالقرويين، و هي أربع، فالأندلسيين، و هي أوسع الطبقات و أغزرها، و عدّتها ست طبقات.

---

[1] الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، طبقات النحويين و اللغويين، ص 17.

[2] نفسه، ص 18.

أما طريقة الزبيدي في الترجمة فلا تخرج أيضاً عما شرطه في مقدمته، من حيث اهتمامه بالاسم و النسب، و شيوخ المترجَم له و تلاميذه، و علمه و أخباره، لكنه يستفيض في مواضع، و يختصر في أخرى، إذ تتفاوت مواد الترجمة ضمن الطبقة الواحدة من ناحية الحجم، بحسب شهرة المترجَم له و علمه، كما تغيب سنوات الوفاة و الأخبار عن بعض التراجم.

فالطبقة الثانية من النحويين البصريين – على سبيل المثال – تضم تراجم أربعة نحويين، و هي تبدأ بترجمة نصر بن عاصم الليثي التي تضم – إلى جانب الاسم و النسب – خبراً مسنداً في قراءة نصر، و شهادة الزهري بعلمه، و ذكر ابن سلام أن نصر بن عاصم أخذ عن يحيى بن يعمر[1]. ثم تأتي ترجمة يحيى بن يعمر الطويلة، إذ تضم اسم النحوي و نسبه و قبيلته و شيوخه و تلاميذه، كما تضم خبرين ليحيى مع الحجاج، و ثلاثة أخبار أخرى تنبئ كلها عن سعة علم يحيى في اللغة و النحو، كما تضم شهادات العلماء فيه منسوبة إلى علماء أجلاء، كأبي حاتم و ابن دريد و الأصمعي و عيسى بن عمر، و تنتهي الترجمة بقول الزبيدي: "و روى خالد الحذّاء قال: كان لابن سيرين مصحف منقوط، نقطه يحيى بن يعمر. و توفي سنة تسع و عشرين و مائة"[2]. ثم تأتي ترجمة عنبسة الفيل التي تقتصر على ذكر الاسم و النسب، و أنه أخذ عن أبي الأسود، و بيت للفرزدق يهجوه فيه. و كذلك ترجمة ميمون الأقرن التي تضم سطراً واحداً يقول الزبيدي فيه: "هو ميمون الأقرن. أخذ أيضاً عن أبي الأسود، و يُقال عن عنبسة الفيل"[3].

و تسير بقية الطبقات على المنهج نفسه، إذ تطول ترجمة أبي عمرو بن العلاء و عيسى بن عمر في الطبقة الرابعة من النحويين البصريين قياساً بأقرانهما في الطبقة نفسها، و هم: أبو سفيان بن العلاء، و الأخفش الكبير، و مسلمة بن عبد الله، و بكر بن حبيب السهمي، مما يؤكد ارتباط طول الترجمة بشهرة النحوي و سعة علمه، و هذا

---

[1] انظر: نفسه، ص 27.

[2] نفسه، ص 29.

[3] نفسه، ص 30.

ما نلحظه في بقية الطبقات، إذ تزخر بعض التراجم بالشواهد الشعرية و القضايا اللغوية، كترجمة الخليل بن أحمد الفراهيدي [1]، و سيبويه [2]، و غيرهما من النحاة المشهورين.

يتميّز منهج الزبيدي في كتابه بالوضوح المعياري، و الالتزام بمحددات المنهج الذي سار عليه، و هذا يعني أن التأليف المنهجي في الأندلس خلال القرن الرابع لا يقل شأناً عن نظيره المشرقي من حيث الدقة و التقسيم و التبويب و الوضوح. و من الملاحظ اعتماد الزبيدي على المصادر المشرقية في كتابه، إذ تتفق معظم الروايات و الأخبار الواردة في الكتاب مع ما ورد في كتاب السيرافي على سبيل المثال [3].

3 – تراجم القضاة

– أخبار القضاة لوكيع (306 هـ)

يُعدّ كتاب (أخبار القضاة) للإمام محمد بن خلف الملقّب بوكيع من أقدم ما وصلنا في أخبار القضاة، و هو يضم تراجم القضاة في جميع الأمصار الإسلامية خلال القرون الهجرية الثلاثة الأولى، إذ يقول وكيع في مقدمة كتابه: "و قد جمعتُ كتاباً في أخبار قضاة الأمصار من عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم إلى زماننا هذا، على قدر ما انتهى إليّ من أخبارهم، و أحكامهم، و مذاهبهم في ولايتهم، و معرفة أنسابهم و قبائلهم و طرائقهم، و مَن روى الحديث منهم ذكرتُ من حديثه طرفاً، فإن كان مكثراً مشهوراً استغنيتُ بشهرته عن ذكر حديثه و روايته، كعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، و هو أجلّ القضاة"[4].

و يقوم منهج وكيع في ترتيب قضاته على الأسبقية الزمنية في البداية، فهو يُترجم أولاً للقضاة في عهد الرسول (ص)، ثم يأتي على ذكر قضاة أبي بكر و عمر و عثمان و علي رضي الله عنهم، ثم ينعطف وكيع بمنهجه ليُترجم للقضاة بحسب

---

[1] انظر: نفسه، ص 47 – 51.

[2] انظر: نفسه، ص 66 – 72.

[3] انظر على سبيل المثال: ترجمة نصر بن عاصم، و يحيى بن يعمر، و غيرهما.

[4] وكيع، أبو بكر محمد بن خلف الضبي البغدادي، أخبار القضاة، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط 1، 1366 هـ – 1947 م، ج 1، ص 4 – 5.

الأمصار، مبتدئاً بالمدينة و مكة و الطائف، فالبصرة و الكوفة، فالشام و فلسطين و أفريقية و الأندلس، ليعود إلى حران و الموصل، ثم مصر، فبغداد و واسط و الأهواز، و هكذا يختلط المعيار الزماني بالمكاني في ترتيب التراجم.

أما منهج وكيع داخل الترجمة فهو يسير وفق ما ذكره في مقدمته، و تتميّز تراجم الكتاب بالطول، لاشتمالها على الأحاديث و الأخبار و القضايا، مع العناية بالإسناد، و من نماذج ذلك ما جاء في ترجمة عبد العزيز بن المطلب، إذ تبدأ الترجمة بالقول: "عَزَلَ أبو جعفر زياد بن عبيد الله الحارثي سنة إحدى و أربعين و مائة، و استعمل على المدينة محمد بن خالد بن عبد الله القسري، و استقضى عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي، قال أبو بكر: و كان عبد العزيز بن المطلب من جلّة قريش، و ذوي أقدارهم"[1]. ثم يورد وكيع حديثاً لمالك بن أنس عن عبد العزيز بن المطلب للدلالة على مقداره، فمالك أسنّ منه ومع ذلك فهو يروي عنه، كما يعدد وكيع مجموعة من المحدّثين عن عبد العزيز، واصفاً حديثه بالمقبول، ثم يذكر وكيع أخباراً مسندة عن عبد العزيز: خبران من مجلس قضائه في حلمه و صفحه عن المسيء له، و خبرٌ في مساعدته للناس، و خبرٌ مقرون بشعر عن خطبته إلى بني عامر، و خبرٌ عن جفوة بينه و بين مالك بن أنس، و غيرها من الأخبار، ثم يتحدث وكيع عن علّة في عين عبد العزيز، إذ كان يطرف بها دائماً، و يورد شعراً له، و شعراً لغيره يمدحه فيه، و تنتهي الترجمة بذكر مَن خلف عبد العزيز على قضاء المدينة.

لقد كانت تراجم وكيع غنيّة بالأخبار و المرويات، و هو يحاول الإلمام بأكبر قدر منها، لتعطي الترجمة صورة واضحة عن القاضي المُترجم له، إضافة إلى الصورة التي ينقلها عن عصره و مجتمعه، فجاء كتابه منهجياً إلى حد ما في طريقة عرضه، و غنياً في مضمونه.

- الولاة والقضاة للكندي (355 هـ)

ألّف أبو عمر محمد بن يوسف الكندي المصري (355 هـ) كتاب الولاة و كتاب القضاة ضمن المجال نفسه، ففي القسم الأول يُسلسل الكندي ولاة مصر منذ فُتحت

---

[1] نفسه، ج 1، ص 202.

وحتى زمان المؤلّف، و بذلك فإنه يعتمد المعيار الزمني في ترتيب تراجمه، ثم يتّبع المنهج نفسه في القسم الثاني، إذ يُترجم للقضاة بحسب الأسبقية الزمنية، و يعتني الكندي في تراجمه بسنوات الولاية و الوفيات عناية شديدة، كما يعتني بالأسانيد المروية، كقوله في ترجمة القاضي عِياض بن عبيد الله الأزدي:"ثم وليَ القضاء بها عياض بن عبيد الله الأزدي من قِبل قُرّة بن شَريك في جمادى الأولى سنة ثلاث و تسعين، فوليها إلى أن صُرفَ عنها في رجب سنة سبع و تسعين، وليها أربع سنين. حدّثني بذلك يحيى بن خلف، عن أبيه، عن جدّه"[1].

و الكتاب غنيٌّ بالقضايا التي نظر فيها القضاة، و أحكامهم و أخبارهم، فكان الكندي يُطيل في الترجمة بحسب الأخبار المتواترة عن القاضي، كترجمة القاضي محمد بن أبي الليث الخوارزمي، ففيها تاريخ تولّيه القضاء، و البحث في اسمه و كنية أبيه، و قضيته مع هارون بن عبد الله، ثم ذكرٌ لأمر محنة خلق القرآن، و اختلاف المحاسبة عليها بين زمن المعتصم و زمن الواثق، و التنافر بين المذاهب، و موقف محمد بن أبي الليث من ذلك، ثم يورد الكندي قصيدة للحسين بن عبد السلام في مدح القاضي محمد، و أخرى لإسماعيل بن إسحاق، و يأتي بعد ذلك ذكرٌ لقضية يونس بن عبد الأعلى، وقضية ابن القطاس، و اعتماد القاضي على الشهود في حكمه عليهما، و آراء الناس في عدم عدالة هؤلاء الشهود، و تطول الترجمة بعد ذلك كثيراً [2]، مما يدل على اهتمام الكندي بالتفاصيل المسندة إلى الروايات المتواترة.

و من منهج الكندي في كتابه ذكر مثالب القاضي أو محاسنه صراحة، و كان يُسند الصفات التي يصف بها القاضي إلى أصحابها، فمن المثالب ما نقله في ترجمة يحيى بن ميمون الحضرمي من قول المفضّل بن فضالة فيه:"بئس القاضي"[3]، موضحاً بعض أسباب ذلك، و منها أنّ كتّاب القاضي كانوا لا يكتبون قضية إلا برشوة، و كان ابن

---

[1] الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب المصري، كتاب الولاة و كتاب القضاة، تحقيق: محمد حسن إسماعيل و أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1424 هـ – 2003 م، ص 241.

[2] انظر: نفسه، ص 321 – 333.

[3] نفسه، ص 247.

ميمون يعلم بذلك، و لا يعزلهم [1]، و من المحاسن ما نقله في ترجمة خير بن نعيم بالإسناد إلى سلسلة من الرواة:"... كان يزيد بن أبي حبيب يقول: ما أدركتُ من قضاة مصر أحداً أفقه من خير بن نعيم"[2]، و من أمانته و اعتداله في النقل ما جاء في ترجمة غوث بن سليمان الحضرمي مسنداً:"لم يكن غوث بن سليمان بالفقيه، لكنه كان أعلم الناس بمعاني القضاء و سياسته، فكان أمره من أحسن شيء، و كان هَوْناً"[3].

و هكذا يخطو الكندي خطوة منهجية متقدمة في كتابه، ملتزماً الدقّة في التواريخ والإسناد، و متوسّعاً في الأحكام و القضايا، و مُرتباً تراجمه على التتابع الزمني، حتى أنه يذكر القاضي مرتين إذا أُعيد تكليفه بالقضاء بعد فاصل زمني معيّن، كما في ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن بن حجيرة [4]، و غيره، ليسرد تحت كل ترجمة القضايا و الأخبار التي تتصل بفترة الولاية الأولى أو الثانية.

---

[1] انظر: نفسه، ص 247.

[2] نفسه، ص 253.

[3] نفسه، ص 258.

[4] انظر: نفسه، ص 240 – 241.

الفصل الثاني – كتب التراجم في الصحابة و المحدّثين

أولاً – كتب الأسماء و الكنى

– أسامي مَن روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح لابن عدي الجرجاني (365 هـ)

– ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم للدارقطني (385 هـ)

– الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد للكلاباذي (398 هـ)

– المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي للإسماعيلي (371 هـ)

– معجم الشيوخ لابن جُميع الغساني (402 هـ)

– تاريخ مولد العلماء ووفياتهم للربعي (379 هـ)

– مؤلفات أبي الفتح الأزدي الموصلي (374 هـ)

– فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده العبدي (395 هـ)

ثانياً – كتب الجرح و التعديل

– كتاب الثقات لابن حِبّان البستي (354 هـ)

– الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني (365 هـ)

– الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (327 هـ)

– مؤلفات ابن شاهين (385 هـ)

– (الضعفاء والمتروكون) للدارقطني (385 هـ)

ثالثاً – كتب المعاجم و الأخبار

– معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (317 هـ)

– معجم الصحابة لابن قانع (351 هـ)

– معرفة الصحابة لابن منده العبدي (395 هـ)

يُعدّ التأليف في تراجم الصحابة و المحدثين امتداداً طبيعياً للتأليف في السيرة النبوية الشريفة و علوم الحديث، وقد تطوّرت حركة التأليف في هذا الفن خلال القرن الرابع الهجري بشكل كبير، فبرزت الملامح المنهجية التي تعنى بطريقة عرض التراجم و ترتيبها، و ظهرت الكتب الأصول التي جمعت المرويات و المدونات بشكل منهجي، و صارت مرجعاً للكتب اللاحقة، ويهدف هذا الفصل إلى دراسة حركة التأليف في تراجم الصحابة المحدّثين، فيستعرض أهم أنواع الكتب المؤلفّة في هذا المجال، تبعاً لتصنيفها بحسب مواضيعها، وهي: كتب الأسماء والكنى، وكتب الجرح والتعديل، وكتب المعاجم والأخبار.

وقد وقف البحث على نماذج متعددة لهذه الكتب بأنواعها الثلاثة، مبيّناً مناهجها الدقيقة، ومتونها الغنية، ودورها في رفد المكتبة العربية بمؤلفات نفيسة ذات منهجية واضحة ومحددة، محاولاً تحديد أهم السمات المنهجية التي تميّز بها هذا النوع من التأليف.

أولاً – كتب الأسماء والكنى

اعتنى بعض العلماء في القرن الرابع الهجري بجمع أسماء الرواة في مؤلَّف واحد على سبيل التوثيق، والحماية من الوهم والالتباس، وتتميز هذه الكتب – مثل سابقاتها في القرن الثالث – بغياب التفاصيل عن متونها، واختصاصها بسرد الأسماء من دون الخوض في علوم الحديث الشريف. وتتجه كتب الأسماء والكنى في القرن الرابع الهجري إلى التخصص والتوسع في عرض موادها.

– ففي مجال التخصص، نرى في بعض هذه الكتب تراجم شيوخ راوٍ بعينه، كالكتب التي اختصت بتراجم شيوخ البخاري، ومنها كتاب **(أسامي مَن روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح)**، لابن عدي الجرجاني (365 هـ)، إذ يبدأ الكتاب بذكر ترجمة البخاري، مستعرضاً نسبه ومولده وصفاته ومناقبه ووفاته، ثم ينعطف ابن عدي إلى ترجمة شيوخ البخاري، فيقول في مقدمة كتابه:"ذكر أسامي مَن روى عنه محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذَكَرَهم في جامعه الصحيح على حروف المعجم، وأنسابهم وبلدانهم، وما انتهى إلينا من

أخبار المشهورين منهم، ومعرفتهم وعلمهم وزهدهم"[1]، ويلتزم ابن عدي بهذا المنهج في الترجمة، فهو يذكر اسم المترجَم، ونسبه القصير، ثم ينسبه إلى قبيلته أو مصره، ونادراً ما يُعرّج على بعض أخباره مقتصراً في ذلك على المشهورين، كما في ترجمته لأحمد بن صالح المصري المعروف بابن الطبري[2]، وسليمان بن حرب البصري ذاكراً إنه كان يغسل الموتى[3]، ولا يخلو الكتاب من آراء ابن عدي في الشيوخ من حيث توثيقهم على قلّتها، وهو مرتّبٌ على حروف المعجم من دون مراعاة الحرف الثاني من الاسم.

– وللدارقطني (385 هـ) كتاب شبيهٌ بكتاب ابن عدي، واسمه يُنبئ عن مضمونه **(ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم)**، إذ يجمع الدارقطني فيه أسماء من روى عنهم البخاري في كتابه، مُرتّباً إياهم على حروف المعجم، ويختلف كتاب الدارقطني عن سابقه من حيث اقتصاره على الثقات، وخلوّه التام من التفاصيل، فهو يسرد أسماء الشيوخ بنسبهم القصير فقط، ويُلحق بالكتاب باباً لمن يُعرف بكنيته[4]، وباباً آخر في من ذكره البخاري اعتباراً بحديثه وروايته أو مقروناً مع غيره[5]، ويزيد الدارقطني على ابن عدي في ذكر شيوخ مسلم بعد ذكره لشيوخ البخاري، ويضم هذا القسم باباً للنساء في آخره[6]، في حين يوزّع الدارقطني أسماء النساء على حروفهم في القسم الخاص بالبخاري.

– وعلى المنوال نفسه، ينسج الكلاباذي (398 هـ) كتابه **(الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد)** في تراجم رجال صحيح البخاري، ويقوم منهجه على ترتيب

---

[1] ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد عبد الله، أسامي مَن روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح، تحقيق: د.عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط 1، 1414 هـ – 1994 م، ص 47.

[2] انظر: نفسه، ص 70.

[3] انظر: نفسه، ص 135 – 136.

[4] انظر: الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط 1، 1406 هـ – 1985 م، ج 1، ص 425.

[5] انظر: نفسه، ج 1، ص 435.

[6] انظر: نفسه، ج 2، ص 301.

الأسماء على حروف المعجم، بحيث يُعدد الأسماء المتشابهة في كل حرف، ثم يُفرد في نهايته باباً لتفاريق الأسماء، ولا يقف الكتاب عند حدود سرد الأسماء، فهو يقدّم نبذة مختصرة عن الشيخ المترجَم له، وتتضمن هذه النبذة الاسم والكنية والسكن وبعض الصفات الخُلقية والخَلقية، كما يذكر الكتاب ما روى البخاري عن الشيخ، وتاريخ وفاته أحياناً، ومن أمثلة ذلك:"أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي الكوفي، سمع شُريح بن سلمة، روى عنه البخاري في كتاب الوضوء، وفي العمرة، وفي غير ذلك، توفي سنة 260"[1]، وفي آخر الكتاب أبواب متعددة في الكنى والنساء.

– ومن الكتب التي اختصت بشيوخ راوٍ واحد أيضاً كتاب **(المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي)**، ويشتمل الكتاب على مقدمة قصيرة لمؤلفه أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (371 هـ)، يوضّح فيها منهجه في ترجمة شيوخه، فيقول:"فإني استخرتُ الله عز وجلّ في حصر أسامي شيوخي الذين سمعتُ منهم، وكتبتُ عنهم، وقرأتُ عليهم الحديث، وتخريجها على حروف المعجم، ليسهل على الطالب تناوله، وليرجع إليه في اسمٍ إن التبس أو أشكل، والاقتصار منهم لكل واحد على حديث واحد يُستغرب أو يُستفاد أو يُستحسن أو حكاية، فينضافُ إلى ما أردتهُ من ذلك جمعُ أحاديثَ تكون فوائدَ في نفسها، وأُبيّن حالَ مَن ذَمَّمتُ طريقهُ في الحديث بظهور كذبه فيه، أو اتهامه به، أو خروجه عن جملة أهل الحديث للجهل به والذهاب عنه، فَمَن كان عندي ظاهرَ الأمر منهم، لم أُخرجهُ فيما صنّفتُ من حديثي"[2]، وهكذا فإن منهج الإسماعيلي شبيهٌ إلى حدٍّ كبير بمنهج ابن عدي من حيث النسب القصير، والنسبة إلى القبيلة أو المصر، والترتيب على حروف المعجم، ويزيد عليه في إيراده حديثاً أو حكاية من مرويات الشيخ عن الرسول (ص) بإسناده المتسلسل، مقتصراً في ذلك على الثقات من شيوخه، مع العناية بذكر الكنى إلى جانب الأسماء.

---

[1]الكلاباذي، أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1407 هـ، ج 1، ص 40.

[2]الإسماعيلي الجرجاني، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: د.زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط 1، 1410 هـ، ج 1، ص 309.

- ويتّبع ابن جُميع الغساني الصيداوي (402 هـ) المنهج نفسه في كتابه **(معجم الشيوخ)**، فهو يجمع أسماء شيوخه، ويورد لكل واحد منهم حديثاً يرويه أو حكاية، مرتباً إياهم على حروف المعجم، مع الابتداء باسم محمد تبركاً، وهذا ما يُفصح عنه في تقديمه للكتاب فيقول: "هذا ما اشتمل عليه ذكر شيوخي الذين لقيتهم في سائر الآفاق بمكة والعراق، وفارس، وأرض إصطخر، والثغور وديار بكر والشام ومصر، مرتّبٌ ذلك على حروف المعجم، وابتدأنا بمن اسمه محمد تبركاً بالنبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله، ثم نُتبعه بابَ الألف، وإن كان أحمد ومحمد واحداً، ونُخرّج عن كل واحد منهم حديثاً أو حكاية مستحسنة"[1]، وبالنظر إلى متن الكتاب فإننا نلاحظ عنايته الشديدة بإسناد الحديث، وخلوّه من تفاصيل الترجمة باستثناء الاسم والكنية والنسب، ويختتم ابن جُميع كتابه ببابٍ للكنى لمن يُعرف بكنيته.

- وقد اقتصرت بعض الكتب في هذا القرن على ذكر سنوات الولادة والوفاة، ككتاب **(تاريخ مولد العلماء ووفياتهم)** للربعي (379 هـ)، إذ يبدأ الربعي كتابه بذكر أسانيده مجتمعة، ثم يشرع في سرد أسماء العلماء مرتباً إياهم على سنوات الهجرة، فيبدأ بالسنة الأولى للهجرة، وينتهي في سنة 355 للهجرة، ذاكراً في كل سنة مَن وُلد من العلماء الصحابة والتابعين وغيرهم، ومَن توفي منهم، ولا يخلو الكتاب من التفاصيل من دون إسهاب، كذكر سبب الوفاة، أو الإشارة إلى مكان الدفن، أو عمر المتوفّى ومَن صلّى عليه، أو غير ذلك [2].

- وفي مجال التوسّع، يبرز اسم أبي الفتح الأزدي الموصلي (374 هـ) بوصفه واحداً من أغزر المؤلفين الذين توسّعوا في التراجم القائمة على الأسامي والكنى خلال القرن الرابع الهجري، وتقوم منهجيته على سرد أسماء الرواة وكناهم بطريقة توثيقية لا تُعنى بالتفاصيل، وبالنظر إلى عناوين كتبه التي أخرجها المحققون، نلحظ تنوعاً في

---

[1] ابن جُميع الغساني الصيداوي، أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى، معجم الشيوخ، تحقيق: د.عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1405 هـ، ص 55 – 56.

[2] انظر على سبيل المثال: الربعي، أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، تحقيق: د.عبد الله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة، الرياض، ط 1، 1410 هـ، ج 1، ص 88، 90، 110، 118.

طريقة حصر الرواة المترجَم لهم، ففي كتابه **(أسماء مَن يُعرف بكنيته)** يذكر الأزدي أسماء مَن غلبت عليهِ كنيته من أصحاب الرسول (ص)، مرتباً إياهم على حروف المعجم بالنظر إلى الكنية، جامعاً أسماء من اتفقت كناهم خلف بعضهم، كأبي أمامة الباهلي فالأنصاري فالحارثي، وأبي أسيد الساعدي فالأنصاري[1]، مختتماً كتابه بذكر كنى النساء وأسمائهن.

أما كتابه **(الكنى لمن لا يُعرف له اسم)** فيختص بمن يُعرف بكنيته، ولا يعلم اسمه، ولا دليل يدل على اسمه، وهو مرتبٌ كسابقه على حروف المعجم، وتعويضاً عن غياب الاسم ؛ يذكر الأزدي أسماء مَن روى عن المترجَم، وحديثه الذي رواه عن الرسول (ص)، ففي باب الألف على سبيل المثال، يفتتح الأزدي تراجمه بالترجمة الآتية:"أبو أذينة: سكن مصر، روى عنه علي بن رباح. حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (خيرُ نسائكم الولود)"[2]، ويخلو الكتاب من كنى النساء.

وللأزدي كتابان آخران، يجمع في الأول الصحابة والتابعين المتفرّدين بأسمائهم، فيقول في تقديم كتابه:"ذكر اسم كل صحابي روى عن رسول الله صلى اله عليه وسلّم أمراً أونهياً، ومن بعده من التابعين وغيرهم، ممن لا أخ له يوافق اسمه من نقلة الحديث من جميع الأمصار"[3]، والكتاب مرتّبٌ على حروف المعجم، ويضم بعض التفاصيل المختصرة عن الراوي، كمكان سكنه وكنيته ومَن روى عنه، ولا تشمل هذه التفاصيل التراجم كلّها. أما الكتاب الآخر فهو قسمان: الأول (مَن وافق اسمه اسم أبيه)، كعبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب[4]، والعباس بن العباس بن عبد المطلب[5]،

---

[1]انظر: الأزدي، أبو الفتح محمد بن الحسين الموصلي، أسماء من يُعرف بكنيته، تحقيق: أبو عبد الرحمن إقبال أحمد بن محمد إسحاق بسكوبري، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط 1، 1410 هـ – 1989 م، ص 29.

[2]الأزدي، أبو الفتح محمد بن الحسين الموصلي، الكنى لمن لا يُعرف له اسم، تحقيق: أبو عبد الرحمن إقبال أحمد بن محمد إسحاق بسكوبري، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط 1، 1410 هـ – 1989 م، ص 19.

[3]الأزدي، أبو الفتح محمد بن الحسين الموصلي، ذكر اسم كل صحابي ممن لا أخ له يوافق اسمه، تحقيق: أبو شاهد ضياء الحسن محمد السلفي، مراجعة ونشر: نظام يعقوبي، البحرين، ط 1، ص 21.

[4]الأزدي، أبو الفتح محمد بن الحسين الموصلي، مَن وافق اسمه اسم أبيه، تحقيق: د.باسم فيصل أحمد الجوابرة، مركز المخطوطات والتراث، ط 1، 1408 هـ – 1988 م، ص 18.

[5]نفسه، ص 30.

وغيرهما، ومثله القسم الثاني (مَن وافق اسمه كنية أبيه)، كالحسن بن أبي الحسن البصري[1]، وموسى بن أبي موسى الأشعري[2]، ويؤخذ على الكتاب خلوّه التام من التفاصيل، وعدم ترتيب الأسماء فيه، كما يؤخذ على الأزدي بشكل عام قلة عنايته بالأسانيد.

– ومع نهاية القرن الرابع الهجري يقدّم لما ابن منده العبدي (395 هـ) كتابه **(فتح الباب في الكنى والألقاب)**، وجاء في تقديمه:"ذكر ما انتهى إلينا من كنى المحدّثين من الصحابة والتابعين على مراتبهم، وطبقاتهم مَن عُرف باسمه وخفيت كنيته، أو عُرف بكنيته وخفي اسمه، أو مُختَلف في اسمه على ما بلغنا"[3]، ويبدأ الكتاب بكنية الرسول أبي القاسم (ص)، ثم تتسلسل الكنى على حروف المعجم، وتشتمل الترجمة على الكنية، فالاسم مع النسب القصير والمصر أو القبيلة، فأسماء شيوخ المترجَم له، وأسماء من روى عنه من تلامذته، وغالباً ما يذكر ابن منده في آخر الترجمة الشخص أو المصدر الذي كنّى المترجَم، فيقول: كنّاه فلان، ولا يخلو الكتاب من بعض الأحكام المنسوبة إلى أصحابها في الجرح والتعديل، لكنها قليلة ومغفلة من التعليل.

ثانياً– كتب الجرح والتعديل

يُعدّ القرن الرابع الهجري علامة فارقة في مجال التأليف المنهجي لتراجم المحدثين الثقات والمجروحين، فمع نهاية القرن الثالث الهجري وبداية الرابع يبرز اسم النسائي (303 هـ) بوصفه واحداً من أغزر المؤلفين في هذا المجال، وقد وقفنا على كتابه في فصل سابق، ثم جاء نفر من العلماء الذين ألّفوا في هذا الفن، فكانت منهجيتهم واضحة و متطورة، و استطاعوا الارتقاء بهذا النوع من التأليف إلى مرحلة جعلت من كتبهم أصولاً في هذا الفن، وسيقف البحث في هذا الفصل على أهم المؤلّفين في هذا الفن، و دورهم في تطوير منهجية التأليف.

---

[1] نفسه، ص 49.

[2] نفسه، ص 50.

[3] ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي، فتح الباب في الكنى والألقاب، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط 1، 1417 هـ – 1996 م، ص 17.

– يضاهي ابن حِبّان البستي (354 هـ) النسائيَّ من حيث غزارة التأليف في المجال نفسه، ويفوقه من الناحية المنهجية، وتُنبئ مؤلفات ابن حبان عن اهتمامه بتراجم المحدّثين ودرجاتهم، ومن أشهرها: كتاب الثقات، كتاب المجروحين، مشاهير علماء الأمصار، وغيرها، وبالنظر إلى متن **(كتاب الثقات)** على سبيل المثال، يمكننا أن نسجّل الملاحظات المنهجية الآتية:

1– يشتمل كتاب الثقات لابن حبان على مقدمة تُبيّن سبب التأليف ومنهج الكتاب باختصار، إذ يقول ابن حبان:"فلما رأيتُ معرفة السنن من أعظم أركان الدين، وأن حفظها يجب على أكثر المسلمين، وأنه لا سبيل إلى معرفة السقيم من الصحيح، ولا صحة إخراج الدليل من الصحيح، إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين وكيفية ما كانوا عليه من الحالات، أردت أن أملي أسامي أكثر المحدّثين، ومن الفقهاء من أهل الفضل والصالحين، ومن سلك سبيلهم من الماضين، بحذف الأسانيد والإكثار، ولزوم سلوك الاختصار، ليسهل على الفقهاء حفظها، ولا يصعب على الحفّاظ وعيها"[1]، وهكذا يُحدد ابن حبان أهم الملامح المنهجية لكتابه، وهي: التخفف من الأسانيد، والإكثار من ذكر الرواة، واختصار الترجمة، وقد التزم بذلك في كتابه بالمجمل، ويوضّح ابن حبان في موضع آخر من المقدمة أنه بصدد تأليف كتابين في الرواة، الأول في الثقات، والثاني في الضعفاء والمتروكين[2].

2– يفتتح ابن حبان كتابه بذكر سيرة النبي الكريم (ص)، مفصّلاً في ذلك، فهو يبدأ بمولده، ثم يُسهب في ذكر الأحداث التي مرّت به، كخروجه إلى الشام، وبدء الوحي، وبيعة العقبة، وحادثة الإسراء والمعراج، وصولاً إلى هجرته، ثم يتّبع منهجاً آخر في عرض السيرة بعد الهجرة، إذ يُقسّم الأحداث على سنوات الهجرة، الأولى فالثانية فالثالثة...، ويستعرض في كل سنة أهم الأحداث والأخبار والمرويات التي ترتبط بحياة النبي الكريم (ص)، وصولاً إلى ذكر وفاته وصفاته الخُلقية والخَلقية.

---

[1] البستي، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي، كتاب الثقات، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، ط 1، 1393 هـ – 1973 م، ج 1، ص 3.

[2] انظر: نفسه، ج 1، ص 10.

3- بعد الانتهاء من السيرة النبوية الشريفة، يستعرض ابن حبان تراجم الخلفاء الراشدين على الترتيب، وتتميز الترجمة في هذا القسم بالصبغة التاريخية، إذ تبدأ الترجمة بنسب الخليفة الطويل، ثم يستفيض ابن حبان في تفاصيل الأخبار المتواترة عن الخلفاء الراشدين، وكيفية استلامهم الخلافة، وما مرّ بهم من أحداث، فيبدو في هذا القسم مؤرخاً أخبارياً أكثر منه مترجماً.

4- ينتقل ابن حبان بعد هذا الاستعراض التاريخي الطويل إلى تراجم الصحابة ممن روى الأخبار عن النبي (ص)، مرتباً إياهم على حروف المعجم، وهو يُصرّح بذلك في أول هذا القسم قائلاً: "ونقصد في ذكر هؤلاء إلى المعجم في أسمائهم، ليكون أسهل عند البغية لمن أراده"[1]، وتشتمل الترجمة على اسم الصحابي ونسبه وكنيته، مع ذكر شيء من أخباره وصفاته، وتاريخ وفاته في أغلب الأحيان، كقوله في ترجمة أنس بن مالك الخزرجي النجاري بعد ذكر نسبه الطويل: "كنيته أبو حمزة، خادم الرسول صلى الله عليه وسلّم، قَدِمَ رسول الله صلى الله عليه وسلّم المدينةَ وهو ابن عشر سنين، وتُوفيّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم وهو ابن عشرين، وانتقل إلى البصرة، وتُوفيّ بها سنة إحدى وتسعين، وقيل سنة ثلاث وتسعين، وكان يصفر لحيته بالورس، أمّه أم سليم بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب"[2]، ويغلب أسلوب الاختصار على تراجم الصحابة بالمجمل، وتأتي تراجم النساء بعد الرجال في آخر كل حرف، كما يختم ابن حبان حروف الصحابة ببابٍ للكنى، مبتدئاً بالرجال ثم النساء.

5 – ينتقل ابن حبان بعد ذلك إلى تراجم التابعين الذين شافهوا الصحابة، ورووا عنهم، مرتّباً إياهم على حروف المعجم أيضاً، من دون النظر إلى جلالة المترجَم له ولا قدره، أما طريقته في عرض الترجمة فيوضحها في قوله:".. غير أنّا نذكر ما نعرف من أنسابهم وأقدارهم، وأذكر عند كل شيخ منهم شيخاً فوقه، وآخر دونه"[3]، وبذلك يحفظ لنا ابن حبان أسماء مَن يروي عنهم التابعون، ومَن روى عنهم، مع اهتمامه بذكر

---

[1] نفسه، ج 3، ص 1.

[2] نفسه، ج 3، ص 4.

[3] نفسه، ج 4، ص 3.

تواريخ الوفاة لأغلب التابعين، وعرض شيء من المعلومات المقتضبة لبعضهم، كما في ترجمة الأحنف بن قيس[1]، وإنكار الصحبة لبعض التابعين، كقوله في ترجمة أسيد بن ظهير بن أخي رافع بن خديج الأنصاري: "يروي عن عمّه، وقد قيل إنّ له صحبة، ولا يصحُّ ذلك عندي لأن إسناد خبره فيه اضطراب"[2]، وتأتي تراجم النساء في كل حرف بعد الرجال، وكذلك في باب الكنى الذي يختتم به ابن حبان تراجم التابعين.

6- يتابع ابن حبان كتابه بتراجم أتباع التابعين، ويحدّهم ابن حبان بقوله: "الذين شافهوا مَن شافه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلّم، حتى حفظوا عنهم العلم والآثار، وكثرت عنايتهم في جمع الأخبار، وأمعنوا في طلب الأحكام والتفقّه فيها، وضبط أقاويل السلف فيما لم ترد فيه سنّة"[3]، ويلتزم ابن حبان منهجه في الكتاب بذكر الأسماء والأنساب، وتواريخ الوفاة أحياناً، وما يقف عليه من أنباء تتصل بالمترجَم لهم، وترتيبهم على حروف المعجم، مع ذكر شيخ واحد على الأقل فوق المترجَم له، وآخر دونه، كما فعل في تراجم التابعين، متّبعاً أسلوب الاختصار عينه الذي التزمه في الكتاب كله، وكذلك إلحاق النساء بالرجال في كل حرف.

7- يختتم ابن حبان كتابه بتراجم أتباع التابعين، محافظاً على منهجيته في التراجم السابقة، إضافة إلى ذكر بعض الأحاديث التي رواها هؤلاء عن شيوخهم، ويصرّح ابن حبّان في نهاية الكتاب باستعداده لتأليف كتاب آخر في الضعفاء، تمييزاً لهم من الثقات.

وهكذا يكون كتاب ابن حبّان من أفضل الكتب التي أُلفت في تراجم المحدّثين إلى عصره، إذ يتميز هذا الكتاب بمنهجيته الواضحة، ودقة تبويبه وتقسيمه، والتزامه التام بمحددات المنهج الذي اتبعه من أول الكتاب إلى آخره، وكثرة تراجمه التي زادت على (16000) ترجمة، ويمكننا القول إن مؤلفات ابن حبّان تُشكّل علامة فارقة في تاريخ التأليف العربي ضمن ميدان التراجم من الناحية المنهجية، إذ يعي ابن حبّان ضرورة

---

[1] انظر: نفسه، ج 4، ص 55 – 56.

[2] نفسه، ج 4، ص 55.

[3] نفسه، ج 6، ص 2.

تنظيم مؤلفاته، وعرض مادته العلمية بطريقة منهجية واضحة تحقق الغاية المرجوّة منها، وعلى هذا الأساس المنهجي الواضح يأتي كتابه في المجروحين، فهو مرتّب على حروف المعجم، ويضم في تراجمه أسباب الجرح، وبعض الأحاديث الموضوعة، وهكذا فإن مادة الترجمة مشفوعة بذكر الأدلّة والبراهين[1]، كما يأتي كتابه في مشاهير علماء الأمصار مرتّباً بحسب البلدان التي ينتمي إليها المحدّثون، فيبدأ بالحجاز، ثم العراق، ثم الشام، ثم مصر، فاليمن، وأخيراً خراسان، مُعدّداً في كل ناحية ومدينة مشاهير العلماء والثقات من الفقهاء، من الصحابة والتابعين، ومَن بعدهم من أتباع التابعين، ومَن تبعهم من الأخيار والصالحين إلى عصره، مع ذكر نبذة مختصرة عن حياة كل واحد منهم[2]، فيكون ابن حبان بذلك في مقدمة المترجمين المنهجيين العرب.

– لقد رسم ابن حبان البستي معالم المنهجية العربية في تأليف كتب الجرح والتعديل التي تُعنى بتراجم المحدّثين، ويشاركه في ذلك معاصره ابن عدي الجرجاني (365 هـ)، ويعد كتاب (الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي من أوسع الكتب المؤلّفة في هذا المجال وأكثرها شمولية، إذ يقول حمزة السهمي (427 هـ) في كتابه (تاريخ جرجان):"سألتُ أبا الحسن الدارقطني أن يُصنّف كتاباً في ضعفاء المحدثين، فقال لي: أليسَ عندك كتاب ابن عدي ؟ فقلت: نعم، قال: فيه كفاية، لا يُزاد عليه"[3]، وجاء في كتاب (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي (771 هـ):"وكتابه الكامل طابقَ اسمه معناه، ووافقَ لفظه فحواه، من عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكمون، وإلى ما يقول رجع المتقدّمون والمتأخرون"[4].

---

[1] انظر: البستي، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي الدارمي، كتاب المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط 1، 1396 هـ.

[2] انظر: البستي، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي الدارمي، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط 1، 1411 هـ – 1991 م.

[3] السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم القرشي الجرجاني، تاريخ جرجان، تحقيق: محمد عبد المعين خان، عالم الكتب، بيروت، ط 4، 1987 م، ص 267.

[4] السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي ود.عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 1413 هـ، ج 3، ص 315.

ويضم الكتاب أسماء الرواة الضعفاء الذين لا يُعتدُّ بمروياتهم، وقد تحدّث ابن عدي في خطبة كتابه عن مضمونه ومنهجه، فقال:"وأنا ذاكرٌ أساميهم، ومُبيّنٌ فيهم الوجه الذي استحقّوا به قبول قولهم في رواة الأخبار، وذاكرٌ في كتابي هذا كلَّ مَن ذُكرَ بضربٍ من الضعف، ومَن اختُلفَ فيهم فَجَرَّحَهُ البعضُ وَعَدَّلَهُ البعضُ الآخر، وَمُرَجِّحٌ قَوْلَ أحدهما مَبْلَغَ عِلْمِي مِن غير مُحَابَاةٍ، فلعلّ مَن قَبَّحَ أَمرَهُ أو حَسَّنَهُ تَحَامَلَ عليه، أو مالَ إليه، وذاكرٌ لكلّ رجلٍ منهم مما رواهُ ما يُضَعَّفُ مِن أَجْلِهِ، أو يُلحِقُه بروايَتِهِ وَلَهُ اسمُ الضَّعْفِ لِحاجةِ الناسِ إليها لأُقَرِّبَهُ على النَّاظرِ فيه. وصَنَّفْتُهُ على حروف المعجم ليكونَ أَسهلَ على مَن طَلَبَ راوياً منهم"[1]. وبالنظر إلى ما قاله ابن عدي في خطبته، ومطالعة متن الكتاب وطريقته في الترجمة، يمكننا توصيف منهج ابن عدي بالآتي:

1- يفتتح ابن عدي كتابه بخطبة طويلة يُقسّمها إلى أبواب، وتبحث هذه الأبواب في ضعف الرواية، ووزر الكذب على الرسول (ص) وتحريمه، وشدّة عقوبة الكاذب، وتحرّج بعض الرواة من الرواية مخافة النسيان، والتدليس، وقد بلغ عدد أبواب الخطبة (30) باباً زاخراً بالأحاديث المروية عن الرسول (ص) وأصحابه في الكذب وضعف الرواية، وتعتني الخطبة عناية شديدة بالإسناد، ويختمها ابن عدي بذكر مَن استجاز تكذيبَ مَن تَبَيَّنَ كذبُه من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ومن بعدهم رجلاً رجلاً، وتجلو هذه الخطبة الطويلة بعض الملامح المنهجية لدى ابن عدي، وأهمها: الانتباه إلى أهمية تقسيم الأفكار وتبويبها، والعناية بالإسناد، والإسهاب في دعم الآراء بالأحاديث والأخبار.

2- ينتقل ابن عدي بعد ذلك إلى سرد تراجمه من الضعفاء، فيبدأ أول كل ترجمة باسم الراوي، من دون الإطالة في نسبه غالباً، ثم ينسبه إلى مَصره أو قبيلته أو مهنته، ويذكر في أغلب الأحيان كنيته، كما تشتمل الترجمة غالباً على شيوخ الراوي وتلاميذه، وسنة وفاته، وأحياناً على صفاته الخَلقية، ومكانته العلمية والاجتماعية، ويذكر ابن عدي نماذج من الأحاديث المنكرة للراوي، وأقوال العلماء فيه، وحكمه عليه، وبذلك

[1] ابن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1، ص 78 – 79.

تتضح منهجية ابن عدي في الترجمة، وأهم ركائزها: الاهتمام بالتفاصيل، والنقد المعلل، وذكر المصادر، والعناية بأسانيد الحديث.

3- يبني ابن عدي أحكامه على ما رواه الرواة الضعفاء، ويرفد ابن عدي أحكامه بأقوال العلماء وآرائهم في جرح الراوي أو تعديله، وهو يوازن بين هذه الأقوال، ويُرجّح بينها، ليختار الصواب منها دليلاً على ما ذهب إليه،وتعود معظم هذه الأقوال والآراء إلى الإمام البخاري، إذ يُورد في بعض التراجم قوله وحسب، أو يُشرك معه غيره، كابن معين وأحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم، وهكذا تتعدد مصادر ابن عدي في نقد الرواة، وتتنوع الآراء الداعمة لرأيه في تضعيف الراوي، ليأتي حكمه معللاً، ومشفوعاً بالسبب الذي دعاه إلى تصنيف الراوي بين الضعفاء. ولا يركن ابن عدي إلى كل ما جاء عن العلماء، فقد يخالفهم في بعض الأحيان مصرّحاً بذلك، كقوله في ترجمة أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد الإيامي:"وعندي أنّ النسائي أفرطَ في أمره حين قال: ليس بثقة، فقد تبحّرتُ حديثَه مقدارَ ما لهُ، فلم أرَ له حديثاً منكراً"[1]، وهو يصحح لهم بعض الأخطاء، ولا سيما في الأسماء والكنى، كقوله في ترجمة سعيد بن زربي البصري:"وأخطأ البخاري والبغوي جميعاً، حيث كنياه بأبي معاوية، وإنما هو أبو عبيدة"[2]، وهذا دليل منهجي على دقة ابن عدي، وعدم تسليمه بالخطأ المتواتر.

4- لا يكتفي ابن عدي بأقوال العلماء في تضعيف الأحاديث، فهو يورد رأيه الخاص مستنداً إلى أبحاثه وتقصّيه، ويبدو ذلك واضحاً في تعليقات ابن عدي على الأحاديث، وبيان وهنها أو وهن إسنادها، ومن ذلك احتكامه إلى النسخ المتعددة لاختبار المرويات، ومعرفة الصحيح منها والسقيم، كقوله في ترجمة الحسن بن علي بن صالح:"حدّثنا الحسن، حدّثنا لؤلؤ بن عبد الله أبو بكر، وكامل بن طلحة قالا: حدّثنا الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلّم قال: (ما أحسنَ اللهُ خَلْقَ رجلٍ وخُلُقَه فأطعمهُ النار). قال الشيخ: وهذا الحديث باطل بهذا الإسناد، وعندنا نسخة الليث، عن نافع، عن ابن عمر، عن غير واحد عن

---

[1] نفسه، ج 2، ص 54.

[2] نفسه، ج 4، ص 408.

الليث، وما فيه شيء من هذا"[1]. وتتوزّع علل الضعف بين إسناد الحديث، أو متنه، أوكليهما، ومن أهم علل الحديث التي يذكرها ابن عدي: التعليل بالوقف، والتعليل بالإرسال، والتعليل بزيادة راوٍ في سند متّصل، والتعليل بخطأ الراوي في الإسناد، والتعليل بزيادة في المتن، والتعليل بالحديث المشهور[2].

5- يلتزم ابن عدي بما شرطه في خطبته من إيراد كل من اتُّهم بالضعف، وعليه فقد ترجم لعدد من الثقات مبيناً الأسباب، وهي: ضعف الإسناد، كما في ترجمته لزيد بن أبي أوفى[3]، وضعف الحفظ، كما في ترجمته لأبي حنيفة النعمان[4]، وتكلّم النقاد في الراوي، كما في ترجمته لعبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي[5]، ويشير ابن عدي إلى التزامه المنهجي ذاك في أكثر من موضع في كتابه، إذ يقول في ترجمة أحمد بن صالح المصري مثلاً:"ولولا أني شرطتُ في كتابي هذا أن أذكر فيه كلَّ من تَكلّم فيه مُتكلّم، لكنتُ أُجِلُّ أحمد بن صالح أن أذكره"[6]، وهذا دليل على أمانة ابن عدي وموضوعيته.

6- تتعدد درجات ضعف الرواة في كتاب ابن عدي، فمنهم الوضّاعون والمتروكون وشديدو الضعف والضعفاء والمجهولون وخفيفو الضبط[7]، وهكذا يفي ابن عدي كل راوٍ حقه من درجة الضعف، ويميز بينهم بأحكامٍ تستند إلى روايتهم للحديث وأقوال العلماء فيهم، فيُنزلهم منازلهم بما يستحقون من الوصف، مبتعداً عن التعميم في تضعيف الرواة.

---

[1] نفسه، ج 3، ص 197.

[2] للتوسع انظر: نور، د.زهير عثمان علي، ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال، مكتبة الرشد – شركة الرياض، الرياض، ط 1، 1418 هـ - 1997 م، ج 1، ص 195 – 197.

[3] انظر: ابن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 4، ص 163.

[4] انظر: نفسه، ج 8، ص 236.

[5] انظر: نفسه، ج 5، ص 438.

[6] نفسه، ج 1، ص 302.

[7] للتوسع انظر: نور، د.زهير عثمان علي، ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1، ص 174 – 176.

– وقد ذهب بعض العلماء في هذا القرن إلى الجمع بين الثقات والضعفاء، ويبرز في هذا المجال كتاب (**الجرح والتعديل**) لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي (327 هـ)، وهو كتاب مبنيٌّ على تاريخ البخاري الذي حاول فيه استيعاب الرواة من الصحابة إلى عصره، لكنّ تاريخ البخاري خالٍ في الغالب من التصريح بالحكم على الرواة بالتعديل أو الجرح، وهذا ما دفع الإمامين: أبا حاتم محمد بن ادريس الرازي، وأبا زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، إلى محاولة رفده بهذه الأحكام، فكان ابن أبي حاتم يسألهما ويدوّن، ولم يكتفِ بذلك، إذ عمد إلى التواصل مع أئمة عصره لسؤالهم في أحوال الرواة ودرجاتهم، ولا سيما أصحاب الإمام أحمد بن حنبل وأولاده، وبالجملة فقد سعى ابن أبي حاتم إلى استيعاب جميع أحكام أئمة الجرح والتعديل في الرواة إلى عصره، ناقلاً ذلك كله بالأسانيد الصحيحة المتصلة بالسماع أو القراءة أو المكاتبة[1].

ويقوم منهج الكتاب على الترتيب، إذ يفتتح ابن أبي حاتم كتابه بمقدمة في تثبيت السنن وأحكام الجرح والتعديل وقوانين الرواية، ثم يشرع في التراجم مرتّباً إياهم على حروف المعجم بالنظر إلى الحرف الأول من الاسم فقط، من دون النظر إلى الحرف الثاني، فهو يُقدّم اسم (أحمد) على (إبراهيم) مثلاً، مراعياً في التقديم والتأخير شرف بعض المسمين بذاك الاسم، أو كثرة التراجم في الباب، أو غير ذلك، وإذا كثرت التراجم في الباب رتّبها على أبواب ذيلية بحسب أول أسماء الآباء. ويختم ابن أبي حاتم كل اسم من الأسماء التي تكثر التراجم فيها بباب لمن يُسمّى ذاك الاسم ولم ينسب، كما يختم كل حرف بباب للأفراد، وهم الذين لا يوجد في الرواة من يُسمّى ذاك الاسم إلا واحد، ثم ختم الكتاب بستة أبواب: الأول للذين لم يُعرفوا إلا بابن فلان، ورتّبهم على أبواب ذيلية بحسب أسماء الآباء، والثاني مَن يُقال له (أخو فلان) وفيه ترجمة واحدة، والثالث للمبهمات من الأسماء، وفيه ترجمتان فقط (رجل عن أبيه، مولى

---

[1] للتوسع انظر: ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن ادريس التميمي، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند – دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1952 م، مقدمة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.

سباع)، والرابع لمن عُرف ابنه ولم يُعرف هو، وفيه ترجمة واحدة (رشيد الهجري عن أبيه)، والخامس لمن لم يُعرف إلا بكنيته، ورتّبها على الحروف، والسادس لمن تُعرف بكنيتها من النساء، ورتّبها على الحروف أيضاً. وهذا الترتيب شبيهٌ – إلى حدٍّ ما – بترتيب تاريخ البخاري، مما يجعله نافعاً في سهولة المراجعة والبحث إلى حدٍّ كبير.

أما تراجم الكتاب فهي قصيرة بالمجمل، إذ تقتصر على اسم الراوي ونسبه ودرجته، مع ذكر شيوخ الراوي ومَن روى عنه أحياناً، وتتراوح درجات الرواة بين الصدوق الثقة والكذوب المنكر، وما بينهما من درجات سبق ذكرها، ولا يخلو الكتاب من التصحيف والتكرار والأوهام، كالخطأ في أسماء بعض الرواة، ونسبتهم إلى غير قبائلهم، وجعل الرجل الواحد اثنين أو أكثر، وترجمة بعض أسماء الرجال على أنهم نساء (دقرة، شميسة)، ولكنها أخطاء قليلة جداً تكاد لا تظهر أمام ضخامة الكتاب وموسوعيته واستقصائه البعيد، إذ يقترب عدد التراجم في الكتاب من عشرين ألف ترجمة، وهو يُعدّ من أهم المصادر التي اعتمدها المتأخرون وأوسعها، ومنهم المزي (742 هـ) الذي يقول في خطبة تهذيبه: "واعلم أنّ ما كان في هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك ؛ فعامته منقولٌ من كتاب الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الحافظ ابن الحافظ..."[1].

لقد اتّسم القرن الرابع الهجري بوضوح منهجية التأليف في ميدان تراجم المحدّثين وتصنيفهم جرحاً وتعديلاً، ومع اقتراب هذا القرن من نهايته، يرفد بعض المؤلفين المنهجيين هذا الميدان بمصنفاتهم النفيسة، وفي مقدمتهم ابن شاهين (385 هـ) والدارقطني (385 هـ).

– فقد ألّف ابن شاهين مجموعة من الكتب التي تُعنى بجرح الرجال وتعديلهم، ومن أهمها: (تاريخ أسماء الثقات) و(تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين)، ومنهجه في الكتابين واحد، إذ يعتمد ابن شاهين على أقوال العلماء السابقين، ولا سيما أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، في تصنيف تراجمه جرحاً وتعديلاً، وتقتصر الترجمة على اسم

---

[1] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 1، ص 152.

المحدّث ونسبه القصير ورتبته في القوة أو الضعف، ويُرتّب ابن شاهين تراجمه على حروف المعجم مراعياً الحرف الأول من اسم المحدّث فقط.

وتتبدّى أمانة ابن شاهين العلمية في تصريحه بالنقل عن العلماء السابقين، مما غيّب الطابع الشخصي لكتبه التي اعتمدت على هذه النقول، فقد كان ابن شاهين ناقلاً أكثر منه ناقداً، ومن نماذج ذلك في كتاب **(تاريخ أسماء الثقات)** قوله في ترجمة إسماعيل بن زكريا:"وسئل يحيى بن معين عن إسماعيل بن زكريا الخلقاني أبي زياد فقال ثقة"[1]، وفي كتاب **(تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين)** يقول في ترجمة إبراهيم بن الحكم:"وقال يحيى بن معين: إبراهيم بن الحكم بن أبان ضعيف. وسئل أحمد بن حنبل عن إبراهيم بن الحكم وقال: ليس بثقة"[2].

وتبدو مصادر ابن شاهين محدودة بابن حنبل وابن معين، فهولا ينقل عن غيرهما إلا نادراً، وبذلك فإنّ حكمه في كتابيه السابقين مبني على أقوالهما في الغالب الأعم، ويُغفل هذا الحكم آراء العلماء الآخرين التي قد تخالف ما ذهب إليه ابن حنبل أو ابن معين، مما جعل ابن شاهين يُفرد كتاباً للمختلف فيهم، يسرد فيه أسماء الرواة الذين اختلف النقاد في تصنيفهم جرحاً وتعديلاً، ويضم الكتاب أسماء رواة جاء ذكرهم مشتركاً في كتابيه عن الثقات والضعفاء، فيُصدّر الترجمة بما جاء عن العلماء، ثم يورد حكمه الشخصي بعد عبارة (قال أبو حفص)، ومن ذلك ما جاء في ترجمة حميد بن زياد أبي صخر:"ذكر ابن شاهين أن أحمد بن حنبل سئل عنه فقال: ليس به بأس. وأن يحيى بن معين قال: هو ضعيف. قال أبو حفص: وهذا الخلاف في حميد، من أحمد ويحيى، يوجب التوقّف فيه، وكان ابن زياد صاحب علم بالتفسير، وليس له حديث كثير، ولعل يحيى وقف من روايته على شيء أوجب هذا القول فيه، والله أعلم"[3]،

---

[1] ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط 1، 1404 هـ – 1984 م، ص 28.

[2] ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط 1، 1409 هـ – 1989 م، ص 48.

[3] ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، المختلف فيهم، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1420 هـ – 1999 م، ص 28.

وهكذا يحاول ابن شاهين إظهار الحق، وإبعاد التهمة عن بعض الرواة الذين ضعّفهم بعض العلماء بما لا يوجب ردّ روايتهم، من دون الإخلال بشرط الأمانة العلمية في النقل.

– أما الدارقطني فقد كانت أحكامه في كتبه ثابتة، ويرى الدكتور عبد الرحيم القشقري أن كلام الدارقطني في الضعفاء ليس مقصوراً على الكتاب الذي حقّقه **(الضعفاء والمتروكون)**، بل تكلّم عنهم أيضاً في كتابه السنن، وكتابه العلل، فكانت أحكامه قاطعة وثابتة، مما يدل على أن الدارقطني لم يصدر حكمه في ذلك الراوي إلا بعد دراسة لحاله ورواياته، ومن أجل هذا جاء كلامه ثابتاً عنه[1]، أما منهجه في الترجمة فهو قريبٌ من منهج ابن شاهين، ويزيد عليه في الإكثار من ذكر شيوخ الراوي وتلاميذه، ويغيب التعليل النقدي عن الكتابين معاً.

ثالثاً– كتب المعاجم والأخبار

اهتمّ بعض المؤلفين خلال القرن الرابع الهجري بجمع أخبار المحدّثين والصحابة، و عرضها ضمن كتب تترجم لهم.

– و يعدّ كتاب **(معجم الصحابة)** لأبي القاسم البغوي (317 هـ) من أقدم المصنّفات التي تناولت الصحابة وترجمت لهم، وهو من أجلّ مصنّفات البغوي، وقد استفاد منه كثير من العلماء في كتبهم، مع تصريحهم باسمه، وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب ؛ فإن النسخة الباقية منه غير كاملة، وفيها الكثير من الطموس والتصحيف، ويمكننا أن نستدل مما وصلنا منها على منهج البغوي في تراجمه.

يبدأ البغوي تراجمه بذكر اسم الصحابي بنسبه المختصر أو الطويل، ثم يذكر موطنه الذي نزل فيه، وتتضمن الترجمة عرضاً موجزاً لأهم المعلومات عن فضله، وبداية إسلامه، ومناقبه، وشهوده المشاهد، ويورد البغوي هذه المعلومات بأسانيده عن شيوخه إلى راوي الخبر، وتتضمن بعض التراجم معلومات تاريخية وصفات خلقية

[1] انظر: الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: د.عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ج 1، العدد 59، رجب – شعبان – رمضان 1403 هـ، ص 248.

تتصل بالمترجَم له، وقد يردّ البغوي بعض المعلومات التي يذكرها وينقلها أثناء الترجمة، مع بيان أنها وهم، وتوضيح الصحيح والصواب. وبعد ذلك يورد البغوي بإسناده الحديث الذي رواه الصحابي، منبّهاً على ما رواه الصحابي من الأحاديث، وكثيراً ما يقول: روى عن النبي (ص) حديثاً، أو حديثين، أو أحاديث غير هذا[1]. ويقول في آخر بعض التراجم: ولا أعلمه روى غير هذا الحديث[2].

ويمكننا الوقوف على أنموذج يجلو طريقة البغوي ومنهجه في الترجمة، فهو يبدأ ترجمة جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري بالقول: نزل المدينة، ثم يذكر نسبه الطويل مسنداً بالتسلسل إلى ابن إسحاق، ويذكر أنه ممن شهد العقبة وهو غلام شاب، كما شهد بدراً وأحداً، وتسع عشرة غزوة من أصل إحدى وعشرين غزاها الرسول (ص)، وذلك كلّه بالإسناد عن شيوخه وصولاً إلى جابر نفسه، ولا يفوت البغوي ذكر الروايات المناقضة لبعض ما ورد، ومن ذلك شهوده بدراً، إذ ينقل ما قاله محمد بن سعد:"ذكرتُ لمحمد بن عمر هذا الحديث فقال: هذا وهمٌ من أهل العراق. وأنكر أن يكون جابر شهد بدراً"[3]، ثم يذكر البغوي حديثاً عن الرسول (ص) برواية جابر، ويعقّب عليه بالقول:"لم يُحدّث بهذا الحديث غير جعفر بن سليمان عن الجعد.."[4]، ثم يذكر البغوي سلسلة من الروايات المسندة في جابرٍ وروايته للحديث، وروايتين في هيئة جابر: إحداهما عن عاصم بن عمرو بن قتادة يذكر فيها صفرةً مسّت رأس جابر ولحيته، والثانية عن عدي بن عدي الكندي قال فيها: رأيتُ جابر بن عبد الله أبيض الرأس واللحية، ويختم البغوي ترجمته بذكر وفاة جابر، ناقلاً عن ابن زنجويه أنه كان آخر أصحاب رسول الله (ص) موتاً بالمدينة، ويُعقّب البغوي مصححاً:"وهذا عندي

---

[1] انظر على سبيل المثال: البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد، معجم الصحابة، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط 1، 2000 م، ج 2، ص 29، 45، 230، 232.

[2] انظر على سبيل المثال: نفسه، ج 2، ص 236، 240، 291، 310.

[3] نفسه، ج 1، ص 441.

[4] نفسه، ج 1، ص 443 – 444.

وهمٌ، وآخر من مات بالمدينة سهل بن سعد"[1]، ويؤرخ البغوي وفاة جابر سنة (78 هـ) بعد أن كفّ بصره، وصلّى عليه أبان بن عثمان، وهو والي المدينة.

وتتبدّى أهمية كتاب البغوي و منهجيته العلمية في نقاطٍ عدة، منها:

1- يتميز كتاب البغوي بتعدد مصادره، مما يجعله مرجعاً مهماً يجمع روايات السلف مع التصريح بأسمائهم، وأكثر معلومات البغوي هي مروياته التي حدّثه بها شيوخه، ولا سيما أحمد بن حنبل، وابنه عبد الله، كما أكثر في الأحاديث عن علي بن الجعد، وفي أنساب الصحابة وفضائلهم ووفاتهم عن أبي موسى هارون الحمال، وتتبدى أهمية منهج البغوي في اعتماده المصادر المكتوبة إلى جانب ما سمعه من شيوخه، فكثيراً ما كان يقول: رأيتُ في كتاب أحمد بن حنبل، أو البخاري، أو ابن سعد، وهكذا يبدو البغوي أميناً في الإحالة على مصادر معلوماته، مسنداً كل خبر إلى صاحبه.

2- لم تمنع الأمانة العلمية البغوي من تحرّي المعلومات التي ينقلها، فهو يصرّح بمواطن الضعف والوهم والخطأ في بعض الروايات، ويبدي رأيه في بعضها الآخر، كقوله في ترجمة عبد الله بن سعد:"ذكره البخاري في الصحابة وهو خطأ"[2]، وقوله في حديث مسند إلى سلسلة من الرواة تنتهي إلى الحارث بن بلال المزني:"هكذا حدثني محمد بن إسحاق بهذا الحديث، وهو عندي وهم من نعيم بن حماد"[3]، وغير ذلك كثير، وهذا يدل على دقة البغوي في نقوله، وتحرّيه للصواب فيها.

3- يهتم البغوي بالإسناد في رواية الحديث، معرّفاً بعض الرواة المذكورين في الإسناد بكناهم، فيوضح أسماءهم، كما يحدد درجاتهم من الصحة أو الضعف أو اللّين، وبذلك لا يقف كتاب البغوي عند حد التعريف بالنسب والأخبار والرواية، وإنما يذهب في سياق الترجمة إلى ذكر حديثٍ حدّث به المترجَم له، كما يذهب إلى توثيق

---

[1] نفسه، ج 1، ص 447.

[2] نفسه، ج 4، ص 78.

[3] نفسه، ج 2، ص 83.

الرواة بحسب درجاتهم، ليكتسب الكتاب بذلك قيمة علمية تُضاف إلى قيمته التاريخية الكبيرة.

4- تدلّ كثرة النقول عن البغوي على مكانته العلمية، وعلو درجته في الصدق والضبط والعدالة، فقد كان كتابه مصدراً مهماً من المصادر الأساسية في فن التراجم والحديث وما يتصل بهما، ومن أهم المؤلفين الذين استقوا مادة كتبهم من كتاب البغوي، وأحصاهم محقق الكتاب: ابن عساكر، وابن حجر، والذهبي، والخطيب البغدادي[1]، ونقل عنه المزّي في كتابه (تهذيب الكمال في أسماء الرجال)[2]، وأبو نعيم الأصبهاني في كتابه (معرفة الصحابة)[3].

ولم يخلُ كتاب البغوي من بعض الهنات التي تؤخذ عليه، وقد أشار محقق الكتاب إلى بعضها في مقدمته، ومن ذلك ملاحظته أن بعض التراجم لم يرد فيها ذكر بعض المعلومات المهمة، كشهود بدر، كما في ترجمة جابر بن عتيك، كما لاحظ وجود خلاف في مضمون المعلومات التي ينقلها البغوي عن بعض الرواة، مثل الواقدي في تاريخ وفاة جبر بن عتيك، إضافة إلى إغفال البغوي ذكر مصادر معلوماته في بعض الأحيان، وإيراده بعض التراجم للتابعين على أنهم صحابة[4]، ويمكننا أن نضيف إلى ذلك قلة عناية البغوي بذكر التواريخ، والتصحيف في بعض الأسماء، وقد يكون ذلك من الناسخ.

لقد شكّل كتاب البغوي حلقة مهمة من سلسلة تراجم الصحابة، وكان صلة الوصل بين المتقدّمين والمتأخرين الذين ألّفوا في هذا المجال، ولعل اعتماد معظم المؤلفات اللاحقة على مادته ومنهجه خير دليل على أهميته وشهرته.

– وقد حاول بعض المؤلّفين في القرن الرابع الهجري اقتفاءَ أثر البغوي في المجال نفسه، ومنهم أبو الحسين عبد الباقي بن قانع (351 هـ)، فقد سمّى ابن قانع كتابه

---

[1] انظر: نفسه، مقدمة المحقق، ص 41 – 42.

[2] انظر على سبيل المثال: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 2، ص 83، 85، 403.

[3] انظر على سبيل المثال: الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط 1، 1998 م، ج 2، ص 677، 724، 807.

[4] انظر: البغوي، معجم الصحابة، مقدمة المحقق، ص 43 – 45.

(معجم الصحابة) أيضاً، مستعرضاً فيه أسماء مجموعة من الصحابة، مترجماً لهم بالنسب الطويل غالباً، وهولا يستوعب كل الصحابة، وإنما يذكر فيه كل مَن وَقَفَ له على حديث يُستدَلُّ به على صحبته، بعد أن يذكر ما قُدِّر له أن يقف عليه من اسم الصحابي المترجَم له ونسبه، ويرى الباحث صلاح المصراتي في ذلك ميزة في هذا الكتاب قلَّ أن تجدها في غيره،"إذ إنه لم يعتمد في كتابه هذا على مجرّد الأقوال في إثبات صحبة المترجَم له، وإنما يذكر في ترجمته حديثاً يبرهن به على ذلك بغضِّ النظر عن كون الحديث إسناده صالحاً أو غير ذلك"[1].

وتقتصر الترجمة إذن على اسم الصحابي، ونسبه، وحديث أو أكثر مما رواه عن النبي (ص)، ويعتني ابن قانع بإسناد الحديث وتسلسل رواته، لكنه يقف على خطأ الرواة أحياناً، ومن ذلك قوله في حديث منسوب إلى النضر بن أُبيّ عن أبيه:"هذا الحديث خطأ، وإنما هو عن الرِّحال عن النضر بن أنس عن أنس"[2]، وهذه الاستدراكات قليلة في الكتاب، وهو مرتّبٌ على حروف المعجم.

وقد أخذ بعض المتأخّرين على ابن قانع جملة من الأخطاء والأوهام، ونستدل على ذلك بما جاء في ترجمة ابن قانع في كتاب (لسان الميزان) لابن حجر العسقلاني (852 هـ)، ومنه:"وقال ابن فتحون في ذيل الاستيعاب: لم أرَ أحداً ممن يُنسب إلى الحفظ أكثر أوهاماً منه، ولا أظلم أسانيد، ولا أنكر متوناً، وعلى ذلك فقد روى عنه الجلّة، ووصفوه بالحفظ، منهم أبو الحسن الدارقطني فمن دونه. قال: وكنتُ سألتُ الفقيه أبا يعلى (يعني الصدفي) في قراءة معجمه عليه، فقال لي: فيه أوهامٌ كثيرة، فإن تفرّغتَ إلى التنبيه عليها فافعلْ. قال: فخرّجتُ ذلك، وسمّيتهُ الإعلام والتعريف مما لابن قانع في معجمه من الأوهام والتصحيف"[3].

---

[1] ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط 1، 1418 هـ، مقدمة المحقق، ص 25.

[2] نفسه، ج 1، ص 7.

[3] ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج 5، ص 51 – 52.

وعلى الرغم من ذلك فإن كتاب ابن قانع من المصادر التي اعتمدها المؤرخون بعده، ولا سيما في أسماء الصحابة الرواة، ولكنّ الكتاب يخلو من أخبار الصحابة وصفاتهم وأحوالهم، وهو يشبه في سرده كتب الأسامي والكنى، ولولا اشتماله على الأحاديث الشريفة لصنّفناه بينهم، ويبقى الكتاب حلقة من سلسلة كتب التراجم الخاصة بالمحدّثين.

- ويأتي كتاب **(معرفة الصحابة)** لابن منده العبدي الأصبهاني (395 هـ) ليختتم هذه السلسلة في القرن الرابع الهجري، ويخلو كتاب ابن منده من مقدمة المؤلّف التي يمكن أن تبيّن سبب التأليف، ومنهج الكتاب، وغير ذلك من القضايا التي تضيء بعض جوانب الكتاب من وجهة نظر مؤلِّفه، ويعود ذلك لضياع قسم كبير من الكتاب، ومن ذلك أوّله، وبالنظر إلى القسم المتبقي يمكننا توصيف منهج الكتاب بالآتي:

1 - يبدأ ابن منده تراجمه بذكر الاسم والكنية والنسب، مختصراً في ذلك، ومبيّناً الالتباس الحاصل في النسب إن وُجد، وذاكراً المَصر الذي ينتمي إليه في الغالب، كقوله في ترجمة بشير بن الخصاصيّة السَّدوسي:"منسوبٌ إلى أمه، وهو بشير بن يزيد بن معبد بن ضَباب بن سَبُع، وقيل: ابن شَرَحيل بن سَبُع السدوسي، وكان اسمه في الجاهلية: زَحْمُ بن معبد، وسمّاه عليه السلام: بشير، عداده في أهل البصرة"[1]، وتشتمل الترجمة غالباً على ذكر مَن روى عن الصحابي، والوقائع المهمة والغزوات التي شهدها، كقوله في ترجمة ديلم بن فيروز الحميري:"وهو أول من وفد على النبي صلى الله عليه وسلم مع معاذ بن جبل، وشهد فتح مصر... روى عنه: الضحاك وعبد الله ابناه، وأبو الخير مرثد بن عبد الله، وغيرهم"[2]. ويُرتّب ابن منده تراجمه على حروف المعجم، ولكنه لم يراعِ الترتيب داخل الحرف الواحد، ويعقد في نهايته باباً للكنى، وآخر للنساء.

---

[1] ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي، معرفة الصحابة، تحقيق: د.عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 1426 هـ - 2005 م، ص 244.

[2] نفسه، ص 544.

2 – يعتني ابن منده في كثير من التراجم بذكر وفاة الصحابي، محاولاً توثيق ذلك قدر استطاعته، فهو يذكر التاريخ بدقة، ويقرنه أحياناً بمكان الوفاة، كقوله في ترجمة ثابت بن عتيك الأنصاري:"قُتل يوم الجسر مع أبي عبيد الثقفي، سنة خمس عشرة"[1]، وقد يؤرّخ تاريخ الوفاة في بعض الأحيان بأحداث مشهورة، كقوله في ترجمة خلاد الأنصاري:"استشهد يوم قريظة"[2]، وفي حالة عدم توفّر معلومات دقيقة تتعلق بتاريخ الوفاة، فإنه يذكر ذلك اعتماداً على تاريخ تقريبي، كقوله في ترجمة سهل بن عتيك الأنصاري:"شهد العقبة الثانية، توفي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وصلّى عليه"[3]، وقوله في ترجمة البراء بن عازب:"توفّي أيام مصعب بن الزبير"[4]. أما تواريخ الولادة فهي قليلة جداً قياساً بسنوات الوفاة.

3 – يذكر ابن منده في بعض التراجم تاريخ إسلام الصحابي، كقوله في ترجمة بلال بن الحارث المزني:"قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد مُزَينة في رجب سنة خمس"[5]. ويشير أحياناً إلى حرفة الصحابي أو إلى عمله، كقوله في ترجمة باقوم:"كان نجّاراً بالمدينة، صنع للنبي صلى الله عليه وسلم منبراً"[6]، وقوله في ترجمة سلامة بن قيصر:"كان والياً على بيت المقدس"[7].

4– يُكثر ابن منده من رواية الأحاديث المنسوبة إلى الصحابي خلال الترجمة، إذا توافر لديه ذلك، ويقوم منهجه في رواية الأحاديث على العناية الشديدة بالإسناد، وذكر مدى صحة الحديث أو ضعفه، والإشارة إلى تعدد رواته، كقوله في ترجمة سفيان بن عبد الله الثقفي:"أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدّثنا أبو مسعود، قال: حدّثنا ابن نمير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سفيان بن عبد الله الثقفي، قال: قلتُ يا

---

[1] نفسه، ص 357.

[2] نفسه، ص 504.

[3] نفسه، ص 665.

[4] نفسه، ص 289.

[5] نفسه، ص 270.

[6] نفسه، ص 306.

[7] نفسه، ص 758.

رسول الله، قل لي قولاً لا أسألُ عنه أحداً بعدك. قال: قل آمنتُ بالله، ثم استقم. هذا حديثٌ مشهور عن هشام بن عروة. ورواه أبو الزناد وغيره، عن عروة. وروى هذا الحديث عن سفيان بن عبد الله: ابنه عبد الله، ومحمد بن أبي سويد، ومحمد بن عبد الرحمن بن ماعز، ونافع بن جبير، وغيرهم"[1].

5- يعتمد ابن منده على مصادر متنوعة في تراجمه وأخباره، وهو يُسند كل معلومة إلى صاحبها، مما يدل على أمانته العلمية، وقد روى ابن منده في القسم الذي وصلنا من كتابه عن أكثر من (150) شيخاً، منوّعاً في مصادره بين شيوخه وغيرهم، وقد أحصى محقق الكتاب جلّ مصادر ابن منده في كتابه[2].

6- لا تخلو بعض التراجم من استدراكات يسوقها ابن منده للتنبيه على أوهام من سبقه في هذا المجال، وهكذا يُكسب ابن منده كتابه ملمحاً نقدياً شخصياً، على أن الغالب عليه هو الاعتماد على المصادر والشيوخ في نقل المعلومات، ومن استدراكاته قوله في ترجمة بشير بن الحارث:"ذَكَرَهُ عبد بن حميد فيمن أدركَ النبي صلى الله عليه وسلم، وهو وهم، وعداده في التابعين"[3]، وقوله في ترجمة التلب بن ثعلبة:"كان شعبة يقول: الثلب، والأول أصح"[4].

ويُوجز الدكتور عامر حسن صبري أهمية الكتاب في نقاط متعددة، أهمّها[5]:

1- يعد كتاب ابن منده من أهم الكتب التي جمعت أسماء الصحابة وأخبارهم، مع ذكر بعض مروياتهم، وقد اعتمد عليه معظم المصنّفين في هذا المجال، ومن أهمهم: الإمام أبو موسى المديني (581 هـ) الذي صنّف ذيلاً عليه، وابن الأثير (630 هـ) في كتابه (أسد الغابة في معرفة الصحابة)، إضافة إلى الإمام الذهبي وابن حجر وغيرهما، مما يدل على أهمية كتاب ابن منده وموسوعيته ووثوقيته لدى المتأخّرين.

---

[1] نفسه، ص 763 – 764.

[2] للتوسع، انظر: نفسه، مقدمة المحقق، ص 139 – 152.

[3] نفسه، ص 257.

[4] نفسه، ص 332.

[5] انظر: نفسه، مقدمة المحقق، ص 152 – 156.

2- احتفظ ابن منده في كتابه بنصوص مفقودة، أوهي في حكم المفقودة، أو أنها لم تصل إلينا كاملة، وهذه الكتب منها ما هو في تاريخ الصحابة، مثل كتاب الحسين بن علي الحلواني الخلاّل، وكتاب أحمد بن منيع، وغيرهما. ويلحق بها: الطبقات الكبرى لابن سعد كاتب الواقدي، والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، وغيرهما. ومنها كتب في الحديث النبوي مثل كتاب الوِحْدان لابن منيع، وغيره. ومنها في السير والمغازي مثل كتاب عروة بن الزبير، وسيرة موسى بن عقبة وغيرهما. إضافة إلى أنه نقل من مصنّفات مفقودة، مثل مصنّفات أبي نعيم الفضل بن دُكين وغيره. كما أنه احتفظ لنا بنصوص كثيرة من مصنفات شيوخه، وبذلك تزداد قيمة هذا الكتاب الجليل الذي حافظ على هذه المادة الحديثيّة والتاريخية من الضياع.

3- أضاف ابن منده في كتابه فوائد حديثية هامة، فقد دقق في الأسانيد والمتون، وبيّن الغريب منها، وأشار إلى مسائل الاتّصال والانقطاع وغير ذلك، فقال مثلاً في حديث رواه بإسناده إلى سفيان بن عيينة عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك:"سفيان هذا هو ابن عيينة، ومن ذكره في الثوري فقد وَهِم"[1]، وقال في ترجمة ربيعة بن وقاص:"في إسناد حديثه نظر"[2]، ثم يقول بعد أن يروي حديثاً مسنداً إليه:"هذا حديث غريب، لا يُعرف إلا من هذا الوجه"[3]. وهذا يدل على تدقيقه واهتمامه بنقد المتون والأسانيد.

4- ناقش ابن منده إثبات صفة الصحبة لبعض من ترجم لهم، ونفاها عن آخرين ممن ذكرهم من سبقه من المصنّفين، فالصحابي عنده من صحّت صحبته ومجالسته، ولو كان قد لقي النبي (ص) مرّة واحدة مؤمناً به، وإن كان لم يروِ عن النبي (ص) رواية، فقد ذكر على سبيل المثال بشير بن عبد الله الأنصاري، فقال:"استشهد يوم اليمامة، لا تُعرف له رواية"[4]. كما أثبت كلّ من أدرك زمان النبي صلى الله عليه

---

[1] نفسه، ص 207.

[2] نفسه، ص 614.

[3] نفسه، ص 614.

[4] نفسه، ص 249.

وسلم وإن لم تثبت رؤيته له، وهولا يريد بذلك دعوى الصحبة، ولكنه يريد الحصر فقط، كقوله في ترجمة الأحنف بن قيس:"أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ودعا له، ولم يره"[1]، ومِن إنكاره للصحبة ما جاء في ترجمة حيان بن نملة، إذ قال:"في صحبته نظر"[2]، وقوله في ترجمة دلجة بن قيس:"لا تصح له صحبة ولا رؤية"[3]، وهذا يعني أن ابن منده لم يكن يُسلّم بصحبة رجل من الرجال إلا بعد روية وتمعّن، ولا يتحرّج من نفيها إذا ثبت لديه ذلك.

ويُؤخذ على ابن منده اعتماده جانب الاختصار في تراجمه غالباً، ولا سيما في الأنساب، وقد انتبه ابن الأثير إلى ذلك، فقال في كتابه (أسد الغابة في معرفة الصحابة):"... على أن عادة ابن منده إهمال الأنساب وترك الاستقصاء فيها"[4]، ومما يُلحظ في التراجم التي عقدها ابن منده أنها تتفاوت في الحجم من ترجمة إلى أخرى، وذلك بحسب شهرة الصحابي، وسابقته إلى الإسلام، وإسهاماته المختلفة، ولا يخلو الكتاب من بعض الأوهام التي تعقّبه فيها أبو نعيم الأصفهاني وابن الأثير وابن حجر[5]، ولكن ذلك لا ينتقص من قيمة الكتاب وأهميته في ميدان تراجم الصحابة.

لقد اتسعت حركة التأليف في تراجم الصحابة المحدّثين خلال القرن الرابع الهجري على نحو كبير، واتخذ علماء هذا القرن مناهج محددة في عرض مادتهم العلمية بطريقة تُفصح عن تطور العقلية العربية المنهجية في التأليف المبني على أسس واضحة ومحددة، وقد بيّن البحث أنواع الكتب التي تناولت رواة الحديث خلال هذا القرن، مستعرضاً مناهجها ومتونها، ومحدداً سماتها العامة، وهي:

---

[1] نفسه، ص 174.

[2] نفسه، ص 410.

[3] نفسه، ص 559.

[4] ابن الأثير الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1415 هـ – 1994 م، ج 6، ص 153.

[5] للتوسع انظر: ابن منده العبدي، معرفة الصحابة، مقدمة المحقق، ص 157 – 162.

1- كتب الأسامي والكنى التي اتسمت بالتخصص في ذكر أسماء الرواة وكناهم، وعلى الرغم من خلوّها - بشكل عام - من التفاصيل؛ فإنها كتبٌ مهمّة في توثيق الأسماء والأنساب، وقد التزم مؤلفوها الترتيب المنهجي للأسماء على حروف المعجم.

2- كتب الجرح والتعديل التي اختصّت في تصنيف رواة الحديث الشريف من الثقات والضعفاء، وتشتمل معظم هذه الكتب على الأحكام النقدية المقرونة بالتعليل، إضافة إلى دقة تبويبها وترتيبها، وكثرة التراجم فيها، وعنايتها بالإسناد.

3- كتب المعاجم والأخبار التي جاءت على شكل معاجم تعرض تراجم الرواة وأخبارهم وصفاتهم وأحاديثهم المروية عن الرسول الكريم (ص)، وهي كتبٌ غنية بالتفاصيل الدقيقة، وتواريخ الوفيات، وقد التزم مؤلفوها الأمانة العلمية في ذكر المصادر والأسانيد.

لقد استطاع علماء القرن الرابع الهجري الارتقاء بمستوى التأليف المنهجي في ميدان تراجم المحدّثين، فحفظوا تراث الأمة من الضياع بطريقة علمية تُنبئ عن اتساع أفقهم المعرفي، وكانت مؤلّفاتهم مرجعاً مهماً لمن جاء بعدهم على مستوى المضمون، ومنارة معرفية في طرائق التأليف على مستوى المنهج.

الباب الثالث – كتب التجميع والتهذيب والاختصار من القرن الخامس حتى القرن العاشر الهجري

الفصل الأول – كتب التراجم القائمة على منهجية التجميع

أولاً – تجميع تراجم المحدّثين

- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (446 هـ)
- تقييد المهمل وتمييز المشكل للغساني (498 هـ)
- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (597 هـ)
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري (630 هـ)
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (852 هـ)

ثانياً – تجميع التراجم المتنوعة

- معجم الأدباء لياقوت الحموي (626 هـ)
- وفيات الأعيان لابن خلكان (681 هـ)
- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (764 هـ)
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي (764 هـ)
- تاريخ الإسلام للذهبي (748 هـ)

أدى انتشار حركة التأليف و توسعها خلال القرن الرابع الهجري إلى نشوء ضرب جديد من التأليف خلال القرن الخامس و ما بعده، ويستند هذا الضرب إلى تعدد المصنّفات و كثرتها ضمن الفن الواحد، ومن ذلك فن التراجم، فعمد بعض المؤلفين في كتب التراجم إلى تجميع مادتهم العلمية من كتب سابقة، وقد صرّحوا بذلك في مقدمات كتبهم من دون مواربة، لتغدو المنهجية التي بُنيت عليها هذه الكتب منهجية تجميعية، تضم أشتات المعلومات من المصادر و الكتب، ثم تدرجها في سياق يتسم بالشمولية و التوسّع.

و قد بدأت هذه المنهجية عبر كتب تعنى بتجميع تراجم الصحابة و المحدّثين، ثم توسّعت بشكل كبير خلال القرن السابع الهجري و ما بعده، فظهرت الكتب التجميعية الموسوعية إلى جانب كتب تراجم الصحابة و المحدّثين.

أولاً – تجميع تراجم الصحابة والمحدّثين

استمرّ اهتمام المؤلفين العرب بتراجم الصحابة و المحدّثين خلال القرن الخامس الهجري، ولكن السمة المنهجية المميزة لمؤلفات هذا القرن تقوم على تجميع المعلومات الخاصة بتراجم الصحابة والمحدّثين من الكتب الأصول، و ترتيبها و تبويبها.

– فقد حاول بعض المؤلفين في تراجم المحدّثين اقتفاء أثر أسلافهم في التأليف ضمن هذا المجال، فجمعوا ما جاء في كتب الأسلاف، و عرضوا لها بطريقة منهجية جديدة تحتفي بالتوسط توخياً للفائدة، و من النماذج المتقدّمة في ذلك كتاب **(الإرشاد في معرفة علماء الحديث)** لأبي يعلى الخليلي (446 هـ)، إذ يقول الخليلي في مقدمة كتابه عن التأليف في السنّة النبوية الشريفة:"وَقَدْ عَنِيَ الْعُلَمَاءُ قَبْلَنَا بِهَا، وَصَنَّفَ الْأَئِمَّةُ فِيهَا، غَيْرَ أَنِّي وَجَدْتُهُمْ بَيْنَ رَجُلٍ وَضَعَ تَأْرِيخًا، وَذَكَرَ أَسَامِيَ يَسِيرَةً، وَقَلَّ مَنْ يَعْرِفُ

مِنَ الْأَئِمَّةِ إِلَّا وَقَدْ عَمِلَ ذَلِكَ، فَلَا تَكْثُرُ فَائِدَتُهُ، وَبَيْنَ رَجُلٍ وَضَعَ الأَسَامِيَ الْكَثِيرَةَ مِنَ الْمَشْهُورِينَ، وَمَنْ لَا يُعْرَفُ بِالرِّوَايَةِ مِنَ الْمَغْمُورِينَ، فَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا مُبَرِّزٌ مُتَوَسِّعٌ فِي هَذَا الشَّأْنِ، وَذَلِكَ كَتَصْنِيفِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ، وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ. فَرَأَيْتُ أَنْ أُمْلِيَ كِتَابًا أَضَعُ فِيهِ أَسَامِيَ الْمَشْهُورِينَ بِالرِّوَايَةِ، وَأُبَيِّنُ قَوْلَ الْأَئِمَّةِ فِي الثِّقَاتِ، وَالْمَجْرُوحِينَ، وَأُضِيفُ إِلَيْهِ ذِكْرَ أَسَامِيَ الْعُلَمَاءِ، وَالْمُحْدَثِينَ الَّذِينَ وُجِدُوا فِي عَصْرِهِمْ، فَارْتَفَعُوا عَنْ ذِكْرِهِمْ، وَمَنْ حَدَّثَ بَعْدَهُمْ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا"[1].

وقد رتّب الخليلي تراجمه على البلدان و الأصقاع، واعتنى بالإسناد العالي في رواية الأحاديث والأخبار، من دون أن يخرج عن طريقة أسلافه في عرض الترجمة، فكان يذكر الاسم و النسب و الكنية و المدينة التي ينتمي إليها و درجة الجرح أو التعديل، و شيئاً من الأحاديث التي رواها المترجَم، و من أمثلة ذلك:"عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ أَبُو الْحَارِثِ، مَدِينِيٌّ، قَالَ مَالِكٌ: مَا رَأَيْتُ أَعْبَدَ مِنْهُ. كَانَ يَقَعُ الرِّدَاءُ مِنْ عَاتِقِهِ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ. وَهُوَ الَّذِي يَرْوِي عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ (يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ بِنْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا) وَهُوَ حَدِيثٌ مُخَرَّجٌ، وَأَحَادِيثُهُ كُلُّهَا مُحْتَجٌّ بِهَا"[2].

– و في القرن نفسه، يأتي كتاب **(تقييد المهمل وتمييز المشكل)** للغساني (498 هـ) جامعاً لكتب متعددة في شيوخ البخاري المهملين و تراجمهم، إذ يقول الغساني في مقدمة كتابه:"هذا كتاب يشتمل على التَّعريف بشيوخ حدّثَ عنهم البخاري رحمه الله فِي كتابه وأهمل أنسابهم، وذكر ما يُعرفون بِه من قبائلهم وبلدانهم، مثل ما يقول: حَدّثَنَا محمد، حَدّثَنَا أحمد، ولا ينسبهما، وَحدّثَنَا إسحاق، ولا يزيد على ذلك شيئاً.

وَقد جمع أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الْحَاكِم النَّيْسَابُورِي فِي كِتَابه الْمَعْرُوف بالمدخل إِلَى معرفَة الصَّحِيح من السقيم بَاباً فِي هَذَا الْمَعْنى، لكنه لم يستوعب كل مَا

[1] الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د.محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1409 هـ، ج 1، ص 155 – 156.

[2] نفسه، ج 1، ص 216.

فِي الْكتاب من ذَلِك، وَتكلم أيضاً أَبُو نصر أَحْمد بن مُحَمَّد بن الْحسن الْمَعْرُوف لكنه بالكلاباذي فِي كِتَابه الْمُسَمّى بالإرشاد فِي معرفَة أهل الثِّقَة والسداد فِي رجال الصَّحِيح للْبُخَارِيّ فِي هَذَا الْبَاب، وَنسب جمَاعَة مِنْهُم، وَقد نسب أبو عَليّ ابْن السكن جمَاعَة مِنْهُم فِي نسخته من الْجَامِع الَّتِي رَوَاهَا عَن مُحَمَّد بْن يُوسُف الْفربرِي عَن البُخَارِيّ، وَنسب أَيْضا أَبُو ذَر عبد بْن أَحْمد الْهَرَوِيّ جمَاعَة مِنْهُم عَن مشايخه الثَّلَاثَة الراويين عَن الْفربرِي فِي نسخته من الْجَامِع، وَغير من ذكرنَا من أهل الْعلم بِهَذِهِ الصِّنَاعَة كَأبي الْحسن الدَّارَقُطْنِيّ وَأبي مَسْعُود الدِّمَشْقِي وَأبي أَحْمد بن عدي، فَإِنَّهُم تكلمُوا على هَذِه الْأَسْمَاء وَاسْتَدَلُّوا بالشَّيْء على الشَّيْء، إِلَى أَن وقفُوا على الْحَقِيقَة فِي أَكثر ذَلِك، فَجمعت فِي هَذَا الْبَاب مَا انْتهى إِلَيّ من كَلَامهم، ولخصته وبينته ليرتفع اللّبْس فِي ذَلِك عَن النَّاظر فِي جَمعنَا هَذَا، وَخرجت مَا اتّفق لي ذكره من هَذِه الْأَسْمَاء على حُرُوف المعجم تَقْرِيبًا على الطَّالِب"[1].

و يقوم منهج الغساني على ذكر ما جاء لدى البخاري، ثم يتبعه بنسب الراوي المهمل ناقلاً إياه من مصادر متعددة، على ما فيها من اختلاف، مع ذكر المصدر (اسم العالم) صراحةً، و من أمثلة ذلك:"وَقَالَ (يقصد البخاري) فِي كتاب الطِّبّ حَدثنِي الْحُسَيْن عن أحمد بن منيع، حدّثنا مروان بن شجاع قال، حدّثنا سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عَن ابْن عَبَّاس قَالَ: الشِّفَاء فِي ثَلَاث، وَذكر الحَدِيث وَلم يرفعهُ. قَالَ أَبُو عبد الله الْحَاكِم الْحُسَيْن هَذَا هُوَ الْحُسَيْن بن يحيى بن جَعْفَر البيكندي وَقد أَكثر أَبُو عبد الله البُخَارِيّ الرِّوَايَة عَن أَبِيه يحيى وَقد بَلغنِي أَيْضاً أَن أباه يحيى بن جَعْفَر قد روى عَن ابْنه الْحُسَيْن هَذَا. وَقَالَ أَبُو نصر هُوَ عِنْدِي الْحُسَيْن بن مُحَمَّد بن زِيَاد القباني النَّيْسَابُورِي، وَعِنْده مُسْند أَحْمد بن منيع الْبَغَوِيّ، وَقد بَلغنِي أَن أَبَاهُ كَانَ يلْزم البُخَارِيّ ويهوى هَوَاهُ لما وَقع لَهُ بنيسابور مَا وَقع. قَالَ الإِمَام أَبُو عَليّ رَضِي الله عَنهُ وَهَذَا الحَدِيث عندنَا بعلو من الْإِسْنَاد، حدّثنَاهُ حكم بن مُحَمَّد قِرَاءَة مني عَلَيْهِ فِي منزله فِي شهر صفر من سنة سبع وَأَرْبَعين وَأَرْبَعمِائَة، قَالَ حَدثنَا أَبُو بكر أَحْمد بن مُحَمَّد بن

[1] الغساني، أبو علي الحسين بن محمد، تقييد المهمل وتمييز المشكل، تحقيق: محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، 1418 هـ – 1997 م، ص 3 – 18.

إسْمَاعِيل بن الْفرج الْمَعْرُوف بِابْن المهندس قِرَاءَة عَلَيْهِ وَأَنا أسمع فِي منزله بِمصْر فِي جُمَادَى الأولى سنة اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وثلاثمائة، قَالَ حَدثنَا أَبُو الْقَاسِم عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الْعَزِيز الْبَغَوِيّ إملاء مِنْهُ علينا بِمَكَّة فِي الْمَسْجِد الْحَرَام فِي ذِي الْحجَّة من سنة عشر وثلاثمائة، قَالَ حَدثنِي جدي أَحْمد بن منيع قَالَ حَدثنَا مَرْوَان بن شُجَاع الخصيفي عَن سَالم الْأَفْطَس عَن سعيد بن جُبَير عَن ابْن عَبَّاس، قَالَ الشِّفَاء فِي ثَلَاثَة فِي شربة عسل أَو شرطة محجم أَو كَيَّة نَار، وأنهى أمتِي عَن الكي، وَرفع الحَدِيث، فَكَأَن شَيخنَا حكم بن مُحَمَّد أَخذه من البُخَارِيّ"[1].

نلحظ في المثال السابق عناية الغساني بالإسناد، و ذكر الروايات المتعددة، مع إحالة كل رواية إلى صاحبها، من دون تفضيل رواية على أخرى، ولعل تقديمه الحاكم النيسابوري على سواه في هذه الترجمة و سواها دليلٌ على تبنيه رأيه.

– وفي مجال الجرح والتعديل، يبرز كتاب (**الضعفاء والمتروكون**) لابن الجوزي (597 هـ)، وقد جمع فيه المؤلّف أقوال العلماء السابقين في تجريح الراوي على اختلاف أحكامهم، مثل أَحْمد بن حَنْبَل وَيحيى بن معِين وَعلي بن الْمَدِينِيّ وَالْبُخَارِيّ وَمُسلم وَعبد الرَّحْمَن بن أبي حَاتِم وَأَبِيهِ وَأبي زرْعَة وَأبي جَعْفَر الْعقيلِيّ وَأبي أَحْمد بن عدي وَأبي الْفَتْح الْأَزْدِيّ وَأبي الْحسن الدَّارَقُطْنِيّ وَ النسائي وغَيرهم من الْعلمَاء، يقول ابن الجوزي في مقدمة كتابه معرّفاً به:"وَقد جمع كتابي هَذَا زبد مَا ذكره المتكلمون فِي التَّضْعِيف، وانتقى من الْكتب المصنفة فِي ذَلِك"[2]، و هكذا يُسدي ابن الجوزي خدمة جليلة للباحثين في ميدان علوم الحديث الشريف، فهو يوفّر عليهم مشقة البحث في الكتب المتعددة، جامعاً الآراء في كتاب واحد يشتمل على أشهر الكتب التي أُلّفت في هذا المجال.

ويقوم منهج ابن الجوزي على ذكر اسم المحدّث الضعيف و نسبه و شيوخه وتلامذته، ثم يشرع في ذكر آراء العلماء فيه على اختلاف درجة التجريح، ومن أمثلة ذلك ما جاء في ترجمة أبان بن المحبر، إذ يقول ابن الجوزي:"يروي عن نافع، روى عنه مروان

---

[1] نفسه، ص 379 – 386.

[2] ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1406 هـ، ج 1، ص 12.

الفزار. قال أبو حاتم الرازي: مجهول ضعيف الحديث، وقال العقيلي: مُنكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك، وقال أبو حاتم ابن حبان البستي: يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، حتى لا يشك المتبحّر في هذه الصناعة أنه كان يعملها، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار"[1].

ويخلو كتاب ابن الجوزي من التفاصيل التي تتعلق بحياة المحدّثين الضعفاء، فغايته من الكتاب هي جمع الآراء التي تُضعفهم وحسب، فجاءت تراجمه مختصرة، ويتميّز الكتاب بالدقة على مستوى الترتيب، يقول ابن الجوزي موضحاً اختصار الكتاب و ترتيبه المحكم:" وَقد اختصرت هَذَا الْكتاب، ورتبت الْمَذْكُورين فِيهِ على حُرُوف المعجم، ثمَّ رتبتهم فِي أنفسهم على الْحُرُوف أَيْضاً، وَبَيَانه أَنِّي أقدم إِبْرَاهِيم على أَحْمد لأن الْبَاء قبل الْحَاء، ثمَّ رتبت أَسمَاء آبَائِهِم على الحروف أَيْضاً، وَبَيَانه أَنِّي أقدم إِبْرَاهِيم بن بشير على إِبْرَاهِيم بن الحكم، لِأَن الْبَاء قبل الْحَاء، ذَلِك ليسهل الْأَمر على طَالب الاسم، وَلَا يعاني فِي ذَلِك كل مشقة"[2].

- ويندرج كتاب **(أسد الغابة في معرفة الصحابة)** لابن الأثير الجزري **(630 هـ)** في سياق التأليف التجميعي الممنهج، وهو كتاب يشتمل على تراجم الصحابة الذين ورد ذكرهم في كتب المتقدّمين، يقول الحافظ ابن حجر متحدّثاً عن التأليف في تراجم الصحابة:"... إلى أن كان في أوائل القرن السابع، فجمع عز الدين بن الأثير كتاباً حافلاً سمّاه (أسد الغابة)، جمع فيه كثيراً من التصانيف المتقدمة"[3]. وبالنظر إلى مقدمة الكتاب ومتنه الكتاب، نلحظ منهجاً عالي الدقة، شديد الترتيب، محكم التنظيم، ويتبدّى ذلك في مواطن عدة، أهمها:

1- اعتمد ابن الأثير على أربعة أعلام ألّفوا في تراجم الصحابة بشكل أساسي، مع إضافات قليلة لمؤلّفين آخرين، وقد جاء ذكر ذلك في مقدمة الكتاب، إذ يقول ابن

---

[1] نفسه، ج 1، ص 20.

[2] نفسه، ج 1، ص 12.

[3] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1415 هـ، ج 1، ص 154.

الأثير بعد التعريف بأهمية علم التراجم ومعرفة الصحابة:"وقد جمع الناس في أسمائهم كتباً كثيرة، ومنهم مَنْ ذَكَرَ كثيراً من أسمائهم في كتب الأنساب والمغازي وغير ذلك، واختلفت مقاصدهم فيها، إلا أن الذي انتهى إليه جمع أسمائهم الحافظان أبو عبد الله ابن منده وأبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهانيان ، والإمام أبو عمر بن عبد البر القرطبي... فلما نظرت فيها رأيت كلاً منهم قد سلك في جمعه طريقاً غير طريق الآخر، وقد ذكر بعضهم أسماء لم يذكرها صاحبه، وقد أتى بعدهم الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي عِيسَى الأصفهاني ، فاستدرك على ابن منده ما فاته في كتابه، فجاء تصنيفه كبيراً نحو ثلثي كتاب ابن منده. فرأيت أن أجمع بين هذه الكتب، وأضيف إليها ما شذَّ عنها مما استدركه أبو علي الغساني ، على أبي عمر بن عبد البر، كذلك أيضاً ما استدركه عليه آخرون وغير مَنْ ذكرنا فلا نطول بتعداد أسمائهم هنا"[1]. وهكذا فإن الكتاب هو تجميع منهجي لأربعة كتب أساسية، مع بعض الإضافات القليلة المفيدة.

2- يعتذر ابن الأثير عن إيراد الأسانيد الكثيرة في متن كتابه، فيقول: "وأردت أن أُكثرَ الأسانيد وأُخرِّجَ الأحاديث التي فيه بأسانيدها، فرأيت ذلك متعباً يحتاج أن أنقض كل ما جمعت، فحملني الكسل وحب الدعة والميل إلى الراحة إلى أن نقلتُ ما تدعو الضرورة إليه، مما لا يخل بترتيب، ولا يكثر إلى حد الإضجار والإملال"[2]. و لذا يلجأ ابن الأثير إلى عقد فصلٍ خاص بالأسانيد في أوّل الكتاب كي لا يضطر إلى تكرارها، فيعدد في هذا الفصل مصادر أسانيده، وتسلسلها، ورواتها على اختلافهم، ومن أهم هذه المصادر صحيح البخاري، وصحيح مسلم، و موطأ مالك، ومسند أحمد بن حنبل، و مغازي ابن إسحاق، وغيرها [3].

3- تتضح منهجية ابن الأثير العالية الدقة، و أمانته العلمية الوافية، في الإحالات التي يذكرها، و قد ابتدع لذلك منهجاً جديداً يُنبئ عن عقلية واعية وفكر منظم،

[1] ابن الأثير الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج 1، ص 110.

[2] نفسه، ج 1، ص 111.

[3] انظر: نفسه، ج 1، ص 114 – 119.

ويوضّح ابن الأثير طريقته الفريدة في الإحالات بقوله: "إني جمعت بين هذه الكتب كما ذكرته قبل، وعَلّمْتُ على الاسم علامةَ ابن منده صورةَ (د)، وعلامةَ أبي نعيم صورةَ (ع) ، وعلامةَ ابن عبد البر صورةَ (ب)، وعلامةَ أبي موسى صورةَ (س)، فإن كان الاسم عند الجميع عَلّمْتُ عليه جميع العلائم، وإن كان عند بعضهم عَلّمْتُ عليه علامته، وأذكرُ في آخر كل ترجمة اسم من أخرجه، وإن قلت أخرجه الثلاثة فأعني ابن منده وأبا نعيم وأبا عمر بن عبد البر، فإن العلائم ربما تسقط من الكتابة وتنسى، ولا أعني بقولي أخرجه فلان وفلان أو الثلاثة أنهم أخرجوا جميع ما قلته في ترجمته، فلو نقلت كل ما قالوه لجاء الكتاب طويلاً، لأن كلامهم يتداخل ويخالف بعضهم البعض في الشيء بعد الشيء، وإنما أعني أنهم أخرجوا الاسم"[1]. وتدل هذه الطريقة على تطور منهجي شديد العناية بالإحالات، إلى درجة إثباتها بطريقتين، العلامة و الذكر، وهذه خطوة منهجية رائدة في مجال التأليف القائم على التجميع.

4- يعتمد ابن الأثير منهجاً تكاملياً في كتابه بشكل عام، وضمن الترجمة الواحدة بشكل خاص، فعلى المستوى العام يجمع ابن الأثير تراجمه من الكتب الأربعة مستكملاً نواقصها من بعضها، يقول ابن الأثير:"ورأيت ابن منده وأبا نعيم وأبا موسى عندهم أسماء ليست عند ابن عبد البر، وعند ابن عبد البر أسماء ليست عندهم. فعزمت أن أجمع بين كتبهم الأربعة"[2]. وعلى مستوى الترجمة الواحدة نراه يستقصي الأنساب من كتاب، و الأحاديث من كتاب، و هكذا، حتى يستوفي الترجمة بتمامها، ويزيد عليها ما وجده في كتب أخرى أحياناً، ملتزماً في كل ذلك مبدأ الأمانة العلمية إلى درجة الحفاظ على بعض الأوهام، و تفنيدها أحياناً، يقول ابن الأثير موضحاً ذلك:"ثم إني لا أقتصر على ما قالوه، إنما أذكر ما قاله غيرهم من أهل العلم، وإذا ذكرت اسماً ليس عليه علامة أحدهم فهو ليس في كتبهم. ورأيت ابن منده وأبا نعيم قد أكثرا من الأحاديث والكلام عليها، وذكرا عللها، ولم يكثرا من ذكر نسب الشخص، ولا ذكر شيء من أخباره وأحواله، وما يُعرف به، ورأيت أبا عمر قد استقصى ذكر

---

[1] نفسه، ج 1، ص 111.

[2] نفسه، ج 1، ص 110.

الأنساب وأحوال الشخص ومناقبه، وكل ما يعرفه به، حتى إنه يقول: هو ابن أخي فلان وابن عم فلان وصاحب الحادثة الفلانية، وكان هذا هو المطلوب من التعريف، أما ذكر الأحاديث وعللها وطرقها فهو بكتب الحديث أشبه، إلا أني نقلت من كلام كل واحد منهم أجوده، وما تدعو الحاجة إليه طلباً للاختصار، ولم أخل بترجمة واحدة من كتبهم جميعها، بل أذكر الجميع، حتى إنني أخرج الغلط كما ذكره المخرج له، وأبين الحق والصواب فيه إن علمته، إلا أن يكون أحدهم قد أعاد الترجمة بعينها، فأتركها وأذكر ترجمة واحدة، وأقول: قد أخرجها فلان في موضعين من كتابه"[1]. وعلى هذا الأساس من الأمانة العلمية، يعتذر ابن الأثير عن الأخطاء إن وردت، فيقول:"وما يشاهده الناظر في كتابي هذا من خطأ ووهم فليعلم أني لم أقله من نفسي، وإنما نقلته من كلام العلماء وأهل الحفظ والإتقان"[2].

5- يُرتّب ابن الأثير تراجمه على حروف المعجم بدقة ميّزت المؤلفات في عصره بشكل عام، إلا أنّ عناية ابن الأثير بالترتيب فاقت أقرانه بشكل واضح، وقد بيّن ذلك بالتفصيل في مقدمته[3]، ومن أهم الأسس التي اعتمدها ابن الأثير في ترتيبه:

أ- لا يكتفي ابن الأثير بالترتيب على الحرف الأول من الاسم كما فعل القدماء، بل يعمد إلى الترتيب الألفبائي على الأحرف الثواني وما يليها إلى آخر الاسم، كما يُرتّب الأسماء المتشابهة بحسب أسماء الآباء أو الألقاب، فنراه يُقدّم اسم أبان على إبراهيم، ويُقدّم ترجمة إبراهيم بن الحارث على إبراهيم بن خلاد، ويُقدّم ترجمة أبان العبدي على أبان المحاربي.

ب- يتّبع ابن الأثير المنهج نفسه في أسماء التعبيد، فيلتزم الحرف الأول بعد (عبد)، وكذلك في الكنى، فيلتزم الترتيب في الاسم الذي بعد (أبو)، فنراه يُقدّم أبا داود على أبي رافع، وكذلك في الولاء، فنراه يُقدّم أسود مولى زيد على أسود مولى عمرو، وإذا ذكر الصحابي ولم ينسب إلى أب بل نسب إلى قبيلة، فهو يجعل القبيلة بمنزلة الأب،

---

[1] نفسه، ص 111 – 112.

[2] نفسه، ج 1، ص 114.

[3] انظر: نفسه، ج 1، ص 112 – 113.

فنراه يُقدّم زيداً الأنصاري على زيد القرشي. أما مَن ذُكروا بأسمائهم ولم يُنسبوا فقد جعل ابن الأثير كل واحد منهم في آخر ترجمة الاسم الذي سُمّي به، كترجمة زيد غير منسوب في آخر من اسمه زيد.

ج- يُرتّب ابن الأثير مَن لم تُعرف أسماؤهم بحسب نسبتهم إلى آبائهم أولاً، ثم يذكر مَن روى عن جده، ثم مَن روى عن خاله، ثم مَن روى عن عمّه، فالجيم قبل الخاء، وكلاهما قبل العين، ثم يذكر مَن نُسب إلى قبيلته، ثم مَن روى عن رجل من الصحابة، و لا يغفل ابن الأثير عن ترتيب هذه التراجم ضمن أقسامهم على حروف المعجم أيضاً، إذ يُقدّم ابن الأدرع على ابن الأسفع، وخال البراء على خال الحارث، والأزدي على الخثعمي.

د- لاحظ ابن الأثير أنّ أسلافه يُفردون باباً مستقلاً قبل الياء للاسم الذي أوّله (لا)، مثل (لاحق)، فجعله هو في باب اللام لأنه أصحّ و أجود برأيه، وإذا كان أحد من الصحابة مشهوراً بالنسبة إلى غير أبيه ذكره بذلك النسب، كشرحبيل بن حسنة، إذ يذكره فيمن أول اسم أبيه حاء، ثم يبيّن اسم أبيه، وكذلك شريك بن السحماء، وهي أمه، يذكره فيمن أول اسم أبيه سين، ثم يذكر اسم أبيه، وهو يفعل ذلك قصداً للتقريب وتسهيل طلب الاسم.

هـ- يُرتّب ابن الأثير الأسماء على صورها التي يُنطق بها، لا على أصولها، فهو لا يفك التضعيف في اسم (عمّار)، و يورده في (عما) وليس في (عمم)، وهو يُقدّم الاسم في النسب على الكنية، إذا اتفقا، فنراه يُقدّم عبد الله بن ربيعة على عبد الله بن أبى ربيعة، وهو يضبط الأسماء المشتبهة في الخط لئلا تلتبس، كأن يقول (سلمة) بكسر اللام أو فتحها.

على الرغم من أنّ الكتاب تجميع وحسب، إلا أن منهجية ابن الأثير الدقيقة في ترتيب ما جمعه، وأمانته العلمية الفريدة في الإحالات، واستكمال نواقص الكتب من بعضها، إضافة إلى شرح بعض الألفاظ الغريبة أحياناً، يجعل من كتابه درّة نفيسة في تراجم الصحابة، فهو يتسّم بالشمولية و الدقة والاستقصاء والمنهجية العلمية.

- ويُعدّ كتاب **(الإصابة في تمييز الصحابة)** لابن حجر العسقلاني (852 هـ) من النماذج المهمة في فن التراجم، فهو ينهض على منهجية مبتكرة تسعى إلى استيعاب تراجم الصحابة من كتب الأولين، و إدراجها ضمن تقسيمات تميز التراجم عن بعضها وفق معايير علمية صارمة، وقد اشتملت مقدمة الكتاب على فصول توضّح تعريف ابن حجر للصحابي، و الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابياً، و بيان حال الصحابة من العدالة، و تشكّل هذه الفصول المعايير التي اعتمدها ابن حجر في تمييز الصحابة، كما تشتمل المقدمة على أسباب تأليف الكتاب، إذ يُعدد ابن حجر مجموعة كبيرة من الكتب التي أُلّفت في تراجم الصحابة، لكنه يأخذ عليها الخلط بين الصحابي و غير الصحابي، و يؤمثل ابن حجر لذلك بكتاب ابن الأثير (أسد الغابة في معرفة الصحابة)، كما يأخذ عليها عدم استيعاب أغلب الصحابة في متونها، و يؤمثل ابن حجر لذلك بكتاب ابن عبد البر (الاستيعاب في معرفة الأصحاب)، و لذا يأتي كتاب ابن حجر محاولاً استدراك نواقص الكتب السابقة، و التنبيه على أوهامها، و التمييز بين الصحابة[1]، متّبعاً في ذلك منهجية تستند إلى تجميع المعلومات من كتب سابقة، ثم فرزها ضمن أقسام مرتبة على حروف المعجم، وفق الآتي:

رتّب ابن حجر التراجم على أربعة أقسام في كل حرف، وهذا يعني أنه قسّم التراجم المبدوءة في حرف الألف مثلاً إلى أربعة أقسام، وكذلك الباء والتاء، وهلمّ جراً حتّى آخر الحروف، وهذه الأقسام هي:

القسم الأوّل: وهو خاص بتراجم الذين وردت صحبتهم بطريق الرواية عنهم أو عن غيرهم، وشملت تراجم هذا القسم أولئك الذين وقع ذكرهم بما يدل على الصحبة بأي طريق كان، على أنّه ميّز في كل ترجمة ما إذا كانت الطريق التي وردت بها صحبة الصحابي صحيحة أو حسنة أو ضعيفة.

القسم الثّاني: وهو خاص بتراجم من ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي (ص) لبعض الصحابة من النساء والرجال وقد مات النبي صلّى اللّه عليه وسلم وهم دون سن التمييز، وبيّن أن ذكر هؤلاء الصحابة إنما هو على سبيل الإلحاق

[1] انظر: ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج 1، ص 153 – 154.

لغلبة الظنّ على أنه – صلّى اللَّه عليه وسلم – رآهم، وهذه الفكرة إنما تستند إلى أنّ الصحابة – رضي اللَّه عنهم – كانوا حريصين على إحضار أولادهم عنده عند ولادتهم، والأخبار بذلك شهيرة، واستند ابن حجر في تثبيت هذه الفكرة على أحاديث صحيحة وردت في صحيح مسلم وفي مستدرك الحاكم، وكتاب الصحابة لابن شاهين. وأعطى المبرر الّذي دعاه إلى إفرادهم عن أهل القسم الأول بقوله:"لكن أحاديث هؤلاء عنه (أي عن النبي صلّى اللَّه عليه وسلم) من قبيل المراسيل عند المحققين من أهل العلم بالحديث، و لذلك أفردتهم عن أهل القسم الأول"[1].

القسم الثّالث: وهو خاصّ بتراجم أولئك الذين ذكروا في الكتب من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبيّ صلّى اللَّه عليه وسلم ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا. وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق أهل العلم بالحديث على الرغم من أن بعضهم قد ذكر في كتب معرفة الصحابة، لكن مصنفيها أفصحوا بأنهم لم يذكروهم إلا بمقاربتهم لتلك الطبقة، ولم يجزموا بأنهم من أهلها. ومن هؤلاء المصنّفين أبو حفص بن شاهين (ت 385 هـ) وأبو عمر بن عبد البر (ت 463 هـ). وأحاديث هؤلاء عن النبي صلّى اللَّه عليه وسلم مرسلة بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث.

القسم الرّابع: وهو خاص بتراجم أولئك الذين ذكروا في الكتب على سبيل الوهم والغلط، وبيان ذلك بالأدلة المستندة إلى أسلوب أهل الحديث وطرائقهم. ولم يذكر ابن حجر في هذا القسم إلا ما كان الوهم فيه بيّناً، أمّا مع وجود احتمال عدم الوهم فلم يلجأ إلى ذكره، إلا إذا كان ذلك الاحتمال يغلب على ظنّه بطلانه، ويعد هذا القسم من أهم ما جاء في الكتاب، لجدّته، و أسلوبه النقدي التحليلي، و معلوماته التي ميّزت الوهم من الصواب، يقول ابن حجر:"وهذا القسم الرابع لا أعلم من سبقني إليه، ولا من حام طائر فكره عليه، وهو الضالة المطلوبة في هذا الباب الزاهر، وزبدة ما يمخضه من هذا الفن اللبيب الماهر"[2].

---

[1] نفسه، ج 1، ص 156.

[2] نفسه، ج 1، ص 157.

والحق أنّ ابن حجر لم يُسبق في إفراد تراجم الذين ذكروا في الصحابة على سبيل الوهم، إلا أن الذين سبقوه أشاروا إلى بعض هؤلاء من خلال ترجمتهم في الصحابة، وهو لم يُسبق أيضاً في بيان سبب الوهم مشفوعاً بالحجة و الدليل. و هكذا تتمثّل جوانب الأصالة و الإبداع و القراءة النقدية في منهجية ابن حجر ضمن هذا القسم، و يمكننا الوقوف على أهم أنواع الأخطاء و الأوهام التي صححها ابن حجر، و هي:

1- الكشف عن التّحريف والتّصحيف في الأسماء: أشار ابن حجر إلى التحريف أو التصحيف الّذي اعترى بعض الأسماء، ومن ذلك ما جاء في ترجمة سديد مولى أبي بكر، إذ يقول ابن حجر:"خرج بعهد عمر، رواه أحمد في مسنده، هكذا وقع في (التجريد) في السين المهملة، وإنما هو بالمعجمة كما سيأتي في حرف الشين المعجمة من القسم الثالث"[1]. و هكذا يُعيد ابن حجر ترجمته تحت اسم شديد، مع زيادة في المعلومات[2].

2- سقوط اسم من السند، أو سقوط أداة الكنية، أو حرف جر أو زيادة اسم في النسب: وفي كل هذه الحالات تظهر أسماء تؤدي إلى الوهم، و من ذلك ما جاء في ترجمة أزهر بن قيس، إذ يوثّق ابن حجر وروده لدى البغوي و ابن شاهين و ابن عبد البر و ابن الأثير و من جاء بعدهم بهذا الاسم، وقد ادّعوا صحبته للرسول (ص)، و قد وهموا جميعاً في ذلك، و يوضّح ابن حجر سبب الوهم، و هو سقوط اسم والد أزهر (راشد)، وسقوط اسم الصحابي الذي روى الحديث (عصمة بن قيس)، من سلسلة الإسناد التي ذكرها البغوي في روايته للحديث المنسوب إلى أزهر عن الرسول (ص)، ثم تبعه الباقون في ذلك، ويُفنّد ابن حجر هذا الوهم بإيراد الإسناد الصحيح عن أبي زرعة الدمشقي و ابن سعد و البخاري و ابن حبان و غيرهم، مثبتاً عدم صحبة أزهر [3].

3- توهم الرّواة صحبة الرجل لأنه أرسل حديثاً، وعدم التمييز بين المسند والمرسل: و من ذلك ما جاء في ترجمة إسماعيل بن عبد الرحمن الأنصاري، إذ يقول ابن

---

[1] نفسه، ج 3، ص 228.

[2] انظر: نفسه، ج 3، ص 306.

[3] انظر: نفسه، ج 1، ص 365 – 367.

حجر:"تابعي، ذكره ابن حبان في ثقاته، و قد أرسل حديثاً فذكره البارودي في الصحابة"[1].

4- وهم الصحبة لمن مات قبل المبعث، وذُكر في الكتب على أنه صحابي: مثل (سيف بن ذي يزن) ملك حمير، إذ يقول ابن حجر في ترجمته:"ذكره ابن منده في الصحابة، و قال أدرك النبي صلى الله عليه و سلّم، و أخبر جدّه عبد المطلب بنبوته و صفته، ثم ساق في ترجمته حديث أنس أنّ ملك ذي يزن أهدى لرسول الله صلى الله عليه و سلّم حلّة. قلت: مات سيف قبل المبعث، والذي أهدى إلى النبي صلى الله عليه و سلّم و كاتَبَه ولده زرعة، كما تقدّم في ترجمته"[2].

و الأمثلة على أوهام الصحبة التي فنّدها ابن حجر كثيرة جداً، كعدم التمييز بين الأسماء و الكنى، والأخطاء الناجمة عن سقط وقلب، و تشابه بعض الأسماء، و أخطاء نشأت عن عدم تأمل أو سوء فهم، و غيرها كثير مما يضيق المجال عن ذكره، و يُلاحظ أن أغلب تفنيدات ابن حجر نقلية، فهو يستعين بالكتب المتعددة في هذا الميدان، و يُقابلها أو يُعارضها، ثم يورد الرأي الصواب استناداً إلى ذلك، و هذا شبيه بعمل المحققين في زمننا الحاضر. وهكذا جاء القسم الرابع من كل حرف في كتاب (الإصابة) على منهج جديد اعتنى بإزالة اللبس أو الغموض الّذي رافق الكثيرين من المصنفين، وارتفع بمستوى الكتابة في علم معرفة الصحابة إلى درجة عالية، ويمكن اعتباره مرحلة أعلى متطورة في هذا اللون من التصنيف.

وتجدر الإشارة إلى أن ما شهده حقل معرفة الصحابة من ظهور الاستدراكات والتذييل وبيان الأوهام على المصنفات فيه يعطي دليلاً على شعور المهتمين بهذا اللون من التصنيف بأن هناك حيزاً لا بد أن يملأ، ولكن بعد أن نشر الحافظ ابن حجر كتاب (الإصابة) في نهاية النصف الأول من القرن التاسع الهجريّ لم يظهر تذييل ولا استدراك على الإصابة، وهذا قد يفسر الجهد الضخم المبذول فيه، والاستقصاء الفريد الّذي قام به ابن حجر.

---

[1] نفسه، ج 1، ص 371.

[2] نفسه، ج 3، ص 249.

و يمكننا إجمال منهجية ابن حجر في كتابه بشكل عام على النحو الآتي:

1- الدّقّة في التّرتيب على حروف المعجم، و تقسيم كل حرف إلى أربعة أقسام سبق ذكرها، مع العناية بترتيب الأسماء داخل الحرف الواحد بمراعاة الحرف الأول والثاني والثالث والرابع في اسم المترجم، واسم أبيه واسم جده، ولم يشذ عن ذلك إلا في حالات نادرة جداً.

2- ضبط حروف الأسماء تجنّباً للتحريف أو التصحيف، على أنه لم يضبط جميع ما يحتاج إلى الضبط، ولعل ذلك يرجع إلى حرصه على الاختصار من جهة وتصنيفه كتابا في المشتبه الّذي سماه (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه)، و من ذلك ما جاء في ترجمة أسلم بن بجرة، إذ يقول ابن حجر:"أسلم بن بجرة – بفتح الموحدة وسكون الجيم – الأنصاري، نسبه ابن الكلبي، فقال: أسلم بن بجرة بن الحارث بن غيّان – بالغين المعجمة و الياء التحتانية المشدّدة – بن ثعلبة بن طريف بن الخزرج بن ساعدة الخزرجي الساعدي"[1].

3- حرص ابن حجر على الإحالات في كتابه بأنواعها، فهو يحيل على ما سبق ذكره، وعلى ما سوف يأتي لاحقاً، ولا يفتأ ينبه القارئ على ذلك، مستخدماً عبارات من مثل: (سيأتي في القسم الثالث) أو (سأوضح ذلك في العبادلة) أو (قد مضى القول فيه في القسم الأوّل)، كما يحيل ابن حجر على بعض مصنفاته مثل (لسان الميزان) و (تهذيب التهذيب) وغيرهما، كقوله في ترجمة أشعب بن أم حميدة المختصرة:"وترجمة أشعب مبسوطة في كتابي (لسان الميزان)"[2]، و قوله في ترجمة الحارث بن الحارث الأشعري المختصرة:"وقد أوضحت حاله في (تهذيب التهذيب)"[3]، وجميع هذه الإحالات توضح حرصه على الاختصار، لأنه يذكر طرفاً من الحديث أو القصة أو الخبر، ثم يشير إلى أنه قد استوفاه في مصنف آخر، إضافة إلى إحالاته الكثيرة على كتب أسلافه المتقدّمين.

---

[1] نفسه، ج 1، ص 213.

[2] نفسه، ج 1، ص 377.

[3] نفسه، ج 1، ص 661.

4- اعتمد ابن حجر على المصنفات السابقة في تجميع مادته العلمية، لكنه اتبع منهجاً نقدياً تحليلياً في تناوله بعض المقبوسات، وبين جوانب الضعف والقوّة فيها، كما في ترجمة ديلم الحميري الحافلة بالمقبوسات ونقدها[1]، كما نقد الأسانيد والروايات مبيّناً تناقضها وتدافعها، و تعقّب كثيراً من المصنفين في معلوماتهم ، كما في ترجمة سويد بن حنظلة، إذ يقول:"قال أبو عمر: لا أعلم له غير هذا الحديث، قلت: أخرجه أبو داود وابن ماجة، ولفظه: (المسلم أخو المسلم)... وقال ابن عبد البرّ: لا أعلم له نسباً، قلت: قد زعم ابن حبان أنه جعفي"[2]، ودلت مناقشاته للأنساب على معرفة كبيرة بها، كما ناقش أحياناً الشعر الّذي يورده للمترجم، و من ذلك ما جاء في ترجمة كعب بن زهير [3].

يحفل كتاب ابن حجر بالأمثلة الدالة على سمات منهجيته العالية، و قد اقتصرنا على أهمها، و على الرغم من التكرار الحاصل في بعض التراجم، و خلو بعض الأقسام في بعض الحروف من التراجم، فإن الإضافات أو الاستدراكات التي أوردها ابن حجر تعطي كتابه صفة الإبداع، و تجعله في مرتبة متميزة من حيث المنهجية التجميعية النقدية المنظّمة.

ثانياً – تجميع التراجم المتنوعة

اتسعت حركة التأليف القائمة على منهجية التجميع في القرن السابع بشكل كبير، وظهرت الكتب الموسوعية التي تعنى بتجميع مادتها من الكتب الأصول، و تراجع حضور المصادر السماعية في متون كتب التراجم إلى حد كبير، وسيقف البحث عند أهم الكتب التي اعتمدت هذه المنهجية، ولا سيما الكتب التي تميّزت بمادتها العلمية الغنية، و مصادرها الكثيرة المتنوعة.

---

[1] انظر: نفسه، ج 2، ص 328 – 330.

[2] نفسه، ج 3، ص 186.

[3] انظر: نفسه، ج 5، ص 443 – 446.

- يُعد كتاب (**معجم الأدباء**) لياقوت الحموي (626 هـ) من أشهر كتب التراجم التي نهضت على تجميع مادتها العلمية من كتب سابقة، وتُنبئ مقدمة الكتاب الطويلة ومتنه عن منهج ياقوت في الجمع و الترتيب، ومن أهم ملامح هذا المنهج:

1- تعدد المصادر التي استقى منها ياقوت تفاصيل تراجمه: وقد ذكر ياقوت بعضها منسوبةً إلى مؤلّفيها، وأهمها كتب المرزباني والسيرافي والزبيدي والمجاشعي وابن مسعر ابن الأنباري، وغيرهم من العلماء الذين نقل ياقوت فوائد مصنّفاتهم، و جمعها في كتابه، ليستوي له الغرض من التأليف، وهو استيفاء تراجم المشتغلين في الأدب، فجاء كتابه موسوعياً ضخماً، مليئاً بالمواد المتنوعة و التراجم المتعددة، مع العناية بتحري التواريخ الدقيقة، يقول ياقوت في توصيف مادة كتابه:"وجمعت في هذا الكتاب ما وقع إليّ من أخبار النحويين، واللغويين، والنسابين، والقراء المشهورين، والأخباريين، والمؤرخين، والوراقين المعروفين، والكتاب المشهورين، وأصحاب الرسائل المدوّنة، وأرباب الخطوط المنسوبة والمعينة، وكلّ من صنّف في الأدب تصنيفاً، أو جمع في فنه تأليفاً، مع إيثار الاختصار، والإعجاز في نهاية الإيجاز. ولم آل جهدا في إثبات الوفيات، وتبيين المواليد والأوقات، وذكر تصانيفهم، ومستحسن أخبارهم، والإخبار بأنسابهم وشيء من أشعارهم"[1].

2- التخفف من الأسانيد، والأمانة العلمية في النقل و التجميع: و يوضح ياقوت ذلك بقوله:"وحذفت الأسانيد إلا ما قلّ رجاله، وقرب مناله، مع الاستطاعة لإثباتها سماعاً وإجازة، إلا أنني قصدت صغر الحجم وكبر النفع، وأثبتّ مواضع نقلي ومواطن أخذي من كتب العلماء المعوّل في هذا الشأن عليهم، والمرجوع في صحة النقل إليهم"[2]، ومن أمثلة ذلك في الكتاب ما جاء في ترجمة إبراهيم بن إسحاق الحربي، إذ يفتتح ياقوت ترجمته بالقول:"نقلتُ من كتاب أبي بكر الخطيب قال:.."[3]، وهو يعني كتاب (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي، ثم يورد نسب إبراهيم، وولادته و وفاته، وشيوخه وتلامذته،

---

[1] ياقوت الحموي، معجم الأدباء – إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج 1، ص 7.

[2] نفسه، ج 1، ص 7.

[3] نفسه، ج 1، ص 41.

وبراعته في علوم الحديث والأدب واللغة، و أشهر كتبه (غريب الحديث)، وطائفة كبيرة من أخباره يختمها بالقول:"هذا آخر ما نقلته من تاريخ الخطيب"[1]، لينتقل ياقوت بعد ذلك – في سياق الترجمة ذاتها – إلى نقل خبر عن أحد معاصريه، فيقول:"نقلتُ من خط الإمام الحافظ أبي نصر عبد الرحيم بن وهبان صديقنا ومفيدنا قال:.."[2]، كما يثبت خبراً آخر جاءه بالسماع، قبل أن يختم الترجمة بذكر أهم الكتب التي صنّفها إبراهيم الحربي، وبذلك تبدو أمانة ياقوت في الإحالة على الكتب جليّة لعين القارئ، وهذه ناحية علمية منهجية مهمة، ولكنها تشي بقلة إسهامات ياقوت في الترجمة، إذ يبدو ياقوت مجرد جامع للأخبار من الكتب والمرويات، وقلّما يتدخل في متون ما ينقل تعليقاً أو تفنيداً، وهذا ما نلحظه أيضاً – على سبيل المثال – في ترجمة أحمد بن محمد بن يعقوب الملقّب مسكويه، فهو ينقل ترجمته من كتب أبي حيان التوحيدي و أبي منصور الثعالبي وبديع الزمان الهمذاني، وتقتصر مشاركته في متن الترجمة على سرد أسماء كتب مسكويه من دون إحالة كما فعل في ترجمة الحربي[3].

3- الدقة المنهجية في ترتيب التراجم على حروف المعجم: إذ يعمد ياقوت إلى العناية بالترتيب مراعياً في ذلك الحروف الثواني، فأسماء الآباء، فالوفيات، يقول ياقوت موضحاً منهجه في الترتيب:"وجعلت ترتيبه على حروف المعجم: أذكر أوّلاً من أوّل اسمه ألف، ثم من أول اسمه باء ثم تاء ثم ثاء إلى آخر الحروف، وألتزم ذلك في أول حرف من الاسم وثانيه وثالثه ورابعه، فأبدأ بذكر من اسمه آدم، ألا ترى أن أوّل اسمه همزة ثم ألف، ثم من اسمه إبراهيم لأن أول اسمه ألف وبعد الألف باء، ثم كذلك إلى آخر الحروف، وألتزمُ ذلك في الآباء أيضاً فاعتبرْهُ، فإنك إذا أردت الاسم تجد له موضعاً واحداً لا يتقدم عليه، ولا يتأخر عنه، اللهم إلا أن تتفق أسماء عدة رجال وأسماء آبائهم، فإن ذلك مما لا حَصْرَ فيه إلا بالوفاة، فإني أُقدّم من تقدّمت وفاته على

---

[1] نفسه، ج 1، ص 48.

[2] نفسه، ج 1، ص 48.

[3] انظر: نفسه، ج 2، ص 493 – 499.

من تأخّرت"[1]. ويُفرِد ياقوت في آخر كلّ حرف فصلاً لمن اشتهر بلقبه أو نسبه أو كنيته، وهكذا يكون ترتيب ياقوت على الحروف وحسب، من دون الوقوف على اختلاف الأزمنة والأمكنة والقيمة العلمية، يقول ياقوت:"ولم أقصد أدباء قطر، ولا علماء عصر، ولا إقليم معيّن، ولا بلد مبيّن، بل جمعت البصريين والكوفيين والبغداديين والخراسانيين والحجازيين واليمنيين والمصريين والشاميين والمغربيين وغيرهم على اختلاف البلدان، وتفاوت الأزمان، حسب ما اقتضاه الترتيب، وحكم بوضعه التبويب، لا على قَدْرِ أقدارهم في القدمة والعلم، والتأخر والفهم"[2].

4- تفاوت تراجم ياقوت من ناحية الحجم بشكل كبير: فقد امتدّت بعض تراجمه لصفحات كثيرة، كترجمة أبي العلاء المعرّي أحمد بن عبد الله بن سليمان[3]، وترجمة إسماعيل بن عباد الوزير الملقّب بالصاحب[4]، وغيرهما. واقتصر بعضها الآخر على بضع كلمات، كترجمة أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير، إذ يقول:"من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، له شرح كتاب اللمع"[5]، وقد تقتصر الترجمة على تاريخ الوفاة، كترجمة محمد بن الحسن البرجي الأديب الأصفهاني، إذ يقول:"قال ابن منده: مات في محرم سنة ثمان وأربعين وأربعمائة"[6]، ويرى الدكتور مصطفى الشكعة أنّ ذكر الشيء القليل مهما بلغ من ضآلة خيرٌ من عدمه، وبذلك فهو يلتمس العذر لياقوت في إيراد بعض التراجم لغير المشهورين من الأدباء[7].

لقد كان كتاب ياقوت جامعاً شاملاً في منهجه، فاكتسب بذلك شهرة كبيرة، لا سيما من ناحية المتون التي نقلها ياقوت من كتب مفقودة، فحفظ لنا بذلك تراجم و أسماء و أخباراً لم نكن لنقف عليها لولاه.

---

[1] نفسه، ج 1، ص 8.

[2] نفسه، ج 1، ص 8 – 9.

[3] انظر: نفسه، ج 1، 295 – 356.

[4] انظر: نفسه، ج 2، ص 662 – 721.

[5] نفسه، ج 1، ص 357.

[6] نفسه، ج 6، ص 2522.

[7] انظر: الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص 574.

– ويعدّ كتاب **(وفيات الأعيان)** لابن خلكان (681 هـ) من كتب التراجم الموسوعية التي تعرض لتراجم متنوعة، وقد جمع ابن خلكان مادة كتابه خلال مرحلة زمنية طويلة، ثم اتّبع منهجاً محدداً في تأليفه، و يمكننا تحديد أهم سمات منهج ابن خلكان بالآتي:

1– استقى ابن خلكان مصادر تراجمه من الكتب السابقة، فعمد إلى تجميعها وتبويبها، و زاد عليها ما جاءه بالسماع أو المعاينة، ويشي عنوان الكتاب الطويل بذلك صراحة (وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان مما ثبت بالنقل أو السماع أو أثبته العيان)، ومن الملاحظ في عنوان الكتاب، وكذلك في متنه، أن معيار ابن خلكان في انتقاء مادته هو التثبّت من صحتها، مما يعطي لكتابه قيمة تاريخية معرفية تنهض على الأخبار الموثوقة والمعلومات الدقيقة، وقد بلغت دقة ابن خلكان في الترجمة إلى الحد الذي يدفعه إلى ضبط بعض الكلمات كتابةً، منعاً للالتباس في نطقها، فيقول مثلاً في نسبة إبراهيم النخعي إلى النخع:"بفتح النون والخاء المعجمة وبعدها عين مهملة"[1]، ومثل هذا الضبط كثير في الكتاب، كما أنه يعرض الآراء المختلفة في بعض المواطن، مرجحاً ما يراه صحيحاً، كقوله في ترجمة إبراهيم النخعي نفسها:"توفي سنة ست وقيل خمس وتسعين للهجرة، وله تسع وأربعون سنة، وقيل ثمان وخمسون سنة، والأول أصح"[2].

2– يغطي ابن خلكان في تراجمه مساحة زمانية واسعة، تبدأ من القرن الأول الهجري وصولاً إلى عصره، كما يغطي حيزاً مكانياً يشمل بلاد المسلمين كلها، ولا تقتصر تراجمه على رجال فنٍّ بعينه، إذ يعرض لتراجم العلماء والملوك و الوزراء والمحدّثين والفلاسفة و القضاة و الشعراء والولاة وغيرهم، ومعياره في ذلك النباهة و الشهرة، وهذا ما يجلوه مصطلح (الأعيان) في عنوان الكتاب، ولكن هذا المعيار لا يشمل مشاهير الصحابة والتابعين و الملوك، إذ يعتذر ابن خلكان عن إيراد تراجم معظمهم مكتفياً بالمصنّفات الكثيرة في هذا الباب[3]. وقد رأى ابن خلكان أن ترتيب تراجمه على حروف

---

[1] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 1، ص 25.

[2] نفسه، ج 1، ص 25.

[3] انظر: نفسه، ج 1، ص 2.

حروف المعجم أيسر منه على السنين[1]، فعمد إلى ذلك مقتصراً على حروف الاسم الأول فقط، من دون النظر إلى اسم الأب أو اللقب أو القبيلة، فنراه يُقدّم إبراهيم على أحمد مثلاً، لكنه يبدأ تراجم مَن اسمهم إبراهيم بترجمة إبراهيم بن يزيد النخعي، ويُتبعها بترجمة إبراهيم بن خالد أبي ثور صاحب الشافعي، ثم ترجمة إبراهيم بن أحمد أبي إسحاق المروزي، و هذا يعني عدم النظر إلى اسم الأب في سياق الترتيب.

3- تشتمل تراجم ابن خلكان على معلومات وافية، كالاسم و النسب والسكن، والمؤلفات إذا كان الرجل مؤلفاً، كما تتضمن مختارات من شعره إذا كان شاعراً، و نتفاً من أخباره ومروياته، و لكنه يولي عناية خاصة لسنوات الولادة والوفاة، فهو يحاول إثباتها باليوم و الشهر و السنة غالباً، إذ يؤرخ وفاة ابن خفاجة الأندلسي"سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة، لأربع بقين من شوال يوم الأحد"[2]، كما يؤرخ وفاة ابن زيدون"يوم الأربعاء ثاني صفر سنة أربع وثمانين وأربعمائة"[3]، وهكذا يبدو ابن خلكان ملتزماً بعنوان كتابه (وفيات الأعيان)، وهو يتّبع في الترجمة سبيل الإيجاز و التنويع، يقول ابن خلكان شارحاً منهجه:"ولم أقصر هذا المختصر على طائفة مخصوصة مثل العلماء أو الملوك أو الأمراء أو الوزراء أو الشعراء، بل كل مَن له شهرة بين الناس ويقع السؤال عنه ذكرتُه، وأتيتُ من أحواله ما وقفتُ عليه، مع الإيجاز كيلا يطول الكتاب، أثبتُّ وفاته ومولده إن قدرتُ عليه، ورفعتُ نسبه على ما ظفرتُ به، وقيّدتُ من الألفاظ ما لا يؤمن تصحيفه، وذكرتُ من محاسن كل شخص ما يليق به من مكرمة أو نادرة أو شعر أو رسالة ليتفكه به متأمّله، ولا يراه مقصوراً على أسلوب واحد فيملّه"[4].

4- يخلو مهج ابن خلكان من ذكر مصادره بشكل مطرّد و دائم، إذ يسرد مواد تراجمه من دون إحالة في الغالب الأعم، لكنه يشير في بعض الأحيان إلى هذه المصادر، و

[1] انظر: نفسه، ج 1، ص 2.

[2] نفسه، ج 1، ص 57.

[3] نفسه، ج 1، ص 141.

[4] نفسه، ج 1، ص 2.

من ذلك ما جاء في ترجمة الحصري أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن تميم، فيقول:"ذَكَرَهُ ابن رشيق في كتابه الأنموذج، و حكى شيئاً من أخباره وأحواله، وأنشد جملة من أشعاره، وقال:..."[1]، و من ذلك أيضاً ما جاء في ترجمة ابن زيدون الشاعر، فيقول:"وذَكَرَ ابن بشكوال في كتاب (الصلة) أباه وأثنى عليه، و قال:..."[2]، ومثل هذا قليل في الكتاب.

– إذن، يتسم منهج ابن خلكان في كتابه بالدقة والإيجاز والتنوّع، لكنه كان انتقائياً في اختيار تراجمه، فأهمل بعض الرجال الذين يمكن أن يُصنّفوا من الأعيان، وقد استدرك ابن شاكر الكتبي (764 هـ) بعض ما فات ابن خلكان ذكره، ولا سيما تراجم الخلفاء، و تراجم الأعيان الذين جاؤوا بعد عصر ابن خلكان، فجاء كتابه **(فوات الوفيات)** استكمالاً لكتاب ابن خلكان كما يقول ابن شاكر الكتبي في مقدمة كتابه، ومما جاء في المقدمة بعد الثناء على كتاب ابن خلكان:"غير أنه لم يذكر أحداً من الخلفاء، ورأيته قد أخلَّ بتراجم بعض فضلاء زمانه، وجماعة ممن تقدّم على أوانه، ولم أعلم أذلكَ لذهولٍ عنهم، أو لم يقع له ترجمة أحد منهم. فأحببتُ أن أجمع كتاباً يتضمّن ذكر مَن لم يذكره من الأئمة الخلفاء، والسادة الفضلاء، أُذيّلُ فيه من حين وفاته إلى الآن"[3]، و يشتمل سبب تأليف الكتاب المذكور في المقدمة على شيء من المغالطة، فقد بنى ابن خلكان كتابه وفق منهجية و شروط حددها في مقدمته، و منها عدم نيته الترجمة للخلفاء، و اشتراطه التثبّت من المعلومات – ولاسيما سنوات الوفيات – في إيراد التراجم.

ويتميّز منهج ابن شاكر عن سابقه بذكر المصادر التي استقى منها معلوماته غالباً، وبذلك ينهض كتابه على التجميع و التنسيق، و يعد كتاب (معجم الأدباء) لياقوت الحموي من الكتب التي يُكثر ابن شاكر النقل عنها، كما يتكئ على معاصره صلاح الدين الصفدي في تراجم كثيرة، إضافة إلى الكتب المشهورة في مجالات التراجم المتخصصة، و من ذلك على سبيل المثال ما جاء في ترجمة إبراهيم الحربي، إذ ينقل

---

[1] نفسه، ج 1، ص 54.

[2] نفسه، ج 1، ص 141.

[3] الكتبي، فوات الوفيات، ج 1، ص 2.

ابن شاكر معظمها عن كتاب ياقوت، إضافة إلى كتاب الخطيب البغدادي (تاريخ بغداد)، و هو يذكر ذلك صراحة بقوله: (قال ياقوت، قال الخطيب)[1]، وكذلك في ترجمة إبراهيم بن أدهم، إذ ينقل آراء النسائي والدارقطني في توثيقه، كما ينقل عن البخاري سنة وفاته، ويذكر الكتب التي ترجمت له، ككتاب (تاريخ دمشق) لابن عساكر، و كتاب (حلية الأولياء) لأبي نعيم الأصفهاني [2].

وعلى الرغم من ذلك فإن كتاب ابن شاكر لايرقى إلى مستوى كتاب ابن خلكان من الناحية المنهجية، فهو – وإن كان مرتباً على حروف المعجم – لا يعتني بسنوات وفاة أعيانه، ويُخطئ فيها أحياناً، ويؤخذ عليه عدم ضبطه الأسماء والألقاب و الكنى والبلدان، وعدم اشتمال تراجمه على الفوائد الكثيرة [3]، على عكس كتاب ابن خلكان الذي اتسم بالدقة والضبط كما أسلفنا، كما يُكثر ابن شاكر من المختارات الشعرية إلى درجة تطغى فيه على مادة الترجمة، ومن ذلك مثلاً ما جاء من أشعار غزيرة في ترجمة ابن سهل الإسلامي، إذ لا تتعدى ترجمته الأسطر القليلة، فيما تحتل مختاراته الشعرية صفحات متعددة [4]، ويمكننا أن نضيف إلى ذلك إشارة محقق الكتاب الدكتور إحسان عباس إلى عدم مراعاة ابن شاكر الأصول النحوية واللغوية[5].

– وفي الميدان نفسه، يأتي كتاب (**الوافي بالوفيات**) لصلاح الدين الصفدي (764 هـ) معاصراً لكتاب ابن شاكر، و يمكننا أن نسجّل تفوقاً منهجياً وعلمياً للصفدي قياساً بما جاء عن ابن شاكر، ولئن كان الكتاب تجميعاً موسّعاً لتراجم الأعيان، على طريقة ابن خلكان، إلا أنه يتميّز بجملة من الخصائص التي ترقى به إلى مستوى علمي رفيع، وأهمها:

1– يُصدّر الصفدي كتابه بمقدمة طويلة، تبدأ بأهمية علم التاريخ، وما ينضوي عليه من تراجم وأخبار، فكان ذلك سبباً للتأليف فيه، ودافعاً للتوسع في تفاصيله، وقد جاء

---

[1] انظر: نفسه، ج 1، ص 14 – 17.

[2] انظر: نفسه، ج 1، ص 14.

[3] انظر: الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص 588.

[4] انظر: ابن شاكر الكتبي، فوات الوفيات، ج 1، ص 20 – 30.

[5] انظر: نفسه، مقدمة المحقق، ص 1.

كتاب الصفدي جامعاً لتراجم متنوعة، فلا يكاد يغادر أحداً من الخلفاء الراشدين، وأعيان الصحابة والتابعين، والملوك والأمراء، و القضاة والعمال و الوزراء، و القرّاء والمحدّثين والفقهاء، و النحاة والأدباء و الكتّاب والشعراء، والأطباء والحكماء وكل مَن اشتهر بفن فأتقنه، ليأتي الكتاب موسوعياً في تراجمه و أخباره، وتشتمل المقدمة أيضاً على فصول متعددة في علم التاريخ وفوائده وأربابه، وتتبدى سعة علم الصفدي في هذه الفصول من خلال ذكره أهم المصادر القديمة التي أُلّفت في هذا الميدان، مرتّباً إياها بحسب الموضوعات، فيعرض لأهم كتب التاريخ و التراجم التي أُلّفت في البلدان والخلفاء و الملوك و الشعراء و غيرهم وفق تسلسل زمني من الأقدم إلى الأحدث، كما يُفرد فصلين لكتب التواريخ الجامعة و المختلفة، ويُنبئنا هذا السرد الطويل لأسماء الكتب عن تنامي منهجية الاستقصاء لدى الصفدي من جهة، و اهتمامه بذكر أهم المصادر التي استقى منها معلوماته من جهة أخرى.

2- يُرتّب الصفدي تراجمه على حروف المعجم، لكنه يبدأ باسم (محمد) تبركاً بخاتم الأنبياء، فيترجم للنبي الأكرم محمد (ص)، ثم يُتبعه بمن اسم أبيه محمد من المحمدين، ثم بمن اسم أبيه وجدّه محمد من المحمدين، وهكذا وصولاً إلى من نسبه مكوّن من خمسة محمدين اسماً و أباً وجدوداً، ثم تأتي تراجم الأعلام على حروف المعجم بالترتيب الذي يراعي تسلسل حروف الأسماء، كما يراعي أسماء الآباء في الأسماء المتشابهة، يقول الصفدي موضحاً منهجه في الترتيب:"ثم إنّي أعقدُ لكل اسم باباً ينقسم إلى فصول بعدد حروف المعجم، تتعلّق الحروف في الفصول بأوائل أسماء الآباء، ليتنزّل كل واحد موضعه"[1]. وقد انتبه الصفدي إلى أن بعض الأعلام اشتهروا بألقابهم أكثر من أسمائهم الأصلية، فكان يورد الترجمة بحسب اللقب في موضعها من الترتيب، محيلاً على الاسم الأصلي في موضعه، ومن ذلك الشاعر الأرجاني، وهو شاعر غير معروف باسمه الأصلي لدى كثير من الناس، فيأتي به الصفدي في مكانه

---

[1] نفسه، ج 1، ص 30.

من حرف الهمزة، ثم يقول: اسمه أحمد بن محمد بن الحسين، ليجد الباحث ترجمته في باب الاسم الأصلي[1].

3- تشتمل الترجمة في الغالب على معلومات وافية عن المترجَم له، فهي تبدأ بالاسم و النسب واللقب، ثم تأتي بقية المعلومات بحسب مهنة المترجَم له أو فنّه، ويحاول الصفدي استيفاء عناصر الترجمة قدر المستطاع، يقول في ذلك:"وذكرتُ لمن يجب فتحاً يسّره، أو خيراً قرّره، أو جوداً أرسله، أو رأياً أعمله، أو حسنة أسداها، أو سيئة أبداها، أو بدعة سنّها وزخرفها، أو مقالة حرّر فنها و عرفها، أو كتاباً وضعه، أو تأليفاً جمعه، أو شعراً نظمه، أو نثراً أحكمه"[2]، و بذلك تأتي التراجم غنية بالتفاصيل، و لكنها تتفاوت طولاً وقصراً بحسب شهرة المترجَم له، أو المواد المتوفرة عنه، إلا إن الثابت في الترجمة هو ذكر تاريخ الوفاة، إذ يلتزم الصفدي بذلك مخلصاً لعنوان كتابه (الوافي بالوفيات)، حتى أنّ بعض التراجم تقتصر على الاسم والفن وتاريخ الوفاة ومكانها، كترجمة ابن المشكيالي محمد بن إبراهيم بن إسماعيل[3]، وترجمة اليزدي محمد بن إبراهيم بن جعفر [4]، وقد أشار الصفدي إلى عنايته بسنوات الوفاة في مقدمته إذ يقول:"ولم أُخل بذكر وفاة أحد منهم إلا فيما ندر وشذ، وانخرط في سلك أقرانه وهو فذ، لأني لم أتحقق وفاته، وكم من حاول أمراً فما بلغه و فاته"[5].

4- اكتفى الصفدي بذكر مصادره من الكتب القديمة في مقدمته، وقد ذكر منها عدداً كبيراً جداً، ولذا فإنه يتخفف غالباً من الأسانيد و ذكر المصادر في متون تراجمه، و يحيل عليها أحياناً، و من التراجم التي تشتمل على ذكر المصادر ما جاء في ترجمة أبي نصر الفارابي، فهو يُصرّح بالنقل عن الإمام الذهبي و ابن خلكان و ابن سينا وغيرهم[6]، ونلحظ في هذه الترجمة – كما في غيرها من التراجم التي تشتمل على أسماء

---

[1] انظر: نفسه، ج 8، ص 220.

[2] نفسه، ج 1، ص 27.

[3] انظر: نفسه، ج 1، ص 255.

[4] انظر: نفسه، ج 1، ص 255.

[5] نفسه، ج 1، ص 28.

[6] انظر: نفسه، ج 1، ص 102 – 107.

أعجمية خاصة – عناية الصفدي بضبط حروف الاسم كتابةً، فهو يذكر اسم الفارابي قائلاً:"أبو نصر الفارابي محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، بالألف والواو الساكنة والزاي المفتوحة واللام المفتوحة والغين المعجمة"[1]، و هذا يدل على دقة الصفدي، و اهتمامه بلفظ الاسم، و لا سيما الأعجمي.

لقد كان كتاب الصفدي وافياً إلى حد كبير من ناحية التراجم و المعلومات، كما تميّز بلغته السليمة و أسلوبه المحكم، إضافة إلى منهجيته التي ضمنت له شهرة واسعة، وقد لخّص الدكتور مصطفى الشكعة ذلك بقوله:"إن الوافي بالوفيات عمل جليل من أعمال العلماء الأعلام في ميدان التراجم للأعيان، نحس فيه دقة الباحث، ووقار العالم، و ذوق الأديب، و فيض المؤرخ"[2].

– ولا بد لنا أخيراً من الوقوف عند مصنّفات شيخ المترجمين شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (748 هـ)، فقد برع الذهبي في هذا الفن، و صنّف العديد من المؤلفات فيه، معتمداً منهجية التجميع بتوسّع كبير، إضافة إلى اختصار بعض الكتب في هذا المجال، فكانت مصنّفاته جامعة لكل ما كُتب في رجل من الرجال، و من أشهرها: سير أعلام النبلاء، و تذكرة الحفاظ، و الكاشف، وميزان الاعتدال، و تاريخ الإسلام الذي سنتخذه نموذجاً لاستجلاء منهجية الذهبي بالتفصيل.

يشتمل كتاب **(تاريخ الإسلام)** على مقدمة موجزة، يوضّح فيها الذهبي منهجه و مادته و مصادره باقتضاب، إذ يقول:"فهذا كتابٌ نافع إن شاء الله – ونعوذ بالله من علمٍ لا ينفع ومن دعاءٍ لا يُسمع – جمعته وتعبتُ عليه، واستخرجته من عدة تصانيف. يعرف به الإنسان مُهمَّ ما مضى من التاريخ، من أول تاريخ الإسلام إلى عصرنا هذا؛ من وفيات الكبار من الخلفاء، والقرَّاء والزُّهّاد والفقهاء، والمحدثين والعلماء، والسلاطين والوزراء، والنحاة والشعراء. ومعرفة طبقاتهم وأوقاتهم وشيوخهم وبعض أخبارهم، بأخصر عبارةٍ وألخص لفظ. وما تمّ من الفتوحات المشهورة والملاحم المذكورة، والعجائب المسطورة، من غير تطويل ولا إكثار ولا استيعاب. ولكن أذكر المشهورين

---

[1] نفسه، ج 1، ص 102.

[2] الشكعة، د.مصطفى، مناهج التأليف عند العلماء العرب، ص 599.

ومن يُشْبِههم، وأترك المجهولين ومن يُشْبِههم. وأشير إلى الوقائع الكبار، إذ لو استوعبت التراجم والوقائع لبلغ الكتاب مائة مجلّدة بل أكثر، لأنّ فيه مائة نفس يمكنني أن أذكر أحوالهم في خمسين مجلداً"[1]، ثم يسرد الذهبي مصادره قائلاً:"وقد طالعت على هذا التأليف من الكتب مُصنَّفات كثيرة، ومادته من:..."[2]، وبالنظر إلى ما جاء في مقدمة الكتاب و متنه، يمكننا توصيف منهج الذهبي بالآتي [3]:

1- قسم الذهبي كتابه (تاريخ الإسلام) إلى وحدات زمنية أمدها عشر سنوات أطلق عليها لفظ (الطبقة)، فتألف كتابه من سبعين طبقة، وهكذا فإن معيارَ (الطبقة) في هذا الكتاب معيارٌ زمني يدل على عقد من السنين، وقد دمج الذهبي الحوادث والتراجم في العقود الأربعة الأولى (1هـ - 40 هـ)، ثم نجده قد صبّ اهتمامه على العناية بالتراجم في بقية الكتاب، بحيث احتلت حيزاً كبيراً من تاريخه بما يقارب 85 بالمائة من حجم الكتاب. وقد نظم المترجمين بين سنتي (41 - 300 هـ) في وحدات زمنية أمدها عشر سنوات، أطلق عليها لفظ (الطبقة)، ورتب التراجم على حروف المعجم ضمن هذه الوحدات. ومن سنة (301 _ 700 هـ) ذكر تراجم كل سنة بصفة مستقلة، ورتّب المترجمين على حروف المعجم ضمن السنة الواحدة. ولم يعتبر اسم المترجَم فحسب في التنظيم الداخلي للتراجم، بل اعتبر الشهرة واتخذها أساساً في ذلك، سواء أكانت شهرة المترجم في اسمه أو لقبه أو كنيته، كترجمته للشاعر القطامي[4] و قطرب[5] في حرف القاف، والمعروفون بكناهم أفردهم في آخر (الطبقات) حينما نظم أولاً على الطبقات، وفي آخر السنين حينما نظم بعد ذلك على السنين. وابتداء من سنة

---

[1] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و الأعلام، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 2003 م، ج 1، ص 5.

[2] نفسه، ج 1، ص 5.

[3] للتوسّع في توصيف منهج الذهبي، انظر: معروف، د.بشار عواد، الذهبي و منهجه في كتابه تاريخ الإسلام، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط 1، 1976 م، الباب الثاني من الكتاب.

[4] انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 3، ص 143.

[5] انظر: نفسه، ج 5، ص 145.

(572هـ) أخذ الذهبي يذكر في نهاية تراجم كل سنة مَنْ ولد من المشهورين، واستمر على ذلك إلى نهاية الكتاب.

2- اتّبع الذهبي منهجاً معيناً في انتقاء الحوادث و التفصيل فيها، فهو ينتقي ما يراه جديراً بالتدوين، ويفصّل في الأحداث المهمة التي حولت مجرى التاريخ، كقيام الدولة الإسلامية في المدينة، وحروب الردة، وحركة الفتوحات والجهاد في الأحقاب المتوالية. كذلك عني بذكر أخبار الحركات التي كان الهدف منها – برأيه – تدمير الإسلام، مثل البابكية، والزنج، والقرامطة. كما اهتم بإبراز أعمال الخلفاء والأمراء والملوك المتصلة بنشر الدين، واهتم بالأمور المتعلقة بمصالح المسلمين الدينية والدنيوية. واعتنى بذكر إنشاء دور العلم مثل المدارس ودور الحديث، وخزائن الكتب، وغير ذلك.

3- استند الذهبي إلى معايير معيّنة في اختيار تراجمه، ولعل المعيار الأهم هو الشهرة العلمية، وقد جاء اختياره للأعلام المشهورين مشفوعاً بسمات منهجية تتسم بالتوسع، أولاها الشمول النوعي، إذ تنوعت تراجمه فشملت كل فئات الناس، ومع ذلك فقد آثر المحدّثين على غيرهم، وهذا أمر طبيعي تبعاً لنشأة الذهبي وتكوينه الفكري وتوجهه للحديث. وثانيتها الشمول المكاني، إذ شملت تراجمه المشهورين في كافة أنحاء العالم الإسلامي. وثالثتها التوازن الزماني، فسار على نمط متقارب في ذكر عدد التراجم في السنة الواحدة لكل عصر من العصور. وقد أدّت هذه السمات إلى تشكّل مادة علمية ضخمة جداً أمام الذهبي، فعمد إلى الاختصار حتى لا يخرج الكتاب عن الحدّ الذي قُدِّر له، فنراه يقول في نهاية ترجمة عمر بن عبد العزيز بعد أن طالت: "ومناقبه طويلة، اكتفينا بهذا"[1]، كما نراه يعتذر عن طول ترجمة ابن سينا بقوله:"وقد طالت هذه الترجمة"[2]، و غالباً ما كان يُحيل القارئ إلى مصنّفات أخرى توسّعت في ترجمة المترجَم له، كما في ترجمة عمرو بن العاص، إذ يقول في نهايتها:"و لعمرو بن العاص ترجمة طويلة في طبقات ابن سعد"[3]، وتشتمل عناصر الترجمة بشكل عام

---

[1] نفسه، ج 3، ص 131.

[2] نفسه، ج 9، ص 446.

[3] نفسه، ج 2، ص 431.

على: اسم المترجَم، ونسبه ونسبته، ولقبه وكنيته، ومولده ووفاته أو ما يدل على عمره، ونشأته ودراسته وأخذه عن الشيوخ، وتلامذته، وإنتاجه، ومكانته العلمية.

4- يعوّل الذهبي على مصادر متنوعة في تجميع مادته العلمية، وقد ذكر طائفة كبيرة منها في مقدمته، و من أبرزها: كتب المغازي والسيرة النبوية، كسيرة ابن إسحاق و طبقات ابن سعد، و كتب التاريخ العام، كتاريخ البخاري وتاريخ خليفة بن خياط، و كتب الجرح التعديل، و أهمها كتابا يحيى بن معين و ابن أبي حاتم الرازي، إضافة إلى كتب الأنساب والأخبار، والكتب الأدبية، و كتب الرجال بكافة أشكالها، وكتب التراجم بأنواعها، وكتب الحديث والأجزاء الحديثية، والدواوين الشعرية، وكتب العقائد، وغيرها، وحاول جاهداً الإفادة من جميع المؤلفات في كل نوع من هذه الأنواع، مع عنايته بذكر مصادره توخياً للدقة و الأمانة العلمية.

5- تميّز الذهبي بلغة قوية جداً، لا لحن فيها ولا غلط، إلا في النادر جداً مما هو من باب الذهول وسهو القلم، ولم يعنَ بالصنعة البيانية، بل يختار العبارةِ التي تزِنُ المترجَم جرحًا وتعديلاً، وقد كان الذهبي من المعنيين بالنقد كل العناية، بحيث أصبح يحتل مكاناً بارزاً في كتبه، ولقد اهتم به في (تاريخ الإسلام)، ومارسه في كل أقسامه، واعتبره جزءاً أساسياً من منهجه في الدراسة التاريخية. ولم يقتصر في النقد على مجال واحد، بل تنوعت مجالات النقد عنده، فشملت نقد الرجال استناداً إلى آراء المعاصرين لهم، وقد يرجح رأياً على آخر معللاً ذلك، وأما الذين عاصرهم فيكون رأيه الشخصي هو الأساس في هذا النقد، نظراً لاتصاله بهم ومعرفته بأحوالهم. إضافة إلى نقد الروايات، ويشمل ذلك نقد السند ونقد المتن.

يُعدّ كتاب (تاريخ الإسلام) أساس مؤلفات الذهبي التاريخية وعمدتها، فمن أجله قام باختصار عدد من الكتب التاريخية، والتي ذكر أسماءها في مقدمة الكتاب، ومنه اختصر بعض مؤلفاته، وعليه عوّل في كثير من مؤلفاته في التراجم، مثل: سير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ، ومعرفة القرّاء الكبار. وقد ذلك صار (تاريخ الإسلام) مصدراً

عظيماً لأكثر المؤرخين الذين جاؤوا بعده، و اهتم به العلماء انتقاءً و اختصاراً [1]، والحق أن منهجيته القائمة على التجميع قد حفظت لنا الكثير من متون الكتب القديمة، و رتّبتها على السنين و الرجال بطريقة علمية جعلت من الذهبي إماماً للمترجمين في عصره.

الفصل الثاني- كتب التراجم القائمة على التهذيب والاختصار

أولاً – تهذيب كتب التراجم

- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء و الكنى والأنساب لابن ماكولا (475 هـ)
- إكمال الإكمال لابن نقطة البغدادي (629 هـ)
- تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب لابن الصابوني (680 هـ)
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزّي (742 هـ)
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لعلاء الدين مغلطاي (762 هـ)
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (852 هـ)

[1] للتوسع في اهتمام العلماء بكتاب تاريخ الإسلام، انظر: الشيخ، عبد الستار، الحافظ الذهبي (مؤرخ الإسلام – ناقد المحدّثين – إمام المعدِّلين و المجرِّحين)، دار القلم، دمشق – بيروت، ط 1، 1414 هـ – 1994 م، ص 455 – 456.

ثانياً – اختصار كتب التراجم

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبي (463 هـ)
- تجريد الأغاني لابن واصل الحموي
- مختصر الكامل في الضعفاء لتقي الدين المقريزي (845 هـ)

أدى تطور حركة التأليف في التراث العربي إلى ظهور كتب كبيرة تتصف بالموسوعية و الضخامة، و نتيجة لذلك نشطت حركة التهذيب و الاختصار لهذه الكتب، إذ يتناول المؤلف كتاباً بعينه، ثم يشرع في تهذيبه أو اختصاره، فيحذف منه متوخياً الإيجاز، أو يزيد عليه نشداناً للإيضاح، أو غير ذلك من مناهج التهذيب والاختصار.

و قد ذكر ابن خلدون في مقدمته الشهيرة هذا الضرب من التأليف في سياق تحديده لمقاصد التأليف التي ينبغي اعتمادها، ناقلاً إياها عن أرسطو، و هي عنده سبعة: أولها استنباط العلم بموضوعه، و تقسيم أبوابه و فصوله، و تتبع مسائله. و ثانيها أن يقف المؤلف على كلام الأولين و تواليفهم فيجدها مستغلقة على الأفهام، و يفتح الله له في فهمها فيحرص على إبانة ذلك لغيره ممن عساه يستغلق عليه لتصل الفائدة لمستحقها. و ثالثها أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأ في كلام المتقدمين ممن اشتهر فضله و بعُد في الإفادة صيتُه، و يستوثق في ذلك بالبرهان الواضح الذي لا مدخل للشك فيه، فيحرص على إيصال ذلك لمن بعده. و رابعها أن يكون الفن الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول بحسب انقسام موضوعه، فيقصد المطَّلعُ على ذلك أن يتمم ما نقص من تلك المسائل ليكمل الفن بكمال مسائله و فصوله، و لا يبقى للنقص

فيه مجال. و خامسها أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتَّبة في أبوابها و لا منتظمة، فيقصد المطّلع على ذلك أن يرتبها و يهذبها، و يجعل كل مسألة في بابها. و سادسها أن تكون مسائل العلم مفرّقة في أبوابها من علوم أخرى، فينتبه بعض الفضلاء إلى موضوع ذلك الفن و جمع مسائله، فيفعل ذلك، و يظهر به فنٌّ ينظمه في جملة العلوم التي ينتحلها البشر بأفكارهم. و سابعها أن يكون الشيء من التواليف التي هي أمهات للفنون مطولاً مسهباً، فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك بالاختصار و الإيجاز و حذف المكرر إن وقع، مع الحذر من حذف الضروري لئلا يُخِلَّ بمقصد المؤلف الأول[1].

و يُعدّ فن التراجم من أهم الفنون التي خضعت للتهذيب و الاختصار، وسيتناول البحث في هذا الفصل تهذيب كتب التراجم و اختصارها، محدداً دوافع التأليف و منهجيته عبر دراسة نماذج متعددة لهذه الكتب.

أولاً – تهذيب كتب التراجم

لم يكتفِ بعض المؤلّفين في التراجم بتجميع مواد الكتب السابقة عليهم، و إدراجها في كتاب واحد كما مرّ معنا في الفصل السابق، بل عمدوا إلى تتبع أخطاء أسلافهم وأوهامهم، و تهذيب كتبهم منها، بالإشارة إليها أولاً، و محاولة تصحيحها ثانياً، فنهضت هذه الكتب على منهجية التجميع المقرون بالنقد و التهذيب، كما اتسمت هذه المنهجية بالترتيب و التنظيم. و في الوقت نفسه عمد بعض المؤلفين إلى تناول كتاب واحد بالتهذيب، وسيستعرض البحث أهم النماذج في هذين النوعين من التهذيب.

– يعدّ كتاب **(الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء و الكنى والأنساب)** لابن ماكولا (475 هـ) من أوائل الكتب التي نهجت هذا المنهج، إذ يقول ابن ماكولا في مقدمة كتابه:"فإني لما نظرت في كتاب أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الذي سمّاه تكملة المؤتلف والمختلف لكتاب أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني في المؤتلف والمختلف، ولكتابي عبد الغني بن سعيد الأزدي في المؤتلف

---

[1] انظر: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، حققها و قدم لها و علق عليها: عبد السلام الشدادي، الدار البيضاء، ط 1، 2005 م، ج 3، ص 206 – 208.

والمختلف، ومشتبه النسبة، وجدته قد أخلّ بأشياء كثيرة لم يذكرها، وكرر أشياء قد ذكراها، أو أحدهما، ونسبهما إلى الغلط في أشياء لم يغلطا فيها، وترك أغلاطاً لهما لم ينبّه عليها، ووهم في أشياء مما استدركه سطّرها على الغلط. فآثرت أن أعمل في هذا الفن كتاباً جامعاً لما في كتبهم، وما شذّ عنها، وأسقط ما لا يقع الإشكال فيه مما ذكروه، وأذكر ما وهم فيه أحدهم على الصحة، وما اختلفوا فيه، وكان لكل قول وجه ذكرته"[1].

و تتضح أهمية صنيع ابن ماكولا في عدم اقتصاره على التجميع، على ما لتجميع المواد من كتب قديمة أهمية في حصر التراجم و لمّ شمل الفوائد، بل زاد على ذلك تهذيب هذه الكتب من أخطائها، وقد كان ابن ماكولا مدركاً لذلك، إذ يقول:"ولو كنت قد ذكرت ما في كتبهم وحدها، ولم أهذب أغلاطها، وأُسقط ما لا يحتاج إليه منها، ولم أُضف إلى ذلك شيئاً، لكنت قد قرّبت طريقاً شاسعاً، وأزلتُ عناء كثيراً، فكيف وقد أضفت إلى ما ذكروا شيئاً كثيراً لم يوردوه، وحقّقتُ أشياء كانت مضطربة في كتبهم، وأصلحتُ أوهاماً ظاهرة قد سُطّرت فيها على السهو"[2].

وقد رتّب ابن ماكولا كتابه بطريقة منهجية تنم عن عقلية منظّمة، إذ لم يكتفِ بالترتيب على حروف المعجم، بل استتبع ذلك ترتيباً آخر يوضحه بقوله:"ورتّبته على حروف المعجم، وجعلتُ كل حرف أيضاً على حروف المعجم، وبدأتُ في كل باب بذكر من اسمه موافق لترجمته، ثم بمن كنيته كذلك، ثم أتبعته بذكر الآباء والأجداد، وقدّمت في كل صنف الصحابة، وأتبعتهم بالتابعين وتابعيهم إن كانوا في ذلك الباب، وإلا الأقدم فالأقدم من الرواة، ثم جعلت بعد ذكر من له رواية من الشعراء والأمراء والأشراف في الإسلام والجاهلية، وكل من له ذكر في خبر من الرجال والنساء،

[1] ابن ماكولا، سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء و الكنى والأنساب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1411 هـ – 1990 م، ج 1، ص 1 – 2.

[2] نفسه، ج 1، ص 2.

وختمتُ كل حرف بمشتبه النسبة منه، ليقرب إدراك ما يطلب فيه، ويسهل على مبتغيه"[1].

وإذ يحافظ ابن ماكولا على أسانيد الكتب التي قام بتجميعها، فإنه يورد التراجم عنها مصححاً ما فيها من أوهام، وهي قليلة جداً قياساً بحجم الكتاب، ومنهجه في ذلك هو ذكر الوهم منسوباً إلى صاحبه، ثم تصحيحه، وتنقسم هذه الأوهام بشكل عام إلى:

1- أوهام في الأسماء والألقاب: كقول ابن ماكولا في ترجمة حُديد بن عوف:"وذكره الدارقطني وقال فيه: جديد، بالجيم، وهو وهم، و صوابه بالحاء المهملة"[2]، مستنداً في تصحيح هذا الوهم إلى ما قرأه في كتاب (المعرفة بالأنساب) لشبل بن تكين، وجاء في ترجمة سلمان بن شمير:"وقاله الدارقطني بالسين المهملة، وهو وهم"[3]. وجاء في ترجمة أبي هزان عطية بن أبي جميلة رافع:"وقال مسلم والدارقطني: هو رافع بن أبي جميلة، وهو وهم، والصحيح أنه عطية بن أبي جميلة رافع، ذكره البخاري وغيره"[4]. ومن أوهام الألقاب ما جاء في ترجمة الحارث بن حرمل بن يغلب:"وذكره الدارقطني وقال فيه: الزهراني، وهو وهم، والصحيح: الرهاوي"[5].

2- أوهام في سلسلة النسب: كقول ابن ماكولا في ترجمة البيّاني:"وذكره الخطيب فقال: قاسم بن أصبغ بن يوسف بن ناصح، وهذا وهم، وهو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح"[6]، وجاء في ترجمة حنتمة أم عمر بن الخطاب:"فهي حنتمة بنت هاشم ذي الرمحين بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن محزوم بن يقظة أم عمر بن الخطاب، ومن قال فيها حنتمة بنت هشام بن المغيرة فقد وهم، وقال عبد الغني: حنتمة بنت سعيد بن المغيرة المخزومية، وهذا أيضاً وهم"[7].

---

[1] نفسه، ج 1، ص 2.

[2] نفسه، ج 2، ص 57.

[3] نفسه، ج 4، 374.

[4] نفسه، ج 7، ص 318.

[5] نفسه، ج 1، ص 508.

[6] نفسه، ج 1، ص 441،

[7] نفسه، ج 3، ص 211.

3- أوهام في إسناد الحديث الشريف: كقول ابن ماكولا في ترجمة الخيار بعد رواية حديث منسوب إليه عن أبي هريرة:"قال الدارقطني قول أبي ضمرة عن الخيار وهم منه، وإنما يروي هذا الحديث سعيد المقبري عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة"[1]. وجاء في ترجمة سليل الأشجعي أن له صحبة نقلاً عن عبد الغني، لكن ابن ماكولا ينكر إسناده في الحديث الشريف، ويعلّق قائلاً:"وهذا وهم ظاهر، ولا أعرف في الصحابة أحداً اسمه السليل"[2]. وجاء في ترجمة عمار بن علثم أنه روى عن أمه عن أمها عن أم سلمة، ثم يقول ابن ماكولا:"قال الدارقطني وعبد الغني: روى عن أمه عن أم سلمة، وهو وهم، لأن أمه هي أم سعيد بنت الأسود المحاربي، روت عن أمها أنها أخبرتها أنها دخلت على أم سلمة رضي الله عنها.."[3].

4- أوهام في ذكر تلاميذ المترجَم له: كقوله في ترجمة محمد بن حبان البصري:"ذكره عبد الغني فقال حدّثنا عنه القاضي أبو الطاهر. وغلّطه فيه الخطيب، والحق مع عبد الغني فيما أعلم، وهو متقن ثبت لا يخفى عليه أمر شيخ شيخه، وكان أيضاً القاضي أبو الطاهر من المثبتين المتقنين لا يخفى عليه أمر شيوخه"[4].

نلاحظ في الأمثلة السابقة أنّ ابن ماكولا يذكر الوهم، ثم يصححه ذاكراً دليله حيناً، و مغفلاً ذكر الدليل حيناً آخر، أما منهجه في الترجمة فلا يكاد يخرج عن نقل متون سابقيه، فيذكر اسم المترجم و نسبه، و شيوخه و تلامذته، وفي بعض الأحيان يذكر الحديث الشريف المنسوب إليه، و سنة وفاته.

- وقد تعرّض كتاب ابن ماكولا نفسه للتهذيب أيضاً على يد بعض العلماء، ومنهم ابن نقطة البغدادي (629 هـ) الذي ألّف كتاب **(إكمال الإكمال)** مستدركاً على ابن ماكولا بعض ما فاته، يقول ابن نقطة في مقدمة كتابه:"فَاعْلَم وفقك الله لِلْخَيْرَاتِ إِنِّي نظرت فِي كتاب الْأَمِير أبي نصر عَليّ بن هبة الله بن عَليّ بن جَعْفَر الْحَافِظ

[1] نفسه، ج 2، ص 41.

[2] نفسه، ج 4، ص 337.

[3] نفسه، ج 6، ص 265.

[4] نفسه، ج 2، ص 305.

الْمَعْرُوف بِابْن مَاكُولا، الَّذِي جمع فِيهِ كتب الْحَافِظ الْمُتَقَدِّمين، وَصَارَ قدوة وعلماً للمحدثين، وعمدة للحفاظ الْمُتْقِنِينَ، وفاصلاً بَين الْمُخْتَلِفين، ومزيلاً لشبه الشَّك عَن قُلُوب المرتابين، فَوَجَدته قد بيّض فِيهِ تراجم وَاسْتَشْهدَ رَحمَه الله قبل أَن يلْحقهَا، ومواضع قد ذكر فِيهَا قوماً وَترك آخَرين يلْزمه ذكرهم وَلم يبيض لَهُم، وتراجم قد نقلهَا ثِقَة بِمن تقدمه من غير كشف، وَالصَّوَاب بِخِلَافِهَا، وَأُخْرَى كَانَ الْوَهم من قبله فِيهَا، ثمَّ قد حدثت من بعده تراجم لَهَا من أَسمَاء الْمُتَقَدِّمين ونسبهم مَا يشْتَبه بهَا، فاستخرت الله عز وَجل فِي جَمِع أبواب تشْتَمل على مَا وصل إِلَي من ذَلِك، وسطرتها على وضع كِتَابه، وَاتَّبَعنَا كل حرف بمشتبه النِّسْبَة فِيهِ مَعَ ضيق الزَّمَان وَتعذر الْإِمْكَان وَالِاعْتِرَاف بالتقصير فِي هَذَا الشَّأْن"[1].

و قد اعتمد ابن نقطة على ما جاء في كتب المصنّفين الثقات، كأبي نعيم الأصبهاني وَمُحَمّد بن طَاهِر الْمَقْدِسِي وَعبد الله بن أَحْمد السَّمرقَنْدِي وغيرهم كثير، في تهذيب كتاب ابن ماكولا و إكماله، ذاكراً ذلك في مقدمته [2]، و قد افتتح ابن نقطة كتابه بترجمة الحفّاظ الذين جمع ابن ماكولا كتبهم (أبو محمد عبد الغني بن علي المصري، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي)، ثم شرع في عرض تراجمه مرتباً إياهم على حروف المعجم.

وينقل ابن نقطة مادة تراجمه عن ابن ماكولا، مشيراً إلى مواطن النقص أو الوهم التي تتوزع بين الأسماء و الألقاب وسنوات الوفاة وغيرها، وما يميّز منهج ابن نقطة في عرض الأوهام و تصحيحها استعانته بالأدلّة النقلية، فهو لا يكاد يُنكر شيئاً على ابن ماكولا من دون أن يُتبعه بالدليل النقلي، ومن أمثلة ذلك:

1- في الأسماء: ينقل ابن نقطة ترجمة قنبر صاحب معاوية عن كتاب ابن أبي حاتم، منكراً تسمية ابن ماكولا له (قتير)، فيقول:"وهذا وهم و غلط، وقول ابن أبي حاتم أصح، وقد وقع إلي نسخة بالطبقات تصنيف ابن سميع بخط أبي علي البرداني، قد

---

[1] ابن نقطة البغدادي، أبوبكر معين الدين محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، إكمال الإكمال، تحقيق: د.عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، 1410 هـ، ج 1، ص 90.

[2] انظر: نفسه، ج 1، ص 91 – 92.

كتبها عن عبد المحسن الشيحي، وقد سمعها عبد المحسن مع الخطيب، وفيها قنبر بالنون كما ذكرنا"[1].

2- في الكنى: يقول ابن نقطة في ترجمة أبي محمد عبد الله بن محمد بن شيرويه النيسابوري:"وقال الأمير في كتابه: ولأهل نيسابور شيخ يُقال له أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن شيرويه، هذا جميع ما ذكر، فإن كان أراد صاحب إسحاق بن راهويه فقد وهم في كنيته"[2]، و يعتمد ابن نقطة على كتاب الحاكم النيسابوري (تاريخ نيسابور) في تصحيح الكنية من أبي عبد الرحمن إلى أبي محمد.

3- في الألقاب: يقول ابن نقطة في ترجمة أحمد بن علي بن إسماعيل الرازي الأسفذني:"ذكره الأمير في باب الأسعدي بالعين والدال المهملتين، وهو وهم، ولا أدري كيف وقع؟ وقد وقع إلي خمس نسخ بمعجم الطبراني الصغير، منها نسخة بخط الشيخ أبي بكر بن الخاضبة الحافظ، و أخرى بخط عبد الوهاب الأنماطي، وفي كلها الأسفذني"[3].

4- في الشيوخ و التلاميذ: يقول ابن نقطة في ترجمة الحارث بن سريج إن آخر من حدّث عنه – بحسب ابن ماكولا – هو أحمد بن الحسن الصوفي، ثم يُعقّب قائلاً:"وهذا القول وهم منه، لأن أحمد بن الحسن الصوفي توفي في رجب من سنة ست وثلاثمائة، وقد حدّث عن الحارث أبو يعلى الموصلي، و كانت وفاته في جمادى من سنة سبع وثلاثمائة"[4].

– وهكذا فقد اعتنى ابن نقطة بالأدلة النقلية، و رفد ما صححه بقراءاته المتعددة من كتب كثيرة، و هذا دليل على دقته ومنهجيته العلمية في النقد، إلا أنه أغفل ذكر بعض التراجم، مما دفع ابن الصابوني (680 هـ) إلى تأليف كتابه **(تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب)**، يقول ابن الصابوني في مقدمة كتابه، مثمّناً جهود

---

[1] نفسه، ج 4، ص 649.

[2] نفسه، ج 1، ص 293.

[3] نفسه، ج 1، ص 185.

[4] نفسه، ج 3، ص 161.

سابقيه، و شارحاً لغايته من التأليف:"فإني لما وقفت على كتاب (إكمال الإكمال) الذي صنفه الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن نقطة البغدادي – رحمه الله – مُذيّلاً به على كتاب الأمير أبي نصر علي بن هبة الله بن علي المعروف بابن ماكولا –رحمه الله وبلّغه الله نهاية الآمال– وجدتُه أحسن فيه الجمع، وأجاد المقال، ونبّه على فوائد كثيرة، سمعها في رحلته من أفواه الرجال، وأخذها عن أولي الحفظ والترحال، بيد أنه أغفل ذكر جماعة في بعض التراجم، يلزمه ذكرهم من هذا المثال، وجماعة لم يقعوا له ولا خطروا منه على بال، فأحببتُ أن أنبّه عليهم وأنسج على هذا المنوال"[1].

وينفرد ابن الصابوني في كتابه بتراجم لم ترد في الكتب السابقة، ولا سيما كتاب ابن نقطة، و يقوم منهجه على عرض موجز في مقدمة كل باب أو حرف لما جاء به ابن نقطة من دون تفصيل، ثم يورد ما غفل عنه من تراجم في الباب نفسه، متّبعاً منهج سابقيه في عرض تفاصيل الترجمة، فيذكر اسم المترجَم له ونسبه وسكنه و شيوخه و تلامذته وسنة ولادته و وفاته، ونتفاً من أخباره والأحاديث التي رواها أحياناً، مع عنايته بذكر نماذج من أشعار المترجمين إن وُجدت.

وتتنوّع مصادر ابن الصابوني بين ما سمعه من معاصريه، و ما قرأه في بعض المصنّفات:

1– فمن النوع الأول (السماع) يقول ابن الصابوني في باب برّاد:"وذَكَر – يقصد ابن نقطة – في باب برّاد بالباء الموحدة بعدها راء، جماعة، قلت: وَ فَاتَهُ شيخنا أبي الحسين عبد الخالق بن عبد الله بن ملهم بن عبدة بن العبوس بن عبد الله الكناني المصري البرّاد الأديب، سمع أبا القاسم هبة الله بن علي البوصيري، وأبا عبد الله بن حمد الأرتاحي، وحدّث عنهما، قرأتُ عليه أحاديث من الصحيح لأبي عبد الله البخاري، وكتبتُ عنه أبياتاً من نظمه، وسألته عن مولده فأخبرني أنه في أحد الربيعين من سنة

---

[1] ابن الصابوني، أبو حامد جمال الدين محمد بن علي بن محمود، تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 3.

خمس وسبعين وخمسمائة، وتوفي يوم الأربعاء السادس والعشرين من ذي القعدة من سنة سبع وأربعين وستمائة بالقاهرة"[1].

ويقول ابن الصابوني في باب ثنا و بيا و ننا و نبأ:"و ذَكَر في باب ثنا و بيا و ننا و نبأ جماعة، وفاتَهُ فيمن اسمه (نبأ) بالنون والباء المعجمة بواحدة من تحتها: شيخنا أبو البيان نبأ بن أبي المكارم بن هجام بن عبد الله بن يوسف الطرابلسي الحنفي، سمع الحديث من جماعة بمصر والاسكندرية، منهم العلامة أبو محمد بن بري النحوي، أبو طاهر إسماعيل بن صالح بن ياسين الشفيقي، و إسماعيل بن قاسم الزيات، وأبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحضرمي، وأبو سعيد محمد بن عبد الرحمن المسعودي، و غيرهم، روى لنا عنهم، سألته عن مولده فلم يحققه، وذكر أنه يكون إما في سنة إحدى أو اثنتين وستين وخمسمائة تقديراً، وتوفي – رحمه الله – يوم الخميس، قبل العصر، السادس عشر من جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة بالقاهرة، و دُفن بكرة يوم الجمعة سابع عشرة بالقرافة، حضرتُ جنازته والصلاة عليه"[2]

2 – ومن النوع الثاني (القراءة) يقول ابن الصابوني في باب الأثير:"و ذَكَر في باب الأثير بفتح الهمزة وكسر الثاء المثلثة وبعدها ياء معجمة باثنتين من تحتها وآخره راء مهملة، جماعة منهم الأخوان الفاضلان: أبو السعادات المبارك وأبو الحسن علي ابنا محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، وأغفل ذكر أخيهما الوزير الفاضل أبي الفتح نصر الله، فإنه كان فريد دهره، و وجيه عصره، في صناعة الكتابة والإنشاء، وله التصانيف البديعة، و الرسائل الصنيعة، ختم به هذا الشان، وسار ذكره في جميع الأقطار والبلدان، مولده في أواخر شعبان سنة ثمان وخمسين وخمسمائة بجزيرة ابن عمر، وتوفي ببغداد يوم الاثنين التاسع من ربيع الآخر من سنة سبع وثلاثين وستمائة، و صُلّي عليه بجامع القصر، و دُفن بمقابر قريش، ذَكَر ذلك الحافظ أبو عبد الله

---

[1] نفسه، ص 13.

[2] نفسه، ص 29.

محمد بن النجار البغدادي رحمه الله، في تاريخه، وأجاز لي جميع مسموعه و منثوره ومنظومه"[1].

ويقول ابن الصابوني في باب البختري:"و ذَكَرَ في باب البختري بالباء الموحدة والخاء المعجمة بعدها تاء معجمة باثنتين من فوقها، جماعة، وأغفل ذكر أبي علي محمد بن علي بن البختري الصائغ، من أهل مرو، قدم بغداد، وسمع بها من القاضي أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري، وأبي بكر بن الأشقر، وعاد إلى بلده و حدّث عنهما، سمع منه شيخنا أبو المظفر عبد الرحيم بن السمعاني، و ذكره في معجم شيوخه، وقال: مولده بمرو في سنة خمس وثمانين وأربعمائة، وتوغي في سنة خمس أو ست وخمسين وخمسمائة بكشّ، ذكره الحافظ أبو عبد الله بن الدبيثي في تاريخه"[2]

نلحظ في متون ابن الصابوني عناية شديدة بالصنعة اللفظية، و التأنق في الأسلوب، على عادة المؤلفين في ذلك العصر، كما نلحظ توخيه الدقة في عرض تواريخ الولادة والوفاة باليوم والشهر و السنة، و الدقة أيضاً في تفصيل حروف الاسم أو اللقب، متجنباً بذلك التصحيف الذي قد يقع من الناسخ في أسماء تراجمه، و هذا واضح في الأمثلة المذكورة من الكتاب.

– ويُعد كتاب **(تهذيب الكمال في أسماء الرجال)** للمزّي (742 هـ) من أكثر كتب التراجم المهذّبة اتساعاً، و هو مبني على كتاب (الكمال في أسماء الرجال) للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (600 هـ)، لكنه يفوقه من نواح متعددة، و يمكننا إجمال ميزات كتاب المزي و منهجه بالاعتماد على ما جاء في مقدمته و متنه، وهي:

1– يتحدّث المزي في مقدمته عن أهمية علوم القرآن و السنة، ثم يذكر كتب السنة الستة التي اشتهرت بين الناس، وذاع صيتها بين المشتغلين في هذا المجال، و هي: صحيح أَبِي عَبد اللَّهِ مُحَمَّد بْن إسماعيل البخاري، ثم صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، ثم بعدهما كتاب السنن لأبي داود سُلَيْمان بْن الأشعث السجستاني، ثم كتاب الجامع لأبي عِيسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى التِّرْمِذِيّ، ثم كتاب السنن

[1] نفسه، ص 6.

[2] نفسه، ص 17.

لأبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبِ النَّسَائي، ثم كتاب السنن لأبي عَبد الله مُحَمَّد بْن يزيد المعروف بابن ماجة القزويني وإن لم يبلغ درجتهم.

2- يذكر المزي في مقدمته عناية العلماء بهذه الكتب الستة، و اهتمام المصنّفين بمتونها و أسانيدها، و من جملة ذلك كتاب (الكمال في أسماء الرجال) الذي صنفه الْحَافِظ أَبُو مُحَمَّد عبد الغني بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَلِيِّ بن سرور المقدسي في معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم هذه الكتب الستة. و يلحظ المزّي قصور المؤلف عن بعض القضايا المهمة، و اشتمال كتابه على الوهم و الخلل في بعض المواضع، مما دفعه إلى تهذيبه، يقول المزّي ذاكراً سبب تأليف التهذيب:"وكان من جملة ذلك كتاب (الكمال) وهو كتاب نفيس، كثير الفائدة، لكن لم يصرف مصنفه رحمه الله عنايته إليه حق صرفها، ولا استقصى الأَسماء التي اشتملت عليها هذه الكتب استقصاء تاماً، ولا تتبع جميع تراجم الأَسماء التي ذكرها في كتابه تتبعاً شافياً، فحصل في كتابه بسبب ذلك إغفال وإخلال... فلما وقفت على ذلك، أردت تهذيب الكتاب، وإصلاح ما وقع فيه من الوهم والإغفال، واستدراك ما حصل فيه من النقص والإخلال"[1].

3- يقوم منهج المزّي في التهذيب على الالتزام بشرط الكتاب الأصلي، و هو جمع تراجم الرواة المذكورين في الكتب الستة، و لذا عمد المزي إلى تتبع الأسماء التي أغفلها سلفه من الكتب الستة، و ضمّنها في كتابه، مميّزاً إياها عن التراجم الواردة في الكتاب الأصل، و لم يكتفِ المزي بذلك، بل أضاف إلى التراجم ما وقع عليه في كتب أخرى للأئمة الستة، يقول في ذلك:"... ثم وقفتُ على عدة مصنفات لهؤلاء الأئمة الستة غير هذه الكتب الستة... فإذا هي تشتمل على أسماء كثيرة ليس لها ذكر في الكتب الستة، ولا في شيء منها، فتتبعتها تتبعاً تاماً، وأضفتها إلى ما قبلها، فكان مجموع ذلك زيادة على ألف وسبع مئة اسم من الرجال والنساء. فترددت بين كتابتها مفردة عن كتاب الأصل، وجعلها كتاباً مستقلاً بنفسه، وبين إضافتها إلى كتاب الأصل، ونظمها في سلكه، فوقعت الخيرة على إضافتها إلى كتاب الأصل، ونظمها

[1] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 1، ص 147 – 148.

في سلكه، وتمييزها بعلامة تفرزها عنه، وهو أن أكتب الاسم، واسم الأب أو ما يجري مجراه بالحمرة، وأقتصر في الأصل على كتابة الاسم خاصة بالحمرة"[1].

4- اتّبع المزي نظام العلامات للتمييز بين الكتب الستة و مفرداتها المعرفية، وقد توسّع في ذلك إلى درجة كبيرة، فجاء الكتاب حافلاً بالعلامات التي تحيل على الكتب، و مقدماتها، و شواهدها، و تخريجاتها، و غير ذلك الكثير، حتى بلغ عدد العلامات (27) علامة، و من هذه العلامات على سبيل المثال: علامة ما اتفق عليه الجماعة الستة في الكتب الستة: (ع)، وعلامة ما اتفق عليه أصحاب السنن الأربعة في سننهم الأربعة: (4)، وعلامة ما أخرجه البخاري في الصحيح: (خ)، وعلامة ما أخرجه مسلم في الصحيح: (م)، وعلامة ما أخرجه أبو داود في كتاب السنن: (د)، وعلامة ما أخرجه التِّرْمِذِيّ في الجامع: (ت)، وعلامة ما أخرجه النَّسَائي في كتاب السنن: (س)، و غير ذلك من العلامات التفصيلية لكل واحد من الأئمة الستة، ولم يكتفِ المزي بتلك العلامات، بل نصّ على معانيها خلال الترجمة غالباً منعاً للالتباس، وهذا دليل منهجي على دقة المزي، و جهده العظيم في تنظيم الإحالات و المراجع، و إسنادها إلى أصحابها في مواضعها.

5- يُرتّب المزي تراجمه على حروف المعجم، مع الالتزام بنظام العلامات الدالة، أو الرقوم كما يسميها، ذاكراً في كل ترجمة مواداً تاريخية جديدة، و من أهمها: شيوخ المترجَم له و تلامذته، وما قيل فيه من جرح أو تعديل، و تاريخ ولادته و وفاته، و غير ذلك من الأخبار المتعلقّة به، فجاء الكتاب شاملاً من ناحية استيفاء المادة التاريخية، وكبيراً من ناحية حجم الترجمة و عدد التراجم. وقد رتّب المزي تراجمه على نسق واحد من دون الفصل بين الصحابة و التابعين كما فعل سلفه، ذاكراً في كل ترجمة ما يكشف حال المترجَم له، و مثبتاً صحبته من عدمها، و يذكر المزي السبب الذي دعاه إلى ذلك الترتيب، فيقول: "وقد كان صاحب الكتاب رحمه الله ابتدأ بذكر الصحابة أولاً: الرجال منهم والنساء على حدة، ثم ذكر من بعدهم على حدة. فرأينا ذكر الجميع على نسق واحد أولى، لان الصحابي ربما روى عن صحابي آخر عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه

[1] نفسه، ج 1، ص 148 – 149.

وسلم فيظنه من لا خبرة لا تابعياً فيطلبه في أسماء التابعين، فلا يجده، وربما روى التابعي حديثًا مُرْسلاً عن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم فيظنه من لاخبرة له صحابياً فيطلبه في أسماء الصحابة، فلا يجده،... فإذا ذكر الجميع على نسق واحد، زال ذلك المحذور وذكر في ترجمة كل إنسان منهم ما يكشف عن حاله إن كان صحابياً، أو غير صحابي"[1]. و هكذا يأتي ترتيب التراجم لدى المزي على حروف المعجم، مراعياً الحروف الثواني و أسماء الآباء و الأجداد، لكنه يبدأ حرف الألف بمن اسمه أحمد، و حرف الميم بمن اسمه محمد، لشرف هذين الاسمين، و يُتبع الأسماء بباب للكنى المشهورة، و كذا في تراجم النساء.

6- يعتمد المزي في أحكام الجرح و التعديل التي يُثبتها في كتابه على كتب متعددة، و هو يذكر أهمها في مقدمته، إذ يقول:"واعلم: أن ما كان في هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك، فعامته منقول من كتاب (الجرح والتعديل) لأبي مُحَمَّد عبد الرحمن بْن أَبي حاتم الرازي الحافظ ابن الحافظ، ومن كتاب (الكامل) لأبي أَحْمَد عَبد اللَّهِ بْن عَدِيّ الجرجاني الحافظ، ومن كتاب(تاريخ بغداد) لأبي بَكْر مُحَمَّد بْن علي بْن ثابت الخطيب البغدادي الحافظ، ومن كتاب (تاريخ دمشق) لأبي القاسم عَلِيّ بْن الْحَسَن بْن هبة الله المعروف بابن عساكر الدمشقي الحافظ. وما كان فيه من ذلك منقولاً من غير هذه الكتب الأربعة، فهو أقل مما كان فيه من ذلك منقولاً منها، أو من بعضها"[2]. و هكذا يوثّق المزي أحكامه من أكثر الكتب عدالة في هذا الميدان، ولا سيما كتاب ابن أبي حاتم الرازي، و كتاب ابن عدي الجرجاني. ثم لا يكتفي بذلك، بل يذكر طائفة كبيرة من أمهات الكتب المصنفة في هذا الفن، مما يدل على سعة اطلاعه من جهة، و رغبته في توثيق أحكامه من مصادر متعددة و أصيلة من جهة أخرى.

7- يُضيف المزي إلى كتابه فصولاً لم تكن موجودة في الكتاب الأصل، وغايته من ذلك التوسع في المفردات المعرفية للكتاب، و استيفاء أكبر قدر ممكن من التراجم، و لا سيما المجهولة منها، و يذكر المزي هذه الفصول في مقدمة كتابه فيقول:"وقد ذكرنا

---

[1] نفسه، ج 1، ص 154.

[2] نفسه، ج 1، ص 152 – 153.

في أواخر الكتاب فصولاً أربعة مهمة لم يذكر صاحب الكتاب شيئاً منها، وهي: فصل فيمن اشتهر في النسبة إِلَى أبيه، أو جده، أو أمه، أو عمه، أو نحو ذلك، مثل: ابن أبجر، وابن الأجلح، وابن أشوع، وابن جُرَيْج، وابن علية، وغيرهم. وفصل فيمن اشتهر بالنسبة إلي قبيلة، أو بلدة، أو صناعة، أو نحو ذلك مثل: الأَنْبارِيّ، والأَنْصارِيّ، والأَوزاعِيّ، والزُّهْرِيّ، والشافعي، والعدني، والمقابري والصيرفي، والفلاس، وغيرهم. وفصل فيمن اشتهر بلقب أو نحوه، مثل: الأعرج، والأعمش، وبندار، وغندر، وغيرهم. ونذكر فيهم وفيمن قبلهم نحو ما ذكرنا في الكنى. وفصل في المبهمات، مثل: فلان عَن أبيه، أو عن جده، أو عن أُمِّه، أو عن عمه، أو عن خاله، أو عن رجل، أو عن امرأة، ونحو ذلك. وننبه على اسم من عرفنا اسمه منهم"[1].

لقد أدّت كل هذه الإضافات إلى تضخّم حجم الكتاب، فصار ثلاثة أضعاف الكتاب الأصل، إذ يرفد المزي الكتاب الأصل بكل ما هو مفيد، و يوضّح بعض الأوهام التي وقع بها سلفه، فاشتهر كتابه شهرة عظيمة، و نال عناية العلماء و المؤلفين في هذا المجال، فصار كتاب المزي أساساً لكتبٍ أخرى استدركت عليه، أو لخّصته، أو هذّبته، ومن أهم هذه الكتب: (تذهيب التهذيب) و (الكاشف) للإمام الذهبي الذي اختصر فيهما كتاب المزي، و(إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال) لعلاء الدين مغلطاي، و هو استدراك على كتاب المزي، و (تهذيب التهذيب) لابن حجر العسقلاني، و هو تهذيب لكتاب المزي. و سيعرض البحث في هذا الفصل للكتابين الأخيرين.

– فقد استدرك علاء الدين مغلطاي (762 هـ) على المزي مجموعة من الأوهام والنواقص، فعمد إلى تأليف كتابه **(إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال)** مهذّباً كتاب المزي منها، وقد علل مغلطاي في مقدمة كتابه جملة الأسباب التي دعته إلى الاستدراك على كتاب المزي، و أهمها: الخلل الواقع في مقاصد كثيرة من كتاب المزي، و ذكره أشياء لا حاجة للناظر فيه كالأسانيد الطويلة، و ذكره لتفاصيل كثيرة ضمن

[1] نفسه، ج 1، ص 155 – 156.

التراجم يراها مغلطاي غير مفيدة [1]، و بالنظر إلى مقدمة كتاب مغلطاي و متنه، يمكننا توصيف منهجه بالآتي:

1- ترك مغلطاي مقدمة كتاب المزي، و بدأ بالتراجم مباشرة، و منهجه في الترجمة هو ذكر اسم المترجَم له أولاً كما يفعل المزي، ثم استدراك المعلومات التي غفل عنها المزي أو تركها عمداً، ويعتمد مغلطاي في ذلك على مصادر قديمة لم يعتمدها المزي في كتابه، و من أمثلة ذلك ما جاء في ترجمة (أحمد بن إبراهيم بن خالد أبو علي الموصلي نزيل بغداد)، إذ يذكر المزي اسمه و نسبه، ثم يورد طائفة كبيرة جداً من الشيوخ الذين روى عنهم، و يتبعهم بطائفة أكبر من الذين رووا عنه، ثم يذكر المزي أقوال العلماء فيه، و منهم يحيى بن معين، و الأزدي، و يختم الترجمة بتوثيق وفاته التي تتباين في المصادر بين عامي (235 – 236 هـ) [2].

أما مغلطاي فهو لا يذكر المعلومات السابقة كلها، و إنما يستدرك على المزي ما لم يذكره، فهو يذكر القاضي أبا بكر أحمد بن علي المروزي الذي روى عن المترجَم له في (كتاب العلم) من تأليفه، ثم يذكر آراء العلماء الذين لم يذكرهم المزي في المترجَم له، كابن شاهين ومسلمة بن قاسم، ثم يذكر ما وقع في الكتاب الأصل (الكمال) من تاريخ وفاة المترجَم له، فيقول:"وأما ما وقع في كتاب (الكمال): قال محمد بن سعد مات سنة ست وثلاثين ومائتين، ففيه نظر، لم ينبّه عليه الحافظ المزي، لأن ابن سعد مات في سنة ثلاثين، فلا يتأتى له ذكر هذا، والله تعالى أعلم"[3]، وهكذا تتمايز المعلومات التي يقدمها مغلطاي عن ما جاء في كتاب سلفه، ولا يكتفي مغلطاي باستدراك النقص في المعلومات، بل يُتبعه باستدراك النقص في التراجم، فهو يُلحق الترجمة السابقة بترجمة جديدة غير موجودة في كتاب المزي، فيقول:"وفي طبقته شيخ اسمه: أحمد بن إبراهيم بن خالد الواسطي الشلاثي، روى عن أبي الوليد الطيالسي. قال

---

[1] انظر: مغلطاي، علاء الدين أبو عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة و النشر، ط 1، 1422 هـ – 2001 م، ج 1، ص 4.

[2] انظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء لرجال، ج 1، ص 245 – 247.

[3] مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج 1، ص 9 – 10.

الدارقطني: ليس بالقوي. ذكرناه للتمييز "[1]، و هكذا يكون الاستدراك في الكتاب نوعين: استدراك بعض مواد التراجم التي أغفلها المزي، و استدراك بعض التراجم التي أغفلها المزي.

2- على مستوى التعقب، يورد مغلطاي أحياناً بعض أقوال المزي معقّباً عليها، وتعدُّ الأنساب من أهم التعقبات التي اعتنى مغلطاي بذكرها، فقد برع مغلطاي في هذا الفن، و استوفى أنساب التراجم بدقة، و تتبّع أوهامها و تجاوزاتها، و من ذلك ما جاء في ترجمة (الحارث بن حسان بن كلدة البكري الذهلي العامري و يُقال: الربعي)، إذ يقول مغلطاي معقّباً:"ذكره المزي هكذا، و ذهل و عامر لا يجتمعان في نسب إلا بطريق تجوز، وأما الربعي و بكر و ذهل و ربيعة فلا تغاير بينهم، فإن ذهل بن شيبان من بكر، و بكراً من ربيعة، فإذا قيل: ذهلي فهو بكري و ربعي"[2]. وكذا ما جاء في ترجمة (الحارث بن عمرو بن الحارث السهمي)، إذ يقول مغلطاي مفصّلاً:"من سهم باهلة لا من سهم قريش، كنيته أبو سفينة، نزل البصرة، له حديث واحد. كذا قاله المزي مقلداً أبا عمر بن عبد البر رحمهما الله - فيما أظن - أو السمعاني، ومفهماً أن ليس في العرب من ينسب سهمياً، إلا إلى هذين الحيين، وما درى أن في خزاعة: سهم بن مازن بن الحارث بن سلامان بن أسلم بن قصي وهو أبو خزاعة، ينسب إليهم بريدة بن الحصيب السهمي. وفي قيس عيلان بن مضر: سهم بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان منهم نسبتهم السهمي، له صحبة. وفي هذيل: سهم بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل منهم معقل بن خويلد بن واثلة السهمي الشاعر له صحبة، ذكره الرشاطي والآمدي في كتاب (المختلف والمؤتلف)"[3]. و هذا دليل على توسّع مغلطاي في هذا الفن، و تقصّيه الدقيق للأنساب على تنوعها و تشابهها.

---

[1] نفسه، ج 1، ص 10 - 11.

[2] نفسه، ج 3، ص 286.

[3] نفسه، ج 3، ص 307 - 308.

3- يؤخذ على مغلطاي أسلوبه في الاستدراك أو التعقّب، فهو يشير أحياناً إلى أوهام المزي بطريقة لا تليق بباحث منهجي، كقوله في ترجمة ثابت بن أبي صفية:"و زعم المزي أن ابن ماجة لم يخرّج حديثه ' فعبّر عن جهله، لأن حديثه عنده ثابت في كتاب (الطهارة)، في باب: ما جاء في الوضوء"[1]، كما يقول مغلطاي في ترجمة صالح بن عمر الواسطي معيباً على المزي توثيق وفاته من الراوي الأدنى:"وقال البخاري في التاريخ الكبير و الأوسط: قال لي إسحاق بن كعب مات سنة ست أو سبع و ثمانين و مائة. أفترضى لنفسك أبا الحجاج أن تترك ذكر وفاته من عند البخاري، و تذكرها من عند ابن حبان من غير زيادة و لا نقصان ؟"[2]، و مثل هذا الرمي بالجهل و الغفلة و التخرّص كثير في الكتاب، علماً أن معظم استدراكات مغلطاي تأتي من كتب المتأخرين أو المتساهلين، كابن شاهين و غيره، و فيها من الوهم الشيء الكثير. كما يؤخذ على مغلطاي قلة عنايته بالأسانيد، و نفوره منها، و هو يعيب على المزي التزامه بها.

- كما حظي كتاب المزي بعناية ابن حجر العسقلاني (852 هـ)، فألّف كتابه المسمى **(تهذيب التهذيب)** محاولاً اقتفاء أثر سلفه في فن التراجم، و يسجّل ابن حجر جملة الأسباب التي دفعته إلى تأليف كتابه، موضحاً منهجيته فيه، و يأتي ذلك في سياق مقدمة الكتاب، ومن أهم ما جاء في المقدمة:

1- على مستوى أسباب التأليف، لاحظ ابن حجر التطويل الحاصل في كتاب المزي، ما أدّى إلى قصور الهمم عن تحصيله، و يرى ابن حجر أن محاولات اختصار الكتاب لم تأتِ بالنتيجة المرجوّة منه، بسبب الحذف الذي طال الكثير من معلومات الكتاب من جهة، و إهمال كثير من التوثيق و التجريح عن متون الكتب المختصرة من جهة أخرى. كما لاحظ ابن حجر قلة عناية المزي ببعض التراجم، فهو لا يزيد فيها على

[1] نفسه، ج 3، ص 72.

[2] نفسه، ج 6، ص 340 – 341.

قوله: روى عن فلان، أو روى عنه فلان، و هذا برأيه لا يروي الغلة، و لا يشفي العلة، فألّف كتابه مستدركاً بعض نواقص سلفه، ولا سيما في الجرح و التعديل[1].

2- على مستوى منهجية التأليف، انتبه ابن حجر إلى كثرة الأحاديث التي يخرجها المزي من المرويات العالية و الأسانيد الطويلة، فعمد إلى حذفها من كتابه، لأن مكانها – برأيه – هو كتب المشيخات و المعاجم التي تعنى بعلوم الحديث الشريف، أما موضوع الكتاب فهو التراجم. و يطال الحذف أيضاً الخلاف في وفاة الرجل، و الكثير من الأخبار و المرويات التي لا تدل على توثيق أو تجريح، إذ يعتني ابن حجر بهذا الجانب (الجرح و التعديل) أكثر من غيره، و لذا تأتي الزيادة في الترجمة أحياناً بما يخدم تجريح الرجل أو توثيقه، يقول ابن حجر:"ومهما ظفرتُ به بعد ذلك من تجريح وتوثيق ألحقتُه، وفائدة إيراد كل ما قيل في الرجل من جرح وتوثيق يظهر عند المعارضة، وربما أوردتُ بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد، وربما زدتُ ألفاظاً يسيرة في أثناء كلامه لمصلحة في ذلك"[2]، و يحرص ابن حجر على عدم حذف رجل من رجال (التهذيب)، بل ربما زاد فيهم من هو على شرطه، مميزاً التراجم الزائدة عن غيرها، و كذا كلامه عن كلام المزي، يقول ابن حجر:"فما كان من ترجمة زائدة مستقلة فإنني أكتب اسم صاحبها واسم أبيه بأحمر، وما زدته في أثناء التراجم قلت في أوله: (قلت)، فجميع ما بعد (قلت) فهو من زيادتي إلى آخر الترجمة"[3]

3- يُثمّن ابن حجر صنيع المزي في محاولة استيعاب شيوخ صاحب الترجمة، و استيعاب الرواة عنه، لكنه يُدرك أن هذا الأمر صعب في تراجم المشهورين الذين يصل تعداد شيوخهم و رواتهم إلى المئات، و لذا يقتصر ابن حجر على الأشهر و الأحفظ و المعروف من شيوخ الرجل و رواته إذا كان مكثراً، مع الحفاظ على الترجمة كاملة إذا كانت قصيرة في كتاب سلفه. و يُرتّب ابن حجر شيوخ الرجل و رواته خلال الترجمة بحسب الشهرة و الحفظ و القرابة، و ليس على حروف المعجم، لكي لا يُقدّم الصغير

---

[1] انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج 1، ص 3.

[2] نفسه، ج 1، ص 5.

[3] نفسه، ج 1، ص 5.

على الكبير، و هو يحرص على أن يختم الرواة بمن وُصف بأنه آخر من روى عن صاحب الترجمة، مصرّحاً بذلك أحياناً[1].

4- يحرص ابن حجر على ذكر بعض المصادر التي استعان بها في كتابه، و يخص كتابي (تذهيب التهذيب) للذهبي، و (الإكمال) لمغلطاي بالذكر، كما يرجع ابن حجر إلى الكتاب الأصل (الكمال) لإثبات بعض ما حذفه المزي، يقول ابن حجر معللاً ذلك كله:"وقد ألحقت في هذا المختصر ما التقطته من (تذهيب التهذيب) للحافظ الذهبي، فإنه زاد قليلاً، فرأيت أن أضم زياداته لتكمل الفائدة، ثم وجدت صاحب (التهذيب) حذف عدة تراجم من أصل (الكمال) ممن ترجم لهم، بناء على أن بعض الستة أخرج لهم، فمن لم يقف المزي على روايته في شيء من هذه الكتب حذفه، فرأيت أن أثبتهم وأنبه على ما في تراجمهم من عوز، وذكرهم على الاحتمال أفيد من حذفهم، وقد نبّهت على من وقفتُ على روايته منهم في شيء من الكتب المذكورة، وزدت تراجم كثيرة أيضاً التقطتها من الكتب الستة مما ترجم المزي لنظيرهم تكملة للفائدة أيضاً، وقد انتفعت في هذا الكتاب المختصر بالكتاب الذي جمعه الإمام العلامة علاء الدين مغلطاي على (تهذيب الكمال)، مع عدم تقليدي له في شيء مما ينقله، وإنما استعنت به في العاجل، وكشفت الأصول التي عزا النقل إليها في الآجل، فما وافق أثبته وما باين أهملته"[2].

و للوقوف على طريقة تطبيق ابن حجر لما جاء في مقدمته، نعرض نموذجاً من ذلك في كتابه، إذ يقول في إحدى تراجمه:"أحمد بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أبو إسحاق البصري، روى عن حماد بن سلمة وعبد العزيز وأبي عوانة بن المختار وهمام ووهب والقطان، وعنه إبراهيم الجوهري وأبو خيثمة وابنا أبي شيبة ويعقوب بن شيبة وأحمد بن الحسن بن خراش والحارث بن أبي أسامة وغيرهم. قال أحمد: (كان عندي – إن شاء الله – صدوقاً ولكني تركته من أجل ابن أكثم دخل له في شيء)، وقال يعقوب بن شيبة وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي ومحمد بن سعد:

---

[1] انظر: نفسه، ج 1، ص 4 – 5.

[2] نفسه، ج 1، ص 8.

(ثقة)، وقال النسائي أيضاً: (ليس به بأس)، وقال ابن سعد: (مات بالبصرة سنة 211)، وقال المروزي عن أحمد: (لم يكن بأحمد بأس)، وقال ابن منجويه: (كان يحفظ حديثه). قلت: وبهذا ذكره ابن حبان في (الثقات)، ومنه ينقل ابن منجويه"[1].

لقد اهتم ابن حجر في تهذيبه بالتوثيق و التعليل، و نال كتابه الشهرة و الانتشار، و يبدو أن ابن حجر كان مولعاً بفن التراجم، و تقويم ما عوجّ من كتب في هذا الفن، وقد تقدّم ذكرنا لكتابه الأشهر في هذا الميدان (الإصابة في تمييز الصحابة)، و هو كتاب لا يخلو من نظرات نقدية كما أسلفنا.

ثانياً – اختصار كتب التراجم

يقوم مذهب بعض العلماء على جمع مواد الكتب القديمة مقروناً باختصارها، إذ تنهض كتبهم على زبدة ما جاء في كتب أسلافهم، و عرضها بطريقة منهجية تستند إلى الانتقائية في اختيار التراجم أو المتون، وتذهب بعض كتب المختصرات إلى تجميع كتب متعددة و اختصارها في كتاب واحد، فيما تذهب كتب أخرى إلى اختصار كتاب بعينه.

– فقد صنّف ابن عبد البر القرطبي (463 هـ) كتابه **(الاستيعاب في معرفة الأصحاب)** اعتماداً على كتب سابقة، مجرّداً إياها من التطويل والحشو، و مستكملاً نواقص بعضها من بعضها الآخر، مرتّباً تراجمه على حروف المعجم، يقول ابن عبد البر:"وقد جمع قوم من العلماء في ذلك كتباً صنّفوها، ونظرتُ إلى كثير مما صنّفوه في ذلك، وتأمّلتُ ما ألّفوه فرأيتهم– رحمة الله عليهم– قد طوّلوا في بعض ذلك، وأكثروا من تكرار الرفع في الأنساب ومخارج الروايات، وهذا– وإن كان له وجه– فهو تطويل على من أحبّ علم ما يعتمد عليه من أسمائهم ومعرفتهم، وهم مع ذلك قد أضربوا عن التنبيه على عيون أخبارهم التي يوقف بها على مراتبهم، ورأيت كلّ واحد منهم قد وصل إليه من ذلك شيء ليس عند صاحبه فرأيت أن أجمع ذلك وأختصره، وأقربه على من أراده، وأعتمد في ذلك على النكت التي هي البغية من المعرفة بهم، وأشير إلى

---

[1] نفسه، ج 1، ص 14.

ذلك بألطف ما يمكن، وأذكر عيون فضائل ذي الفضل منهم وسابقته ومنزلته، وأبين مراتبهم بأوجز ما تيسر وأبلغه، ليستغني اللبيب بذلك، ويكفيه عن قراءة التصنيف الطويل فيه، وجعلته على حروف المعجم ، ليسهل على من ابتغاه، ويقرب تناوله على طالب ما أحبّ منه"[1].

وتتعدد مصادر ابن عبد البر التي قام بتجميعها، مما يشير إلى جهدٍ عظيم بذله في جمع مادته من كتب متفرّقة، و هو يذكرها في مقدمته بتفصيل دقيق يعتني بالإسناد الطويل المتواتر، ويُنبئ هذا التفصيل عن استقصاء ابن عبد البر لمصادره من روايات متعددة للكتاب الواحد، فهو يأخذ عن موسى بن عقبة من طريقين، كما تتعدد مصادر ابن عبد البر في الأخذ عن كتاب محمد بن إسحاق في السيرة النبوية، و أغلبها برواية البكائي، و يأخذ ابن عبد البر عن الواقدي من كتابين له: الطبقات و التاريخ، كما يأخذ عن كتاب خليفة بن خياط من روايتين، ويُعدّ كتاب ابن أبي خيثمة مصدراً متوتراً لكثير من الروايات و الكتب، ويأخذ عنه ابن عبد البر بكثرة، و يعوّل ابن عبد البر على تاريخ البخاري في بعض تراجمه، كما يأخذ من كتاب (ذيل الذيل) للطبري، و كتاب (المولد و الوفاة) للدولابي، و كتاب (الحروف في الصحابة) لابن السكن، و (كتاب الآحاد) لابن الجارود، و كتب العقيلي و ابن أبي حاتم و البغوي و غيرهم كثير، يذكرهم ابن عبد البر في مقدمته مستوفياً أسانيد الرواية من عصر المؤلف إلى عصره [2].

لقد كان ابن عبد البر أميناً في ذكر مصادره التي قام بتجميعها في المقدمة، و لكنه لا يلتزم بذلك في متن الكتاب كله، و كأنه استغنى بذكرها في المقدمة عن تكرار ذلك في المتن، فهو ينسب الرواية إلى كتاب سابق عليه أحياناً، و يُغفل ذلك أحياناً أخرى، و يقوم منهجه في الترجمة على الاختصار، إذ تقتصر على الاسم و النسب ومكان

---

[1] ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1412 هـ – 1992 م، ج 1، ص 19 – 20.

[2] للتوسع في مصادر ابن عبد البر و أسانيدها، انظر: نفسه، ج 1، ص 20 – 24.

السكن أو القبيلة، و بعض الأخبار المهمة، و الأحاديث الشريفة المروية، و سنوات الولادة و الوفاة في بعض التراجم.

و من نماذج ذكر ابن عبد البر المصادر في سياق الترجمة ما جاء في ترجمة تميم الأنصاري، إذ يقول:"مولى بني غنم شهد بدراً وأحداً في قول جميعهم، كذا قَالَ ابن إسحاق، مولى بنى غنم. وقال ابن هشام: هو مولى سعد بن خيثمة، قَالَ أبو عمر: سعد بن خيثمة هو المقدم في بني غنم، وبنو غنم من الأوس، وذكره موسى بن عقبة في البدريين، وتميم مولى بني غنم بن السلم، وهو أحد النقباء ليلة العقبة. وقال الطبري: وهو غنم بن السلم بكسر السين. والله أعلم"[1].

و من نماذج إغفاله ذكر المصادر ما جاء في ترجمة تميم مولى خراش بن الصمة، إذ يقول:"شهد مع مولاه خراش بن الصمة بدراً، وهو معدود فيهم، وآخى رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم بين تميم مولى خراش بن الصمة وبين خباب مولى عتبة بن غزوان، وشهد تميم أحداً بعد بدر"[2].

و هكذا يتطابق اسم الكتاب مع مضمونه، إذ يستوعب ابن عبد البر معظم تراجم الصحابة المذكورة في الكتب القديمة، ويُدرجها بالترتيب الممنهج على حروف المعجم، متجنباً التطويل و الإكثار في مادة الترجمة، ليتجاوز بذلك منهج القدماء الذين توسّعوا في التراجم، فكانت الانتقائية القائمة على الأهمية و الفائدة منهج ابن عبد البر في كتابه التجميعي المختصر.

– ويُعد كتاب **(تجريد الأغاني)** لابن واصل الحموي (697 هـ) من أهم الكتب في ميدان المختصرات، لأنه ينهض على تجريد كتاب ضخم في مادته و تراجمه، و هو كتاب (الأغاني) لأبي الفرج الأصفهاني، فقد مخض ابن واصل زبدة الكتاب، وقدّمه بصورة سهلة وبأسلوب بسيط وواضح لقارئ التراث العربي، وعنوان الكتاب ينبئ عن منهجه وفائدته، إذ يجرد ابن واصل كتاب الأغاني من متونه المكررة حيناً، ويزيد عليها حيناً آخر، وغايته في ذلك تقديم خلاصة ما في (الأغاني) من أخبار وفوائد وأشعار.

---

[1] نفسه، ج 1، ص 193.

[2] نفسه، ج 1، ص 194.

وقد حدد ابن واصل سبب التأليف والمنهج، إذ يقول في مقدمته لهذا الكتاب:"فإني لما أويت من الإحسان السلطاني الملكي المنصوري – خلّد الله سلطانه، وأذلّ شانيه وأعلى شأنه – إلى ظلّه الظليل... فزت بخدمة ملك كمّل الله خلقه كما كمّل أخلاقه...، واتّفق أنه ذُكر بمقره العالي – الذي هو محط الفضل والإفضال، وإليه يشدّ الرحال ذوو الآمال – كتاب أبي الفرج الأصفهاني المعروف بالأغاني الكبير، وما احتوى عليه من الفضل الغزير والعلم الكثير؛ غير أنه قد شانه بذكر الأصوات، وما احتوت عليه من أنواع النغم والإيقاعات، مما لا فائدة في ذكره ؛ إذ كان المباشرون لهذه الصناعة في زمننا هذا إنما يعرفونها عملاً لا علماً، وغيرهم فلا ينتفعون بشيء مما ذكر ولا يحيطون به فهماً. فخرج أمره المطاع _ أعلاه الله _ بأن يجرّد من ذلك كله ومن الأسانيد والتكرارات، ومما لا فائدة في ذكره من الأخبار والأشعار المشتركات ؛ ويُقتصر على غُرر فوائده، ودرر فرائده. فبادر المملوك إلى امتثال مرسومه العالي، وأضاف إليه فوائد أُخر تتعلّق به، وشرح بعض المستغلق من ألفاظه، والله المستعان"[1].

إذن، يقوم منهج ابن واصل في كتاب التجريد على أسس ثلاثة: الحذف، و الزيادة، و إعادة ترتيب المفردات المعرفية. وقد كان الحذف هو المنهج الأساس الذي اعتمده ابن واصل الحموي في اختصار كتاب الأغاني، وعماد هذا المنهج هو تجريد الكتاب مما لا فائدة منه – كما يرى ابن واصل – وحذف كل ما يمكن الاستغناء عنه دون أن يؤثر ذلك على فحوى الخبر أو على مادة الكتاب العلمية، و أهم حالات الحذف في كتاب التجريد هي[2]:

1- حذف الأخبار و الروايات: يحتوي كتاب الأغاني على طائفة كثيرة وطويلة من الأخبار و الروايات، وهذا ما دفع بابن واصل إلى حذف بعضها، و اختصار بعضها الآخر، توخياً للإيجاز، إذ يركّز على أخبار المشاهير من الشعراء و غيرهم، و يعمد

[1] ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، تحقيق د. طه حسين و أ. إبراهيم الأبياري، مطبعة مصر، القاهرة، 1955 م، مقدمة الكتاب، ص 1 – 4 .

[2] للتوسع انظر: ناصر، منال محمود، حركة تهذيب كتب الأدب واختصاراتها في التراث العربي حتى نهاية القرن السابع الهجري – تجريد الأغاني لابن واصل الحموي أنموذجاً، رسالة ماجستير بإشراف: د.حسين وقاف، جامعة تشرين، 2013 م، ص 210 – 227.

إلى تجريد أخبارهم من الروايات المتعددة التي تصب في خانة واحدة، أما أخبار خاملي الذكر – برأيه – فإن مصيرها الإغفال عند ابن واصل.

فابن واصل يجرّد كتابه من أخبار كثيرة لأفراد خصّهم أبو الفرج بالذكر والحديث في كتابه، وأفرد لهم ولأخبارهم صفحات كثيرة، و لعل ابن واصل قد وجد أنه لا طائل من ذكرها، ويمكن الاستغناء عنها وحذفها، وفي أغلب الأحيان كان يحذف تلك الأخبار ويغفلها دون أن يشير إليها، أو يعلّق على حذفه لها، و أحياناً كان يذكر السبب الذي دفعه إلى ذلك، وسنذكر – على سبيل المثال لا الحصر – بعض هذه الأخبار التي أُسقطت من كتاب التجريد.

ففي الجزء الثالث من كتاب الأغاني مثلاً نلقى عدة أخبار حُذِفت كاملة من كتاب التجريد، ومنها أخبار سعية بن غريض (شاعر)، وأخبار ابن صاحب الوضوء (مغنٍّ)، وأخبار عبد الرحيم الدفاف (مغنٍّ)، وأخبار قيل مولى العبلات (مغنٍّ)، وهي على كل حال أخبار قصيرة، و لعل قصرها هو الدافع إلى إهمالها عند ابن واصل [1]. وهناك طائفة من المغنين والشعراء يذكرها أبو الفرج في الجزء الخامس عشر من كتاب الأغاني، وهم: هاشم بن سليمان و علي بن أديم وعمرو بن بانة وآدم بن عبد العزيز [2]، يغفلهم ابن واصل، ويحذفهم من تجريده قائلاً:"ثم ذكر أبو الفرج مغنّين وشعراء لم أختر لهم شيئاً" [3]، دون أن يعلل سبب حذفه لهم. وغير ذلك كثير من الأخبار التي حُذفت من كتاب التجريد، ولم يذكرها ابن واصل، وأغفلها دون أن يبيّن سبب حذفه لها.

وفي بعض المواضع كان ابن واصل يعلّق على حذفه لبعض الأخبار ذاكراً سبب حذفه لها، ومن أمثلة ذلك: ساق أبو الفرج أخباراً لمغنِّين في الجزء السادس من كتابه

---

[1] انظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط 1، 1347 هـ – 1929 م، ج 3، ص: 129، 133، 266، 110.

[2] انظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1379 هـ – 1959 م، ج 15، ص: 251، 266، 269، 286.

[3] ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 1655.

[1]، أهمل ذكرهم ابن واصل في تجريده معلّقاً على ذلك بقوله:"ثم ذكر أبو الفرج جماعةً من المغنين وهم: سِياط، ونُبيه، وسُليم، وابن عباد، ويحيى المكّي. ولم أجد لهم شيئاً يُنتفع بذكره، إذ كان كل ما ذُكر فيما يتعلّق بأصوات الغناء والنّغم والصناعة. وهذا الكتاب فقد شُرط فيه التّجريد من ذلك كله"[2]. ومن أمثلة ذلك أيضاً ما ساقه أبو الفرج من أخبار عن شعراء أمويين وإسلاميين في كتاب الأغاني في جزئه الثاني والعشرين، وهم بيهس والكميت بن معروف ويعلى الأحول الأزدي وجواس [3]، أهمل ذكرهم ابن واصل في كتابه، قائلاً:"ثم ذكر أبو الفرج جماعة من الشعراء المشهورين، ولم أستحسن لهم شيئاً أذكره"[4].

إن الأمثلة السابقة كلها تدور حول حذف ابن واصل لبعض الأخبار بشكل كامل، إلا أن هناك ضرباً آخر من الحذف كان ابن واصل يُعمله في بعض الأخبار التي ينقلها في كتابه، و هو حذف بعض الروايات و الأخبار الواردة ضمن الخبر الواحد، ومن أمثلة ذلك:

في أخبار جرير يتحدث أبو الفرج عن هجاء جرير لغيره من الشعراء ومناقضاته معهم، ويسرد خبراً طويلاً جداً يبلغ أربع عشرة صفحة، ويقرّ أبو الفرج نفسه بطول هذا الخبر، قائلاً:"... وهذا الخبر إن كان فيه طول محتوٍ على سائر أخبار من ناقض جريراً واعتنّ بينه وبين الفرزدق وغيره، فذكرته هنا لاشتماله على ذلك في بلاغ واختصار"[5]. وفي هذا الخبر يذكر أبو الفرج ما يزيد على عشرة أسماء ممن تهاجى معهم جرير، أما ابن واصل فلا نجد في تجريده هذا الخبر أبداً، إذ استغنى عن ذكره،

---

[1] انظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط 1، 1935 م، ج 6، ص 152 – 189.

[2] انظر: ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 763.

[3] انظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، تحقيق: علي السباعي و عبد الكريم الغرباوي و محمود غنيم، إشراف: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994 م، ج 22، ص: 135، 143، 147، 151.

[4] ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 2287.

[5] الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 1، 1935 م، ج 8، ص 14.

وحذفه وتخفف منه لطوله [1]، وقد يكفيه أنه ذكر في أخبار جرير شيئاً من مناقضاته مع الفرزدق وهجائه له، فهي تغني عن غيرها لشهرتها وأهميتها.

ومن أمثلة ذلك أيضاً حذف ابن واصل لأكثر ما ذكره أبو الفرج من أخبار جميلة مولاة بني سُليم، واختياره بعضاً منها [2]، معللاً ذلك بقوله:"لم أختر من أخبار جميلة غير ما أوردته، وما عدا ذلك فإني اطّرحته لغثاثته وعدم فائدته"[3].

وكثيراً ما كان أبو الفرج الأصفهاني يعرض أخباراً تتضمن أكثر من رواية للخبر الواحد، وهذا ما تخفف منه ابن واصل أيضاً، فعمد في أغلب الأخبار تلك إلى انتقاء ما لا يزيد عن رواية واحدة تكون كافية لتقديم الخبر بصورة صحيحة، وقد يكون ذلك طلباً للاختصار، ومن أمثلة ذلك:

ما ذكره أبو الفرج في أخبار امرئ القيس الكندي عندما تحدث عن خبر مقتل حجر أبي امرئ القيس، إذ عرض هذا الخبر برواياتٍ أربع ؛ رواية ابن الكلبي عن أبيه، ورواية أبي عمرو الشيباني، وما ذكره الهيثم بن عدي عن الخبر، ورواية يعقوب بن السكيت عن خالد الكلابي. أما ابن واصل فاختار رواية واحدة فقط وهي رواية ابن الكلبي وعرضها، وحذف باقي الروايات وتخفف منها طلباً للاختصار[4]، إذ يقول:"وقد روى أبو الفرج في كيفية قتله وسببه رواياتٍ غير هذه، لكنني اقتصرت على إحدى الروايات طلباً للاختصار"[5].

إضافة إلى ذلك كان أبو الفرج أحياناً يتحدث عن أخبار الغزوات والحروب ناقلاً الخبر بكل تفصيلاته، فيأتي حديثه طويلاً إلى حدٍّ ما، ويمكن الاستغناء عن بعضه، بينما كان ابن واصل كثيراً ما يختصر من تلك الأخبار، ويقدّم منها ما هو مهم

---

[1] انظر: ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 916 – 917.

[2] انظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ج 8، ص186 وما بعدها، وانظر: ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 964 وما بعدها.

[3] ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 965.

[4] انظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط 1، 1936 م، ج 9، ص 82 وما بعدها، وانظر: ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 1032 –1033.

[5] ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 1033.

وضروري، ويحذف الباقي، وهذا ما نراه على سبيل المثال في عرضه لغزوة أحد إذ اختصر الخبر، وذكر أهم ما جاء به أبو الفرج في حديثه عن تلك الغزوة، وصرّح باختصاره للخبر قائلاً:"وذكر أبو الفرج غزوة أحد، فنذكرها إن شاء الله مختصراً"[1].

يبدو ابن واصل في حذفه لبعض الأخبار و الروايات منسجماً مع مذهبه في التجريد، فإذا كانت غايته هي الاختصار، فإن وسيلته هي الحذف، أما معايير هذا الحذف فقد تنوعت بين عدم الأهمية، أو خمول الذكر، أو وجهة نظر شخصية يتبناها ابن واصل و يفرضها على قارئه معللاً إياها حيناً، و مهملاً التعليل حيناً آخر.

2- حذف النسب الطويل: كان اختصار النسب وتبسيطه من مناهج ابن واصل الحموي في تجريده لكتاب الأغاني، ويبدو أن ابن واصل قد وجد أنه لا فائدة من ذكر عمود النسب كاملاً كما كان يفعل الأصفهاني الذي كان يطول معه النسب ليصل في ذكر الأصل إلى الجد الأول للمخبر عنه، فقام ابن واصل بالتخفف مما يمكن الاستغناء عنه، والاكتفاء بما هو موثوق ومعلوم من النسب، وذكر ما يعرّف القارئ بصاحب الخبر موضوع الدراسة.

ومن ذلك على سبيل المثال ما يعرضه أبو الفرج من نسب أبي قطيفة في الجزء الأول من كتاب الأغاني، إذ يستفيض بذكر النسب، ويستطرد في أثناء حديثه عن النسب، فيقول في أخبار أبي قطيفة:"هو عمرو بن الوليد بن عقبة بن أبي مُعَيْط. واسم أبي معيط أبان بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصيّ بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فِهْر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار. وولد الياس يُقال لهم خندف، سموا بأمهم خندف وهو لقبها، واسمها ليلى بنت حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة. وهي أم مدركة وطابخة وقمعة، بني الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان بن أُدّ بن أُدَد بن الهَمَيسَع بن يَشجُب _ وقيل: أشجُبُ _ بن نَبْت بن قيدار بن إسماعيل بن إبراهيم، هذا النسب الذي رواه نسابو العرب وروي عن ابن شهاب الزهري وهو من

---

[1] انظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ج 15، ص 179 وما بعدها. وانظر: ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 1632 وما بعدها.

علماء قريش وفقهائها"[1]. ثم يعود أبو الفرج ويذكر تتابع النسب، وتسلسل الآباء والأبناء والأجداد ويبالغ في ذلك، ذاكراً ما يزيد على أربعين اسماً، ليصل في النهاية إلى آدم عليه السلام جميعهم.

أما ابن واصل الحموي فحذف أكثر هذه الأسماء، وذكر ما رآه كافياً للتعريف بنسب أبي قطيفة بشكل وافٍ ومختصر، قائلاً: هو عمرو بن الوليد بن عقبة بن أبي مُعيط. واسم أبي معيط أبان بن أبي عمرو... ويتابع تسلسل النسب كما ورد في الأصل ليصل إلى الجد عدنان فقط، وأغفل ذكر الباقي ؛ لأنه غير معلوم على حد قوله، فضلاً عن الاختلاف فيه، و عدم موثوقيته، و هذه كلها أسباب موجبة للحذف برأي ابن واصل، إذ يقول:"إلى هنا انتهى المعلوم من عمود النسب، وما بعد ذلك إلى إسماعيل بن إبراهيم فغير معلوم. وقد اختلف النسّابون فيه اختلافاً كثيراً. وقد ذكر أبو الفرج بعض ما قيل، فلا حاجة إلى ذكره، إذ كان غير موثوق به"[2].

ونذكر أيضاً مثالاً آخر على حذف النسب واختصاره عند ابن واصل، و قد ورد ذلك في خبر بشار بن برد الذي يعرض له أبو الفرج ويقدم نسبه ذاكراً ما يزيد على عشرين اسماً أعجمياً طويلاً للتعريف بنسبه وأصله، قائلاً:"بشار بن برد بن يرجوخ بن أزدكرد بن شروستان بن بهمن بن دارا..."[3]، ويتابع سلسلة النسب الأعجمية تلك، وبعدها يذكر أن جده يرجوخ كان من طخارستان من سبي المهلب بن أبي صفرة. أما ابن واصل الحموي فقد حذف كل هذه الأسماء الأعجمية التي ذكرها الأصفهاني، واستغنى عنها، وعرض نسب بشار بن برد بأسلوب بسيط جداً وواضح، دون التطرّق إلى تلك السلسلة النسبية المعقدة فيقول:"ألحق أبو الفرج نسبه بيسْتاسب بن لهراسف، ملك الفرس، وذكر أن جده يرجوخ من طخارستان من سبي المهلّب بن أبي صفرة"[4].

---

[1] الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ج 1، ص 12 – 13.

[2] ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 8.

[3] الأصفهاني ، أبو الفرج، الأغاني، ج 3، ص 135.

[4] ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ج 1، ص 372.

و قد سار ابن واصل في معظم تراجمه لأصحاب الأخبار على هذا النهج من الاختصار و الحذف، فالغاية عنده هي الخبر، أما أبو الفرج فقد عني بالنسب لأن كتابه يشتمل فيما يشتمل على علم الأنساب، و تفرعاته المتشعبة الطويلة التي تثقل على القارئ الباحث عن أخبار الشعراء و الأدباء، و هذا القارئ هو وجهة ابن واصل في كتابه.

3- حذف الأسانيد الطويلة: إن القارئ لكتاب الأغاني يجد أن أبا الفرج كان حريصاً عند نقله لأخباره أن يقدّم لتلك الأخبار بأسانيد طويلة في كثير من الأحيان كي يثبت للقارئ صحة الخبر المروي ودقته، مستخدماً لذلك أسماء رواة ثقات ومعروفين عند الناس في عصره. أما ابن واصل فقد وجد أن هذه الأسانيد الطويلة تثقل على القارئ، فقام بحذفها والتخفف منها، دفعاً للملل والسأم، واختصاراً لطول الخبر، فكان يذكر خبره مقدماً له بكلمة (قيل)، أو (قال بعضهم)، أو يذكر اسم راوٍ واحدٍ فقط من الرواة الذين ذكرهم أبو الفرج. وسنذكر بعض الأمثلة على ذلك من كتابي الأغاني والتجريد.

ففي أخبار مجنون بني عامر على سبيل المثال يقول أبو الفرج:"أخبرني بخبره في شغفه بليلى جماعة من الرواة... فممن أخبرني بخبره أحمد بن عبد العزيز الجوهري وحبيب بن نصر الجوهري وحبيب بن نصر المهلّبي: قالا: حدّثنا عمر بن شبة عن رجاله وإبراهيم بن أيوب عن ابن قتيبة، ونسخت أخباره من رواية خالد بن كلثوم وأبي عمرو الشيباني وابن دأب وهشام بن محمد الكلبي وإسحاق بن الجصاص وغيرهم من الرواة"[1]. بينما حذف ابن واصل هذا الإسناد الطويل وتخفف منه، وقدم خبره بقوله:"وذكر الرواة المثبتون..."[2].

ومن ذلك أيضاً على سبيل المثال ما ذكره في أخبار الحطيئة:"نسخت من كتاب لحمّاد بن إسحاق حدّثني به أبي عن الكُرّاني عن الرياشي قال حدثني محمد بن الطفيل

---

[1] الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط 1، 1346 هـ – 1928 م، ج 2، ص 11.

[2] ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 155.

عن أبي بكر بن عياش عن الحارث بن عبد الرحمن عن مكحول قال..."[1]. أما ابن واصل فقد ذكر الخبر مباشرة دون إسناد، مبتدئاً كلامه بكلمة:"وقيل.."[2].

لقد كان أبو الفرج، بوصفه راوية، معنياً بدقة الخبر، خاصة و أن معظم أخباره قد وصلت إليه عن طريق السمع، لا القراءة، و هذا ما يبدو جلياً في قوله (أخبرني به)، و قد اقتضت الأمانة منه ذكر كل من روى الخبر وصولاً إلى زمن صاحبه، و في ذلك دفع للطعن في صحة أخباره كما يرى، أما ابن واصل فالخبر عنده هو الأساس، أما الرواة فبعضهم عنده ثقات مثبتون، و البعض الآخر لا يعتد بمروياتهم لاختلافها و تعددها، و من هنا فهو يحذف إسناد الروايات مركزاً على الخبر، أو على الراوي الذي شهد الخبر و حسب.

4- حذف الشواهد الشعرية: إن من يطلع على كتاب الأغاني يجد أن أبا الفرج كان يكثر من ذكر الأبيات والشواهد الشعرية في سياق عرضه للأخبار، وغالباً ما كان يكرر الأبيات نفسها في كثير من المواضع، أو يذكر قصائد كاملة على سبيل الاستشهاد لفكرة معينة، أما ابن واصل فقد عمد إلى حذف الكثير من هذه الشواهد الشعرية دون أن يُخلّ ذلك بالغرض المطلوب، فهو يحذف ما يراه زائداً ويمكن الاستغناء عنه من الأبيات، ويكتفي بما هو مفيد وضروري.

فكثيراً ما كان أبو الفرج يأتي بالخبر داعماً إياه بعدة شواهد شعرية تعبّر عن الفكرة ذاتها، ومن ذلك ما ذكره في خبر هجاء الحطيئة لأمه و زوجها، فقد ساق ثلاثة شواهد على تلك الفكرة، و هذه الشواهد كلها تخدم غرضاً واحداً، و تؤدي المعنى نفسه [3]، و لذا فقد حذف ابن واصل شاهدين، واكتفى بذكر شاهدٍ واحدٍ فقط، هو الأقصر، يغنيه عما سبقه من الشواهد [4]. ومن ذلك أيضاً: ذَكَر أبو الفرج في خبر عمر بن أبي ربيعة – تحت عنوان مميزات شعره – أكثر من أربعين صفة لشعر عمر، وقرن كل صفة

---

[1] الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ج 2، ص 177.

[2] ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 227.

[3] انظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ج 2، ص 162 – 163.

[4] انظر: ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 223.

بأبيات شعرية كثيرة وطويلة، أما ابن واصل فقد ترك أكثرها واكتفى بذكر أهمها، فعدّد عشر ميزات لشعر عمر بن أبي ربيعة مع شواهدها الشعرية المناسبة [1].

و في بعض الأحيان كان ابن واصل يحذف من الشواهد ما هو ضروري لتوضيح الفكرة المعروضة، خاصة حين كان أبو الفرج يذكر شواهد شعرية في معرض المفاضلة بين شاعرين، ومن أمثلة ذلك، في سياق عرضه أخبار جميل بثينة، يتحدث أبو الفرج عن صدق جميل في الصبابة، وتقدُّمه على كثيّر في النسيب، قائلاً:"كان لكثيّر في النسيب حظٌّ وافرٌ، وجميلٌ مقدّم عليه وعلى أصحاب النسيب في النسيب ؛ وكان كثيّر راوية جميل، وكان جميل صادق الصبابة والعشق، ولم يكن كثيّر بعاشق ولكنه كان يتقوّل"[2]، ثم يثبت شواهد شعرية لكثيّر وجميل، ويبيّن تفضيل الناس لبيت هذا أو ذاك، مرجحاً كفة جميل [3].

أما ابن واصل فقد ذكر هذا الخبر مجرداً من الشواهد، فهو ينقل كلام أبي الفرج السابق و حسب، مستغنياً عن الشواهد اللاحقة على سبيل التخفف منها [4]، و في ذلك خلل كما نحسب، إذ حذف ابن واصل حجج أبي الفرج في تفضيل جميل، فأضحى رأيه دون علة موجبة، ما يوحي بعدم دقة هذا الرأي، و صدوره على عواهنه، و لو ذكر ابن واصل حجة واحدة على الأقل من حجج أبي الفرج و شواهده لكان أوفى للخبر.

5- حذف الآراء المتعددة: من أنواع الحذف التي تطالعنا في كتاب تجريد الأغاني حذف بعض آراء النقاد أو العلماء في صاحب الخبر، فأبو الفرج الأصفهاني كان يعرض أحياناً عدة آراء لعدد من النقاد في قضية من القضايا التي تتصل بصاحب الخبر الذي يتحدث عنه، أو ما يتعلق بصاحب الخبر نفسه ومكانته و رأي النقاد فيه، أما ابن واصل فقد كان يتخفف من بعض تلك الآراء، ويختار ما يقتضي الخبر ذكره،

---

[1] انظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ج 1، ص 121 – 145، وانظر: ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 55 – 59.

[2] الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ج 8، ص 95.

[3] انظر: نفسه، ج 8، ص 95 و ما بعدها.

[4] انظر: ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 931.

أو أهمها برأيه. وسيحاول البحث رصد بعض الأمثلة من الكتاب، وإن كانت قليلة نوعاً ما، ومنها مثلاً:

ذكر أبو الفرج جملة من الآراء في بشار بن برد، منها مفاضلة الأصمعي بين بشار و مروان بن أبي حفصة، مرجحاً كفة الأول، و ذلك في روايتين مختلفتين أتبعهما برواية ثالثة من غير إسناد، و منها مقارنة جماعة من الرواة بين امرئ القيس و القطامي و بشار، و منها جملة من الأقوال لأبي حاتم و أبي زيد تدخل أيضاً في سياق المفاضلة و المقارنة، و غير ذلك من آراء سواء تلك التي سمعها أبو الفرج سماعاً، أو التي نسخها من بعض الكتب [1]. أما ابن واصل فقد حذف أغلب هذه الآراء، واختار منها رأياً واحداً فقط يبرز مكانة بشار بين الشعراء، وتقديمه عليهم، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء، وفيه يقول:

"وذُكِر أنه لقي أبو عمرو بن العلاء بعض الرواة، فقال له: يا أبا عمرو، من أبدع الناس بيتاً ؟ قال: الذي يقول:

لم يَطُلْ ليلي ولكن لم أنَمْ ونَفَى عنّي الكَرَى طيفٌ أَلَمْ

روّحي عنّي قليلاً واعلمي أنني يا عَبْدَ من لحم و دمّ

قال: فمن أمدح الناس ؟ قال: الذي يقول:

لمستُ بكفّي كفّه أبتغي الغنى ولم أدْر أن الجود من كفّه يُعدِي

فلا أنا منه ما أفاد ذوو الغنى أفدتُ وأَعداني فبدَّدتُ ما عندي

قال: فمن أهجى الناس ؟ قال: الذي يقول:

رأيتُ السهيلين استوى الجودُ منهما على بُعْد ذا من ذاك في حُكْم حاكمِ

سهيل بن عثمانٍ يجود بماله كما جاد بالوجعا سهيل بن سالمِ

وهذه الأبيات كلها لبشار" [2] .

---

[1] انظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ج 3، ص 147 وما بعدها.

[2] ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 375 – 376 .

و لعل اختيار ابن واصل لرأي أبي عمرو مستند إلى مكانته بين العلماء أولاً، و سوقه الشواهد الشعرية على أفضلية بشار ثانياً، و تنوع هذه الشواهد بين فنون الشعر ثالثاً.

ساق أبو الفرج في الجزء الأول من كتاب الأغاني أخبار معبد المغني، وتحدث عن منزلته في الغناء، واعتراف المغنين له بالتفوق والسبق في صناعة الغناء، ذاكراً في ذلك عدة آراء وأقوال لإسحاق و حماد و الجمحي و غيرهم [1]، اختار منها ابن واصل ما رآه كافياً ومناسباً، وحذف الباقي واكتفى بما يلي:

"كان معبد أحسن الناس غناءً، وأجودهم صنعة، وأحسنهم خَلْقاً. وهو فحل المغنّين، وإمام أهل المدينة في الغناء"[2]. وكان هذا الرأي أول رأي عرضه أبو الفرج وهو لإسحاق.

ومثل ذلك أيضاً ما فعله ابن واصل بالآراء التي ذكرها الأصفهاني عن أبي العتاهية، فقد حذف معظم هذه الآراء، واكتفى بذكر رأي داود بن زيد بن رزين في شعر أبي العتاهية، فيذكر أنه قيل لداود بن زيد بن رزين: من أشعر أهل زمانه ؟ فقال: أبو نواس، فقلت: ما تقول في أبي العتاهية ؟ قال: أبو العتاهية أشعر الجن والإنس [3].

وبذلك فإننا نرى أن ابن واصل كان يحاول جاهداً أن يتخفف مما يمكن حذفه من الآراء التي تدور كلها في فلك واحد، وتعبر عن الفكرة نفسها، والتي إذا جُرِّد الخبر منها لا تؤثر على فحواه ومصداقيته.

وهكذا فقد حذف ابن واصل الكثير من تراجم الأغاني و مروياته، واعتمد ابن واصل في تقديم أخباره على لغة أبي الفرج نفسها، وإن كان في كثير من الأحيان يضيف تعليقات وتعقيبات مستخدماً لغته هو ليوضح الفكرة أو الخبر، أو ليشرح شيئاً غاب عن

---

[1] انظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، ج 1، ص 38 وما بعدها.

[2] ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 26.

[3] انظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط 2، 1369 هـ – 1950 م، ج 4، ص 12 – 13. وانظر: ابن واصل الحموي، تجريد الأغاني، ص 463.

أبي الفرج شرحه، وتأتي بعض هذه الزيادات على سبيل النقد أحياناً، ومن الخطوات المنهجية التي اتبعها ابن واصل في كتاب التجريد أنه، و في بعض الأحيان، يعيد صياغة الخبر، ويقدمه بصورة مختلفة عما جاء في كتاب الأغاني، و يأتي ذلك على سبيل إعادة ترتيب المفردات المعرفية، إذ يعمد ابن واصل إلى تقديم رؤيته في عرض الخبر أو المادة الأدبية التي يتناولها، فهو يُقدّم بعض الأفكار، و يؤخر أخرى، سعياً وراء التناسق و الانتظام في منهجية العرض.

لقد تبدّت شخصية ابن واصل الحموي في كتابه من خلال منهجيته القائمة على الحذف و الزيادة و إعادة ترتيب المفردات المعرفية، و يُعد كتابه من أشهر ما أُلّف في اختصار كتاب الأغاني وفق منهجية واضحة تصطفي زبدة الكتاب.

– ومن الكتب التي تنهض على منهج الاختصار كتاب **(مختصر الكامل في الضعفاء)** لتقي الدين المقريزي (845 هـ)، وهو كتاب مبني على كتاب ابن عدي الجرجاني (الكامل في ضعفاء الرجال)، إذ يختصر المقريزي كتاب ابن عدي، مجرّداً إياه من الأسانيد والعلل، يقول المقريزي في مقدمة كتابه:".. وبعد، فإن الحافظ أبا أحمد عبد الله بن عدي، سقى الله جدثه صيب الغفران، وبوّأه بحبوحة دار الأمان، قد أملى كتابه (الكامل في علل الحديث وأسماء المجروحين من الرواة)، وأشحنه بكثرة الأسانيد، فأحببتُ أن أُلخّص منه ما قيل في الرواة على سبيل الإيجاز، وحذفتُ علل الحديث إلا إذا احتيج إليها، و أضربتُ عن ذكر الأسانيد إلا أن تدعو الضرورة إليها"[1].

وللوقوف على طريقة المقريزي في الاختصار، سنكتفي بعرض نموذج واحد من الكتابين، بسبب طول مواد التراجم لدى ابن عدي من جهة، واطراد المقريزي في طريقة اختصارها من جهة أخرى، إذ يسير المقريزي على المنهج نفسه في بقية التراجم.

يقول ابن عدي الجرجاني في ترجمة إسحاق بن عَبد اللَّه بن أبي فروة:

"أبو سليمان المديني مولى لآل عثمان بن عفان.

---

[1] المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني العبيدي، مختصر الكامل في الضعفاء، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، مكتبة السنة، مصر، القاهرة، ط 1، 1415 هـ – 1994 م، ص 39.

حَدَّثَنَا علي بن أحمد بن سليمان، حَدَّثَنا أحمد بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيى بْنَ مَعِين يقول: إسحاق بن أبي فروة ليس بشَيْءٍ لا يُكتب حديثه.

حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حماد، حَدَّثني معاوية بن صالح، عَنْ يَحْيى بْنِ مَعِين قَالَ: إِسْحَاقَ بْنِ عَبد اللَّهِ بْنِ أبي فروة مديني حديثه ليس بذاك، وفي موضع آخر لا يكتب حديثه ليس بشَيْءٍ.

حَدَّثَنَا عَبد الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَمُحمد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ، وَعَبد الْمَلِكِ بْنُ مُحَمد، قَالُوا: حَدَّثَنا عباس، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيى بن مَعِين يقول: عَبد الحكيم بْنِ عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي فروة، وَعَبد الأعلى بن أبي فروة، وآخر من بني فروة وقال ابن حماد: وصالح بن عَبد اللَّه بن أبي فروة ثقات، إلا إسحاق، وأَبُو علقمة عَبد الله بن مُحَمد الفروي ابن عمهم، وَهو ثقة.

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بن يعقوب هو السعدي، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ يَقُولُ: لا تحل عندي الرواية عن إسحاق بن أبي فروة.

حَدَّثَنَا ابن أبي عصمة، حَدَّثَنا أبو طالب مُحَمد بن حميد، قالَ: سَأَلتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ إسحاق بن أبي فروة؟ قَال: مَا هو بأهل أن يحمل عنه، ولاَ يروى عنه.

حَدَّثَنَا ابن حماد، حَدَّثَنا إسماعيل بن إسحاق، حَدَّثَنا علي قال: إسحاق بن عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي فروة مدني منكر الحديث.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمد بْنِ مُوسَى بْنِ الْعَرَّادِ، حَدَّثَنا يَعْقُوبُ بن شيبة، قَالَ: سَمِعْتُ علي بن عَبد اللَّه يقول: لم يدخل مالك في كتبه ابن أبي فروة.

حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ يَحْيى بْنِ آدم، حَدَّثَنا مُحَمد بن عَبد اللَّه بن عَبد الحكم، حَدَّثَنا مُحَمد بن عاصم بن حفص، وكان من ثقات أصحابنا قال: حججت ومالك حي فلم أر أهل المدينة يشكون أن إسحاق بن عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي فروة متهم، قلت له: فيم ذا؟ قال: في الإسلام.

وقال عَمْرو بن علي: إسحاق بن عَبد اللَّه بن أبي فروة متروك الحديث.

وقال النسائي: إسحاق بن عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي فروة متروك الحديث.

سمعتُ ابن حماد يقول: قال البُخارِيّ: إسحاق بن عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي فروة أبو سليمان مولى عثمان بن عفان تركوه.

حَدَّثَنَا أبو عَرُوبة الحراني، حَدَّثَنا عَمْرو بن عثمان، حَدَّثَنا بقية، وحدثنا الحسين بن يوسف، حَدَّثَنا أبو عيسى التِّرمِذِيّ، حَدَّثَنا علي بن حجر، حَدَّثَنا بقية، عن عتبة بن أبي حكيم قال: سمع الزُّهْرِيّ إسحاق بن عَبد اللَّه بن أبي فروة يَقُولُ: قَال رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّه عليه وسلم: فقال الزُّهْرِيّ: قاتلك الله يا ابن أبي فروة، زاد عَمْرو: ما أجرأك على اللَّه، كم تجيئنا بأحاديث ليس لها خطم، ولاَ أزمة"[1].

ثم يذكر ابن عدي اثني عشر حديثاً بأسانيد كاملة، و هي نماذج من الأحاديث التي يشكّل ابن أبي فروة حلقة من سلسلة أسانيدها، معلّقاً على بعضها، ثم يختم الترجمة بالقول:"وإسحاق بن أبي فروة هذا ما ذكرت هَاهُنا من أخباره بالأسانيد التي ذكرت فلا يتابعه أحد على أسانيده، ولاَ على متونه وسائر أحاديثه مما لم أذكره تشبه هذه الأخبار التي ذكرتها، وَهو بين في الضعفاء، على أن الليث بن سعد قد روى عنه نسخة طويلة"[2]

وبالنظر إلى ترجمة ابن أبي فروة في المختصر، يقول المقريزي في بداية باب من اسمه إسحاق:

"إسْحَاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَة، أَبُو سُلَيْمَان، الْمَدِينِيّ، مولى عُثْمَان.

قَالَ ابْن معِين: لَيْسَ بِشَيْء، لا يُكتب حَدِيثه.

وَمرَّة قَالَ: حَدِيثه لَيْسَ بذلك.

وَقَالَ أَحْمد: لا تحل – عِنْدِي الرِّوَايَة عَنهُ.

وَقَالَ – مرّة –: مَا هُوَ بِأَهْل أَن يحمل عَنهُ، وَلا يُروى عَنهُ.

وَقَالَ عَليّ بن الْمَدِينِيّ: مُنكر الحَدِيث.

وَقَالَ – مرّة –: لم يدْخل مَالك فِي كِتَابه ابْن أبي فَرْوَة.

وَقَالَ الفلاس: مَتْرُوك الحَدِيث. وَقَالَ النَّسَائِيّ مثله.

---

[1] ابن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1، ص 530 – 531.

[2] نفسه، ج 1، ص 535.

وَقَالَ البُخَارِيّ: تَرَكُوهُ.
وَقَالَ بَقِيَّة عَن عتبَة بن أبي حَكِيم: سمع الزُّهْرِيّ إِسْحَاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَة يَقُول:"قَالَ رَسُول الله"فَقَالَ: قَاتلك الله يَا ابْن أبي فَرْوَة، مَا أجرأك على الله، كم تجيئنا بِأَحَادِيث لَيْسَ لَهَا خطم وَلا أزمة.
وَقَالَ ابْن عدي: لَا يُتَابِعه أحد على أسانيده وَلَا على متونه، وَهُوَ بيّن الْأَمر فِي الضُّعَفَاء، على أَن اللَّيْث بن سعد قد روى عَنهُ نُسْخَة طَوِيلَة"[1].
وبالمقارنة بين الترجمتين، نلاحظ الآتي:
1- يحافظ المقريزي على اسم المترجَم له و نسبه و كنيته ولقبه وولايته كما جاء عن ابن عدي من دون تغيير.
2- يورد المقريزي آراء العلماء في تضعيف ابن أبي فروة، لكنه يقتصر على ذكر اسم العالم و رأيه المختصر، إذ يحذف المقريزي الأسانيد الطويلة التي يفصّل ابن عدي في ذكرها وصولاً إلى العالم نفسه.
3- يعمد المقريزي إلى إثبات رأي أو اثنين على الأكثر للعالم الواحد، في حين يتوسّع ابن عدي في آراء العالم الواحد أحياناً بحسب ما يتوافر لديه، ففي النموذج السابق يذكر المقريزي رأيين ليحيى بن معين، بينما يذكر ابن عدي أربعة آراء له، ولعل تشابه الأحكام هو ما دفع المقريزي إلى اختصار الآراء.
4- يحذف المقريزي كل الأحاديث التي وردت في كتاب ابن عدي للدلالة على ضعفه، إذ تقتصر الترجمة عنده على ذكر الاسم و آراء العلماء من دون نماذج أو أسانيد.
5- يختم المقريزي الترجمة برأي ابن عدي – مؤلف الكتاب الأصلي – في ابن أبي فروة، محيلاً عليه بالاسم الصريح، من دون أن يُثبت رأيه الشخصي، فالكتاب اختصار للكتاب الأصل من دون إضافات تُذكر.
يسير المقريزي على هذا النهج في سائر التراجم الأخرى، و هو لا يكاد يذكر إسناداً أو حديثاً إلا فيما ندر، و يكون ذلك إذا اقتصرت الترجمة على هذا الحديث المنكر، و خلت من آراء العلماء، كترجمة أبان بن طارق التي جاء فيها:"عَن ابْن عمر، قَالَ

[1] المقريزي، مختصر الكامل في الضعفاء، ص 149.

رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ◌َ: (من دعِي فَلم يجب فقد عصى الله وَرَسُوله، وَمن دخل من غير دَعْوَة دخل سَارِقاً وَخرج مغيراً).

قَالَ ابْن عدي: لَا يعرف إِلَّا بِهَذَا الحَدِيث، وَهَذَا الحَدِيث مَعْرُوف بِهِ، وَله غير هَذَا الحَدِيث لَعَلَّه حديثين أَو ثَلَاثَة، وَلَيْسَ لَهُ أنكر من هَذَا"[1].

و هكذا يقوم منهج المقريزي على الحذف، ولاسيما الأسانيد و الأحاديث و أسماء العلماء الطويلة، إذ يكتفي غالباً بألقابهم، و يختم المقريزي تراجمه برأي ابن عدي صاحب الكتاب الأصلي، فجاء كتابه مفيداً من ناحية حصر الآراء، و سهولة الوصول إليها، و إن خلا من الحجج أو الدلائل على ضعف المحدّث.

خاتمة

[1] نفسه، ص 166.

تتبّع البحث منهجية التأليف في التراجم حتى القرن العاشر الهجري، و خلص إلى جملة من النتائج نستعرضها بحسب تسلسل الفصول، و هي:

1 – أرهصت حركة الرواية الشفوية، ولا سيما الشعرية منها، للتأليف في التراجم و الأخبار، إذ لم يكتفِ الرواة منذ العصر الجاهلي حتى بداية العصر العباسي برواية الشعر و حسب، بل عمدوا إلى توثيق حيوات الشعراء و أخبارهم و صفاتهم و أحوالهم في أثناء مروياتهم، وقد توسّع جهد الرواة في بداية العصر الإسلامي إلى مجالات متعددة، فبرز في إطار هذه الحركة رواة الأنساب، و رواة الحديث الشريف، ومع مرور الزمن برزت الحاجة إلى تدوين هذه المرويات مخافة ضياعها، فكانت حركة التدوين التي بدأت بتدوين الشعر و الأنساب و الأخبار التاريخية، إضافة إلى تدوين القرآن الكريم و تفسيره، و تدوين الحديث النبوي الشريف، وعلى الرغم من افتقاد معظم هذه المدونات للمنهجية العلمية، إلا أنها كانت حجر الأساس للمؤلفات المنهجية التي اختصّت بفن التراجم في العصور اللاحقة.

2 – أدّى تدوين السيرة النبوية الشريفة خلال القرنين الأول و الثاني للهجرة إلى تشكيل ذخيرة معرفية تتصل بالرسول الكريم (ص) وصحابته، وقد اعتمدت عليها كتب التراجم اللاحقة بشكل كبير، ويمكننا أن نتلمّس الملامح الأولى للمنهجية لدى كتّاب السيرة الأوائل، فقد راعى هؤلاء الكتّاب التسلسل الزمني للأحداث، والتزموا بالإسناد في مروياتهم، ولا تخلو مدوّناتهم من الحس النقدي، والشواهد القرآنية و الشعرية، والعناية بتفاصيل الأحداث، وقد قدّموا ذلك كله بأسلوب بسيط خالٍ من التعقيد، وهكذا فقد شكّلت السيرة النبوية مرجعية سامقة على المستويات الدينية والثقافية والفكرية والمنهجية في الوقت نفسه، وأسست للتأليف في علوم التاريخ والتراجم والأنساب وسواها.

3 – سلكَ التأليف في التراجم طريقه المنهجي الأوّلي مع بداية القرن الثالث الهجري، ولا سيما في مجال تراجم الصحابة و المحدّثين، فقد قام نفرٌ من العلماء بجمع تراجم المشتغلين في علوم الحديث الشريف في كتبٍ اعتنى بعضها بالأسماء و الكنى، وهي كتبٌ خالية من التفاصيل و الأخبار، فيما اعتنى بعضها الآخر بالتصنيف وفق مبدأ الجرح أو التعديل، و تخلو هذه الكتب أيضاً من التفاصيل، إذ تركّز على

رتب المحدّثين، و تصنّفهم بحسب درجات الضعف أو الثقة، وتوسّعت كتب أخرى في أخبار الصحابة و المحدّثين، و صنّفتهم وفق طبقات تضم أنسابهم وأخبارهم و أحوالهم، و لئن تميّزت كتب الأسماء و الكنى و الجرح و التعديل بالترتيب المنهجي للتراجم على الأحرف، فقد تميّزت كتب الطبقات – إضافة إلى ذلك – بالتدقيق و التمحيص في رواية الأخبار، و نقد المتون و الأسانيد، و المعارضة بين الروايات، وهي بذلك تخطو خطوة متقدّمة من الناحية المنهجية على المدوّنات التي سبقتها.

4 – شكّل التأليف في التراجم الشعرية ملمحاً مهماً من ملامح حركة التأليف عند العرب في القرن الثالث الهجري، و تُعدُّ كتب ابن سلام الجمحي و ابن قتيبة الدينوري وابن المعتز مِن أشهر ما أُلِّف في هذا المجال، و تجلو منهجية هذه الكتب طبيعة الفكر النقدي و المعرفي و الثقافي في ذلك العصر، وهي منهجية تنهض على معيار الشهرة في انتقاء التراجم، و إطلاق الأحكام النقدية العامة، والعناية بالجوانب الاجتماعية و السياسية و الدينية و الأدبية في سياق الترجمة، مما أسهم في رسم صورة واضحة للمجتمع العربي في العصور التي تناولها المؤلّفون، و لئن سارت منهجية ابن سلام على نظام الطبقات في عرض تراجمه، فإن السمة العامة لنظيريه هي غياب المنهجية الواضحة في تسلسل تراجم كتابيهما، فيما جاء حضور الإسناد متفاوتاً بين هذه الكتب بشكل عام.

5 – شهد القرن الرابع الهجري تطوراً كبيراً في مجالات التأليف كافة، وفي تأليف كتب التراجم بشكل خاص، ولا سيما من الناحية المنهجية، فقد جمع المؤلّفون في هذا القرن ما تواتر من روايات شفوية و مدونات متفرقة، واتّبعوا مناهج دقيقة في عرضها و تصنيفها، وكان خيار بعضهم التوسّع و التنوّع، فيما مال بعضهم الآخر إلى التخصص و التحديد، فظهرت كتب التراجم الموسوعية التي تميّزت بالدقة المستندة إلى التحرّي و الإسناد، و كثرة الاستطرادات دفعاً للسأم، وغزارة التراجم في شتى العلوم، و الترتيب تبعاً للموضوعات، و من أشهر هذه الكتب: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، و الفهرست لابن النديم. كما ظهرت كتب التراجم المتخصصة التي حددت مادتها بفئة معيّنة من التراجم، كالشعراء أو النحويين أو القضاة أو المحدّثين، و تشترك هذه الكتب

مع نظيرتها الموسوعية في تحرّي الدقة والتزام الإسناد، فيما تتباين طريقة الترتيب المنهجي فيها وتتنوّع، فبعضها يعتمد الأسبقية الزمنية في ترتيب التراجم، و بعضها ينزع إلى الترتيب بحسب المعيار المكاني، و بعضها يرتّب تراجمه و يُسلسلهم على حروف المعجم.

6 – اتسعت حركة التأليف في تراجم المحدّثين خلال القرن الرابع الهجري على نحو كبير، واتخذ علماء هذا القرن مناهج محددة في عرض مادتهم العلمية بطريقة تُفصح عن تطور العقلية العربية المنهجية في التأليف المبني على أسس واضحة ومحددة، وقد بيّن البحث أنواع الكتب التي تناولت رواة الحديث خلال هذا القرن، وهي امتداد لأنواع الكتب التي انتشرت في القرن الثالث الهجري، مع تطور واضح في المنهجية و الأسلوب، وهذه الأنواع هي: كتب الأسماء و الكنى، وكتب الجرح و التعديل، و كتب المعاجم و الأخبار، وقد استعرض البحث مناهج هذه الكتب ومتونها، وحدّد سماتها العامة، وأبرزها: الالتزام المنهجي الدقيق بترتيب التراجم على حروف المعجم، واقتران الأحكام النقدية بالتعليل و البرهان، والعناية الشديدة بالإسناد وذكر المصادر والأمانة العلمية، واشتمال التراجم على التفاصيل المتنوعة، ولا سيما تواريخ الوفيات، مع ضخامة واضحة في حجم المادة العلمية و عدد التراجم.

7 – أدّى انتشار حركة التأليف و توسّعها خلال القرن الرابع الهجري إلى نشوء ضرب جديد من التأليف خلال القرن الخامس وما بعده، ويستند هذا الضرب إلى تعدد المصنّفات و كثرتها ضمن الفن الواحد، ومن ذلك فن التراجم، فعمد بعض المؤلفين في كتب التراجم إلى تجميع مادتهم العلمية من كتب سابقة، لتغدو المنهجية التي بُنيت عليها هذه الكتب منهجية تجميعية، تضم أشتات المعلومات من المصادر و الكتب، ثم تدرجها في سياق يتسم بالشمولية و التوسّع. و قد بدأت هذه المنهجية عبر كتب تعنى بتجميع تراجم الصحابة و المحدّثين، ثم توسّعت بشكل كبير خلال القرن السابع الهجري و ما بعده، فظهرت الكتب التجميعية الموسوعية إلى جانب كتب تراجم الصحابة و المحدّثين. وقد تميّزت كتب تراجم المحدّثين بالتوسّط والاختصار في عرض المادة العلمية، وتنوّع معايير الترتيب المنهجي، والتخفف من الأسانيد الطويلة

مع الالتزام بالأمانة العلمية، أما كتب التراجم الموسوعية فقد تميّزت بتراجع حضور المصادر السماعية في متونها، و تعدد مصادرها من الكتب الأصول في التراجم، والدقة المنهجية في ترتيب التراجم على حروف المعجم.

8 – نشطت حركة التهذيب والاختصار بالتوازي مع ظهور منهجية تجميع كتب التراجم، ففي ميدان التهذيب عمد بعض المؤلفين في هذا الفن إلى تتبع أخطاء أسلافهم و أوهامهم، وتهذيب كتبهم منها، بالإشارة إليها ومحاولة تصويبها، وقد تميّزت منهجية كتب التهذيب باعتمادها الأدلّة النقلية بشكل عام، والاهتمام بدقة الترتيب المنهجي للتراجم، وتنامي أسلوب إثبات الاسم بالأحرف تجنباً للتصحيف أو التحريف. أما كتب المختصرات فكانت غايتها الإيجاز، و لذا فقد نهضت منهجيتها على الحذف والانتقائية، وقد طال الحذف التراجم المكررة، و الأخبار الواهية، و الأنساب والأسانيد الطويلة، إضافة إلى اختصار الآراء المتعددة، والشواهد الشعرية والنثرية.

لقد تطوّرت حركة التأليف في التراجم خلال القرون العشرة الأولى للهجرة، و تنوّعت منهجية التدوين و التأليف فيها تبعاً لتنوّع المعطيات الثقافية و المعرفية عبر العصور، فبدأت بجمع الروايات و تدوينها، ثم انتقلت إلى تصنيف التراجم و تبويبها، ثم برزت ظاهرة النقد و التعليق في سياق التراجم، وصولاً إلى تنامي حركة التهذيب والاختصار التي طالت معظم كتب التراجم، وقد شكّل ذلك كلّه ذخيرة معرفية حفظت تراث الأمة من الضياع، و أعطت صورة واضحة عن تطور الحياة العربية بمستوياتها كافة، وبيّنت معالم تطور الفكر العربي في التأليف المنهجي.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

1- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، **المؤتلف و المختلف في أسماء الشعراء**، صحّحه و علّق عليه: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1411 هـ – 1991 م.

2- ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن ادريس التميمي، **الجرح والتعديل**، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند – دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1952 م.

3- ابن الأثير الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1415 هـ – 1994 م.

4- ابن إسحاق، محمد، **سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)**، تحقيق: د.سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1978م.

5- ابن إسحاق، محمد، **السيرة النبوية**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2004 م.

6- ابن جُميع الغساني، أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى، **معجم الشيوخ**، تحقيق: د.عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1405 هـ.

7- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1406 هـ.

8- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1415 هـ.

9- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط 1، 1326 هـ.

10- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، **لسان الميزان**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط 1، 2002 م.

11- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، **الأسامي و الكنى**، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط 1، 1985 م.

12- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **مقدمة ابن خلدون**، حققها و قدم لها و علق عليها: عبد السلام الشدادي، الدار البيضاء، ط 1، 2005 م.

13- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط 1، 1971 م.

14- ابن خياط، أبو عمرو خليفة الشيباني العصفري البصري، **طبقات خليفة بن خياط**، تحقيق: د.سهيل زكار، دار الفكر، دمشق، 1993 م.

15- ابن سعد، محمد، **كتاب الطبقات الكبير**، تحقيق: د.علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 2001 م.

16- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، **تاريخ أسماء الثقات**، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط 1، 1404 هـ - 1984 م.

17- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط 1، 1409 هـ - 1989 م.

18- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، **المختلف فيهم**، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1420 هـ - 1999 م.

19- ابن الصابوني، أبو حامد جمال الدين محمد بن علي بن محمود، **تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

20- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1412 هـ - 1992 م.

21- ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد عبد الله، **أسامي مَن روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح**، تحقيق: د.عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط 1، 1414 هـ - 1994 م.

22- ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد عبد الله، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، شارك في تحقيقه: د.عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1418 هـ - 1997 م.

23- ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي، **معجم الصحابة**، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط 1، 1418 هـ.

24- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**، دار الفكر، 1986 م.

25- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 2، 1420هـ - 1999 م.

26- ابن ماكولا، سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء و الكنى والأنساب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1411 هـ - 1990 م.

27- ابن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر، **تسمية من روي عنه من أولاد العشرة**، تحقيق: د. علي محمد جماز، دار القلم، الكويت، ط 1، 1982 م.

28- ابن المعتز، **طبقات الشعراء**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر، ط 3، 1976 م.

29- ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي، **فتح الباب في الكنى والألقاب**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط 1، 1417 هـ - 1996 م.

30- ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي، **معرفة الصحابة**، تحقيق: د.عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 1426 هـ - 2005 م.

31- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي، **الفهرست**، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط 2، 1997 م.

32- ابن نقطة البغدادي، أبو بكر معين الدين محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، **إكمال الإكمال**، تحقيق: د.عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، 1410 هـ.

33- ابن هشام، **السيرة النبوية**، تحقيق: د.عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1990م.

34- ابن واصل الحموي، **تجريد الأغاني**، تحقيق د. طه حسين و أ. إبراهيم الأبياري، مطبعة مصر، القاهرة، 1955 م.

35- أبو صعيليك، محمد عبد الله، **محمد بن إسحاق - إمام أهل المغازي والسير**، دار القلم، دمشق، ط 1، 1994 م.

36- أحمد، د.مهدي رزق الله، **السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط 1، 1992 م.

37- الأزدي، أبو الفتح محمد بن الحسين الموصلي، **أسماء من يُعرف بكنيته**، تحقيق: أبو عبد الرحمن إقبال أحمد بن محمد إسحاق بسكوبري، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط 1، 1410 هـ - 1989 م.

38- الأزدي، أبو الفتح محمد بن الحسين الموصلي، **ذكر اسم كل صحابي ممن لا أخ له يوافق اسمه**، تحقيق: أبو شاهد ضياء الحسن محمد السلفي، مراجعة ونشر: نظام يعقوبي، البحرين، ط 1.

39- الأزدي، أبو الفتح محمد بن الحسين الموصلي، **الكنى لمن لا يُعرف له اسم**، تحقيق: أبو عبد الرحمن إقبال أحمد بن محمد إسحاق بسكوبري، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط 1، 1410 هـ - 1989 م.

40- الأزدي، أبو الفتح محمد بن الحسين الموصلي، **مَن وافق اسمه اسم أبيه**، تحقيق: د.باسم فيصل أحمد الجوابرة، مركز المخطوطات والتراث، ط 1، 1408 هـ - 1988 م.

41- إسماعيل، د.عز الدين، **المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي**، مكتبة غريب، مصر.

42- الإسماعيلي الجرجاني، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس، **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**، تحقيق: د.زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط 1، 1410 هـ.

43- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، **معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط 1، 1998 م.

44- الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني - الجزء الأول**، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط 2، 1371 هـ - 1952 م.

45- الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني - الجزء الثاني**، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط 1، 1346 هـ - 1928 م.

46- الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني - الجزء الثالث**، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط 1، 1347 هـ - 1929 م.

47- الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني - الجزء الرابع**، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط 2، 1369 هـ - 1950 م.

48- الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني – الجزء السادس**، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط 1، 1935 م.

49- الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني – الجزء الثامن**، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط 1، 1935 م.

50- الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني – الجزء التاسع**، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط 1، 1936 م.

51- الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني – الجزء الخامس عشر**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1379 هـ – 1959 م.

52- الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني – الجزء السادس عشر**، تحقيق: مصطفى السقا، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1381 هـ – 1961 م.

53- الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني – الجزء الثاني و العشرون**، تحقيق: علي السباعي و عبد الكريم الغرباوي و محمود غنيم، إشراف: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994 م.

54- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط 3، 1985 م.

55- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، **كتاب الضعفاء**، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط 1، 1426 هـ – 2005 م.

56- بدوي، عبد الرحمن، **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 3، 1977 م.

57- البستي، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي، **كتاب الثقات**، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، ط 1، 1393 هـ – 1973 م.

58- البستي، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي الدارمي، **كتاب المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط 1، 1396 هـ.

59- البستي، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي الدارمي، **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط 1، 1411 هـ - 1991 م.

60- البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد، **معجم الصحابة**، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط 1، 2000 م.

61- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تحقيق و شرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 7، 1418 هـ - 1998 م.

62- الجمحي، محمد بن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه: أبو فهر محمد محمود شاكر، دار المدني، جدة، ط 2,1974 م.

63- حسن، محمد عبد الغني، **التراجم و السير**، دار المعارف، القاهرة، ط 3.

64- حسين، طه، **من حديث الشعر والنثر**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2013 م.

65- حمادة، د.فاروق، **مصادر السيرة النبوية**، دار الثقافة، الرباط، المغرب، ط 1، 1980 م.

66- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، **معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1414 هـ - 1993 م.

67- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 2002 م.

68- خفاجي، د.محمد عبد المنعم، ابن المعتز وتراثه في الأدب والنقد والبيان، دار الجيل، بيروت، 1991 م.

69- الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د.محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1409 هـ.

70- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط 1، 1406 هـ – 1985 م.

71- الدقاق، عمر، **مصادر التراث العربي**، المكتبة العربية، حلب، سوريا، ط2، 1970م.

72- الدوري، د.عبد العزيز، **نشأة علم التاريخ عند العرب**، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، 2000 م.

73- الدينوري، ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982 م.

74- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، **تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و الأعلام**، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 2003 م.

75- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1985 م.

76- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط 1، 1382 هـ – 1963 م.

77- الربعي، أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة، **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، تحقيق: د.عبد الله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة، الرياض، ط 1، 1410 هـ.

78- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 2، 1973 م.

79- الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 15، 2002 م.

80- الزهري، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب، **المغازي النبوية**، تحقيق: د.سهيل زكار، دار الفكر، دمشق، 1981م.

81- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي ود.عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 1413 هـ.

82- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط 1، 2003 م.

83- سلطان، د.منير، **ابن سلاّم الجمحي وطبقات الشعراء**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط 2، 1986 م.

84- السلمي، د.محمد بن صامل، **منهج كتابة التاريخ الإسلامي**، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1429 هـ.

85- السلومي، د.عبد العزيز بن سليمان بن ناصر، **الواقدي وكتابه المغازي – منهجه ومصادره**، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 2004 م.

86- السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم القرشي الجرجاني، **تاريخ جرجان**، تحقيق: محمد عبد المعين خان، عالم الكتب، بيروت، ط 4، 1987 م.

87- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط 1، 1374 هـ - 1955 م.

88- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط 2، 1979 م.

89- شرّاب، محمد محمد حسن، **الإمام الزهري عالم الحجاز والشام**، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق - بيروت، ط 1، 1993 م.

90- الشريف العوني، حاتم بن عارف، **خلاصة التأصيل لعلم الجرح و التعديل**، دار عالم الفوائد للنشر و التوزيع، ط 1، 1421 هـ.

91- الشكعة، د.مصطفى، **مناهج التأليف عند العلماء العرب**، دار العلم للملايين، بيروت، ط 2، 1974 م.

92- شوقي، د.أحمد، **من المصادر الأدبية و اللغوية**، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، 1990 م.

93- الشيخ، عبد الستار، **الحافظ الذهبي (مؤرخ الإسلام - ناقد المحدّثين - إمام المعدِّلين و المجرِّحين)**، دار القلم، دمشق - بيروت، ط 1، 1414 هـ - 1994 م.

94- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000 م.

95- ضيف، د.شوقي، **البحث الأدبي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 7.

96- ضيف، د.شوقي، **العصر الجاهلي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 24، 2003 م.

97- ضيف، د.شوقي، **العصر العباسي الثاني**، دار المعارف، مصر، ط 12، 2001 م.

98- طليمات، د.غازي و الأشقر، أ.عرفان، **الأدب الجاهلي**، دار الإرشاد، حمص، سوريا، ط 1.

99- الطناحي، د.محمود محمد، **مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي – صفحات في التراث و التراجم و اللغة و الأدب**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط 1، 2002 م.

100- الطناحي، د.محمود محمد، **الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1985 م.

101- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، **تاريخ الثقات**، تحقيق: د.عبد المعطي أمين قلعجي، دار الباز، مصر، ط 1، 1984 م.

102- علوش، د.سعيد، **معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان – سوشبريس، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1985 م.

103- العمري، د.أكرم ضياء، **السيرة النبوية الصحيحة**، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط 5، 1993 م.

104- العودة، د.سليمان بن حمد، **السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق – دراسة مقارنة في العهد المكي**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1993 م.

105- عيد، د.رجاء، **التراث النقدي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990 م.

106- الغساني، أبو علي الحسين بن محمد، **تقييد المهمل وتمييز المشكل**، تحقيق: محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، 1418 هـ – 1997 م.

107- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 1424 هـ.

108- قوجاني، شكر الله بن نعمة الله، **الزهري (من تاريخ دمشق لابن عساكر)**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1982م.

109- الكتبي، صلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد، **فوات الوفيات**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط 1، 1973 - 1974 م.
110- كجو، د.سمير، **روائع التراث العربي**، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية - جامعة تشرين، مطبعة المدينة، دمشق، 2001 م.
111- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، **الكليات - معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية**، تحقيق: د.عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1998 م.
112- الكلاباذي، أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1407 هـ.
113- الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب المصري، **كتاب الولاة و كتاب القضاة**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل و أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1424 هـ - 2003 م.
114- اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي الحلبي، مراتب النحويين، حققه و علّق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1375 هـ - 1955 م.
115- لوكونت، جيرار، ابن قتيبة الدينوري - أديب الفقهاء وفقيه الأدباء، ترجمة: د.محمود المقداد، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2006 م.
116- المراغي، د.محمود، دراسات في المكتبة العربية و تدوين التراث، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1991 م.
117- المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى، معجم الشعراء، تحقيق: د.فاروق اسليم، دار صادر، بيروت، ط 1، 1425 هـ - 2005 م.

118- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1400 هـ - 1980 م.

119- مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **الكنى و الأسماء**، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1984 م.

120- معروف، د.بشار عواد، **الذهبي و منهجه في كتابه تاريخ الإسلام**، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط 1، 1976 م.

121- مغلطاي، علاء الدين أبو عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة و النشر، ط 1، 1422 هـ - 2001 م.

122- المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني العبيدي، مختصر الكامل في الضعفاء، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، مكتبة السنة، مصر، القاهرة، ط 1، 1415 هـ - 1994 م.

123- مكي، د.الطاهر أحمد، **دراسة في مصادر الأدب**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 8، 1999 م.

124- مندور، د.محمد، **النقد المنهجي عند العرب**، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1996 م.

125- النجدي، د.أحمد جاسم، **منهج البحث الأدبي عند العرب**، وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، 1978 م.

126- الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **نظرات في الأدب**، دار البشير، عمان، الأردن، ط 2، 1997 م.

127- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، **الضعفاء و المتروكون**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط 1، 1396 هـ.

128- نصار، د.حسين، **نشأة التدوين التاريخي عند العرب**، منشورات اقرأ، بيروت، لبنان، ط 2، 1980 م.

129- نور، د.زهير عثمان علي، **ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال**، مكتبة الرشد – شركة الرياض، الرياض، ط 1، 1418 هـ – 1997 م.

130- الواقدي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد، **المغازي**، تحقيق مارسدن جونس، دار الأعلمي، بيروت، ط 3، 1989 م.

131- الورقي، د.السعيد، **في مصادر التراث العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000 م.

132- وكيع، أبو بكر محمد بن خلف الضبي البغدادي، **أخبار القضاة**، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط 1، 1366 هـ – 1947 م.

الدوريات

1- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: د.عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ج 1، العدد 59، رجب – شعبان – رمضان 1403 هـ.

2- مريني، محمد، **الرواية الدينية والرواية الأدبية قبل عصر التدوين**، مجلة جذور التراث، النادي الأدبي الثقافي بجدة، أكتوبر 2009، العدد 29، ص 120.

الأطروحات و الرسائل الجامعية

1- الأزوري، محمد بن أحمد، **منهج ابن سعد في نقد الرواة من خلال كتابه الطبقات الكبرى**، أطروحة دكتوراه بإشراف: د.سعدي الهاشمي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1422 هـ.

2- ناصر، منال محمود، **حركة تهذيب كتب الأدب واختصاراتها في التراث العربي حتى نهاية القرن السابع الهجري – تجريد الأغاني لابن واصل الحموي أنموذجاً**، رسالة ماجستير بإشراف: د.حسين وقاف، جامعة تشرين، 2013 م.